

جامعة سطيف - 2 -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

محاضرات في مقياس التنظيم الحديث للمؤسسة
للسنة الثالثة تنظيم وعمل (ل.م.د)

فهرس المحتويات

المحور الاول : مفاهيم أولية حول علم الاجتماع التنظيم والعمل

| | |
|---|--|
| | تمهيد : |
| 4 | أولا : مفهوم علم الاجتماع التنظيم |
| 5 | ثانيا : موضوع علم الاجتماع التنظيم |
| 6 | ثالثا : مجالات إهتمام علم الاجتماع التنظيم |
| 7 | رابعا : مفهوم التنظيم |
| 9 | خامسا : مفهوم المؤسسة |

المحور الثاني : نظريات التنظيم الكلاسيكية

| | |
|----|--|
| | تمهيد |
| 12 | أولا : البيروقراطية والتنظيم عند المركسية |
| 15 | ثانيا : البيروقراطية والتنظيم عند المركسية |
| 19 | ثالثا : البيروقراطية والتنظيم عند المركسية |
| | نقد وتقييم |

المحور الثالث : المداخل الأبريقية ورؤيتها للتنظيم والادارة

| | |
|----|--|
| 24 | أولا : حركة الإدارة العلمية للعمل |
| 29 | ثانيا : حركة العلاقات الانسانية |
| 32 | ثالثا : مدخل الأنساق الاجتماعية الفنية |
| 35 | نقد وتقييم |

المحور الرابع : نظريات التنظيم الحديثة ورؤيتها للتنظيم

| | |
|----|---|
| | تمهيد : |
| 38 | أولا : التنظيم كنسق إجتماعي عند طالوت بارسونز |
| 40 | ثانيا : ديناميات التنظيم عند فيليب سلزنيك |
| 44 | ثالثا : ديناميات التنظيم عند فيليب سلزنيك |
| 45 | نقد وتقييم |

المحور الخامس : نحو رؤية للتقارب النظري في مجال التنظيم

| | |
|----|--|
| 48 | تمهيد : |
| 48 | أولا : رؤية جون ركس John Rex |
| 51 | ثانيا : رؤية لويس كوزر Louis Coser |
| 53 | ثالثا : رؤية رالف داهرنдорف R.Daherndorf |
| 56 | نقد وتقييم |

المحور السادس : تجارب ميدانية في مجال التنظيم

| | |
|----|-------------------------------------|
| 59 | أولا : مؤشرات الصراع في التنظيم |
| 61 | ثانيا : الهيئة الفنية في الصناعة |
| 64 | ثالثا : التنظيم بين النظرية والواقع |

المحور الأول

مفاهيم أولية حول علم الاجتماع التنظيم والعمل

تمهيد :

أولا : مفهوم علم الاجتماع التنظيم

ثانيا : موضوع علم الاجتماع التنظيم

ثالثا : مجالات إهتمام علم الاجتماع التنظيم

رابعا : مفهوم التنظيم

خامسا : مفهوم المؤسسة

مفاهيم أولية حول علم اجتماع التنظيم

تمهيد :

يعد التطور التنظيمي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي أو ذات الطابع الخدماتي ومختلف أشكال التنظيمات خاصة كبيرة الحجم والاتحادات من السمات الرئيسية المميزة للمجتمعات المعاصرة وهو معيار أساسي من معايير تنمية هذه الأشكال المختلفة لما يؤديه التنظيم من دور تتعاضد أهميته مع الاتساع الكبير في الوظائف المنوطة بهذه المؤسسات التي أصبحت معنية بالأداء الإنساني ، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للكائن البشري في ظل المجتمع المدني المعاصر . فلقد أضحت الأداء الإنساني في مجالات السياسة والتعليم والصحة والصناعة والزراعة وكذا التجارة ، وكافة الأشكال المتباينة التي تعبر على تعدد الأنشطة الإنسانية مرتبطة الى حد كبير بتطور الطابع التنظيمي ، ومرتبطة أيضا بالأبعاد الرسمية الداخلية للتنظيم .

فالتنظيم بأبعاده المختلفة الداخلية ممثلة في الخصائص التي يتشكل منها وأبعاده الخارجية الخاصة بالبيئة الخارجية المحيطة التي يتأثر بها ، تجعله محل اهتمام من طرف الدارسين في مجال السوسيولوجيا التنظيمية كونه يشكل نموذجا لمجتمع اصغر ضمن علاقة تأثير وتأثر للمجتمع الأكبر ، وعليه فان عمليات البحث عن آليات تطوير البناء التنظيمي للمؤسسات والتنظيمات يؤدي حتميا إلى تطوير أساليب وميكانيزمات لكيفيات التحكم في التنظيم الاجتماعي في عمومياته . وفضلا عن ذلك تساهم عمليات التحليل الاجتماعي للتنظيم في دراسة المعايير التي تشاد عليها مختلف المؤسسات الفاعلة على مستوى المجتمع الأكبر ، كما تعمل على توضيح مقدار توافق أهداف وغايات التنظيم مع المعايير الاجتماعية والعادات السائدة في التنظيم الاجتماعي ككل .

لقد حظيت التنظيمات بمختلف أشكالها بالدراسة والبحث من قبل الباحثين في مجال علم اجتماع التنظيم ، وقدموا في ذلك تصورات نظرية متعددة لأسس تحليل التنظيم الاجتماعي ، وأساليب معالجة التعقيدات المتواجدة على مستوى التنظيم على اعتبارها مؤسسات في عموميتها ، ومعالجة مشكلات العمل في خصوصيتها . وعليه فالاهتمام بقضايا التنظيم يشمل الأداء والسلوك التنظيمي والفعالية والأهداف زيادة على كيفيات اتخاذ القرارات ، وهي بمجمل القضايا على وجه التخصيص التي عنيت باهتمام واسع لدى الباحثين في مجال الدراسات التنظيمية ومجال العمل . كما يمكن الإشارة على أن إسهامات الباحثين في علم اجتماع التنظيم والعمل تعدت إلى العناية بمستويات السلطة و المؤسسات الأمنية وكذا المؤسسات العسكرية لحاجة هذه المؤسسات إلى تطوير أساليب لكيفيات تحليل هذه المؤسسات بغية تطويرها بشكل يتناسب مع طموحاتها في توفير خدمات افضل .

وتتزايد أهمية الدراسات في علم اجتماع التنظيم والعمل لعدة اعتبارات أهمها على الاطلاق يكمن في ان الطابع التنظيمي للفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبحت تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدول



والمجتمعات ، خاصة في ظل العولمة والانفتاح على اقتصاد السوق اين يلاحظ الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات ، وانتشار واسع لوسائل الاتصالات ، وهذا الأمر الذي يجعل التنظيمات عرضة للقابلية اللامتناهية للتغيير من حيث البناء أولا و من حيث الاختلاف على المستوى الثقافي من حيث المعايير والقيم المكتسبة والمتغيرة نتيجة لعمليات الترسب الثقافي أو نتيجة لمعايير المتناقضة .ففي الوقت الذي امتد فيه الطابع التنظيمي لمناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ازدادت هذه التنظيمات بحكم العولمة ويسر عمليات الاتصال على الانفتاح اللامحدود على والحتمي في كثير من الأحيان على الانفتاح والاندماج النسبي في ثقافات متنوعة لمجتمعات مغايرة .

فعمليات التطوير والتحديث للمجتمعات مرتبطة أساسا بظرورة تحليل الأداء التنظيمي للمؤسسات على مختلف أشكالها في مجالات الإدارة العامة ومجالات العمل والإنتاج ، ومجال الخدمات الاجتماعية والصحية وكذا التعليم ، بحيث انه ترتبط عمليات التطوير لمختلف القطاعات بعملية تطوير التنظيمات من حيث قدرتها على خلق الفاعلية والتجديد وقدرتها أيضا على التكيف مع المستجدات على المستويين الداخلي والخارجي المتعلق بالبيئة المحيطة .

أولاً : مفهوم علم اجتماع التنظيم :على الرغم من أن ميدان علم اجتماع التنظيم يعتبر من الميادين المستقلة نسبياً ، إلا أن هناك درجة من التقارب والاعتماد المتبادل بين هذا الميدان وغيره من ميادين الدراسة في علم الاجتماع العام ، وللتوضيح فانه قد أصبح "من المؤلف أن يدرج ضمن دراسات علم اجتماع التنظيم بعض الدراسات التي تنتمي إلى بعض ميادين الدراسة في علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع المهني ، وكافة الدراسات التي تتناول تنظيمات سياسية أو ثقافية أو إدارية ، ويحاول هذا الميدان أن يوسع من الأطر التصورية المستخدمة فيه من خلال الالتقاء بين علوم الاقتصاد ، والسياسة ، و علم النفس ، والإدارة . أي أن هذا الميدان يحاول تطوير ما يسمى بمدخل العلم الاجتماعي " (1) ونتيجة لتراكم قدر كبير من المعلومات عن تنظيمات العمل المختلفة و"اتساع نطاق النمو التنظيمي ، وفاعلية الدور الذي يؤديه التنظيم في الحياة الاجتماعية ، والتغيرات التي تحدث داخل التنظيمات ، وما قد يترتب عليها من مشكلات تنظيمية ، لذلك فقد ظهرت الحاجة إلى ميدان جديد من ميادين الدراسة في علم الاجتماع لدراسة التنظيمات ، وقد كان لكتاب أميتاي اتزيوني A.etzioni الذي أطلق عليه (التنظيمات الحديثة) modern organization الفضل في إيقاظ الفكرة الداعية إلى ضرورة تخصيص ميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع لدراسة التنظيمات " (2). ومن العوامل التي ساعدت على نشأة علم اجتماع التنظيم ، اتساع نطاق النمو التنظيمي في العصر الحديث ، الذي يمكن أن يطلق عليه عصر التنظيمات وحتى أن الكثيرين أطلقوا عليه بالمجتمع التنظيمي ويذهب في ذلك السيد الحسيني للقول على انه بالرغم " من ان التنظيمات كانت توجد منذ آلاف السنين في مصر والصين إلا أن هذه التنظيمات قد تزايد وجودها في المجتمع الحديث ، أصبحت اكبر حجماً واكثر تعقيداً ، واكثر فاعلية وكفاءة وعقلانية ، وتشير كثرة المسميات والمصطلحات التي تستخدم للتعبير عن مفهوم التنظيم – مثل البيروقراطية ، المؤسسة المنظمة ، والهيئة – إلى غلبة الطابع التنظيمي الذي يعد ابرز سمات العصر الحديث " (3) . ونجد أن كثيراً من التغيرات التي تحدث داخل التنظيمات تؤدي إلى ظهور مزيداً من التعقيد والمشكلات المستجدة . مما يتطلب إعادة دراسة طبيعة التغيرات الحاصلة وما ينتج عنها أو ما يتبعها من إيجابيات أو سلبيات قد تنعكس على تنظيم في كليته .

1- محمد عاطف غيث واخرون ، قاموس علم الاجتماع ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة

العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979، صص، 462.463 .

2- محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979 ، ص ، 463 .

3- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975 ، ص 5 .



في ضوء ما تقدم نستطيع أن نعرف علم اجتماع التنظيم على انه الدراسة العلمية لمختلف أشكال الوحدات الاجتماعية التي تنجز بناء على نموذج بنائي معين ، بغية تحقيق اهداف مرسومة مسبقا ، ويدخل في هذا الاطار المؤسسات ذات الطابع الصناعي او المؤسسات ذات الطابع الخدماتي والهيآت الحكومية ، والمصحات الاستشفائية ، والمدارس والاتحادات والجمعيات الحزبية . وهناك قضيتين أساسيتين يهتم بهما علم اجتماع التنظيم أولهما البحث عن الآليات التي من شأنها أن تعزز أداء التنظيم وثانيهما البحث ودراسة المعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الميكانيزمات في المجتمع الأكبر ، والتي من شأنها ان تحدد انماط التفاعل بين المجتمع الاصغر مجسدا في التنظيم في بنائه الرسمي وبين المجتمع الأكبر والمتمثل في المجتمع في سياق علاقات التأثير والتأثير المتبادل.

ثانيا: موضوع علم اجتماع التنظيم:

يتمثل موضوع البحث في هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع في اشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات مختلفة ، الرسمية منها وغير الرسمية ، فالطابع التنظيمي للاداء الانساني بات منتشر في المجتمع الحديث بقوة ، حتى اخذ يشمل مجمل النشاطات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وبات من الواضح أن الفعاليات ذات الطابع الفردي آخذة بالتناقص التدريجي ، حتى غاب العدد الكبير منها ، ولم يعد له فعالية تذكر . ففي المجال السياسي انتشرت معايير تنظيمية للعمل الحزبي للعمل السياسي تمجد العمل الجماعي بدلا من الاعتماد على الأفراد .

وفي المجال الاقتصادي تعتمد الحياة الاقتصادية على الأداء المشترك لكافة أنماط النشاط .

ويمتد الأمر إلى قطاع الصحة والتعليم التي تركز على عمليات تنظيم الموارد التي تتوافر عليها بجميع القدرات لديها والكفاءات . فمختلف أشكال النشاط الإنساني في كليتها خاضعة للتنظيم . وبناء على هذا التصور فانه يمكن تحديد الموضوعات التي يهتم بها علم اجتماع التنظيم كمايلي :

- التطرق بالدراسة لمختلف مكونات التنظيم من حيث البناء الرسمي .
- التطرق لمشكلات تتصل بالأداء وأنماط الاتصال (رسمي غير رسمي) (اتصال صاعد اتصال هابط اتصال أفقي)
- دراسة أنماط السلوك التنظيمي وعلاقتها بالبيئة الخارجية المحيطة .

ثالثا :مجالات اهتمام علم اجتماع التنظيم :

"تنتشر مجالات البحث في علم اجتماع التنظيم بانتشار مجالات العمل الانساني ، فحيث يوجد العمل يوجد مجال من مجالات البحث ، وتأتي المؤسسات الاجتماعية التالية في مقدمة التنظيمات التي يتناولها علم اجتماع التنظيم ،بالاضافة الى مؤسسات عديدة اخرى يصعب حصرها :

المؤسسات الإنتاجية كالشركات الزراعية والصناعية والتجارية ، وشركات النقل والسياحة ، وشركات التأمين ، وغيرها من التنظيمات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية سواء اتصفت بتبعيتها للدولة والقطاع العام ، أو القطاع الخاص.

المؤسسات المعنية بالخدمات الاجتماعية ، كمؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي (الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث وغيرها) ومؤسسات الرعاية الصحية (المستشفيات والمصحات) ومؤسسات الخدمات الاجتماعية الخيرية (الجمعيات الخيرية والتعاونية والاتحادات التي تستهدف الربح المادي) .

المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام وتوجيهه ، ونشر المعارف ، والعلوم وتحقيق عمليات التواصل مع المجتمعات الأخرى ، تبعا لحاجات المجتمع ومعايير ونظمه الثقافية والحضارية ، وغالبا ما تشمل هذه المؤسسات (الاداعة والتلفاز والصحافة ودور النشر) بالإضافة الى المؤسسات المنتجة للثقافة ، وبخاصة في مجالات الفنون والآداب والسينما وغيرها .

المؤسسات السياسية كالأحزاب والتنظيمات والاتحادات ذات الأغراض السياسية والتي تهدف الى المشاركة في القرار السياسي بشكل مباشر او بشكل غير مباشر كجماعات الضغط ، وجماعات المصلحة ، وقوى المعارضة وغيرها من التنظيمات الاجتماعية المعنية بالمشاركة السياسية على اختلاف اشكالها .

المؤسسات الأمنية المعنية بالمحافظة على أمن المواطن أمن الدولة من المخاطر الثقافية والحضارية التي تهدد أمنها ، وتجعلها عرضة للخطر .وتشمل هذه المؤسسات ، مؤسسة الجيش المعني بحماية المجتمع من أي عدوان خارجي يهدده ، وكذلك المؤسسات المعنية بالمحافظة على أمن المواطن وحمايته من الجرائم التي يمكن ان تهدده ، وكذلك المؤسسات المعنية بحماية الدولة ومؤسساتها ومنجزاتها .

التنظيمات الاجتماعية ذات الأهداف الخاصة كاتحادات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة والحرفيين ، وغير ذلك من التنظيمات التي باتت تشغل موقعا أساسيا وهاما في بنية الإنتاج بأشكاله المتنوعة الفكري منه والمادي والاقتصادي والتجاري وغيره .

التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ذات الأهداف الخاصة ، والأهداف غير المشروعة في كثير من الأحيان ، كالتنظيمات الكبرى المعنية بإنتاج الفساد ، والدعارة والمخدرات والتي باتت تشكل مصدر خطر على المجتمعات في معظم دول العالم ، حتى القوية منها ، وغالبا ما تحمل هذه التنظيمات في مضمونها أبعاد سياسية تفوق في أهميتها الأبعاد الربحية التي تسعى إليها ، إذ تهدف هذه التنظيمات إلى تقويض دعائم الدولة ، وجعلها خاضعة لتأثير جماعات المصلحة التي أصبحت بمثابة الأدوات الجديدة التي تستخدمها الدول الكبرى في السيطرة على الدول الأضعف ، من خلال ما تمارسه من تفكيك أو اصر الارتباط بين مكوناتها الثقافية والحضارية " (1). وبناء على ما سبق يتبين على أن



مجالات البحث والدراسة بالنسبة لعلم اجتماع التنظيم متعددة وهذا التعدد يتبعه تنوعا واثراء على مستوى طبيعة الموضوعات التي يتناولها فمن مستوى الأداء إلى القيادة وانماطها ، فالاتصال من حيث الوسائل والقنوات ، ثم ميكانيزمات اتخاذ القرارات ، فضلا على التطرق إلى طبيعة السلوك التنظيمي ومحدداته وعوامله .

رابعا : مفهوم التنظيم :

تعتبر كلمة "تنظيم" و"منظمة" ترجمة للمصطلح الإنجليزي والفرنسي "ORGANISATION"، وتكتب عادة في أمريكا "ORGANIZATION"، أما المصطلح العربي فهو من "نظم" "ينظم"، "تنظيما" ومنها كلمة التنظيم، وتستعمل بنفس معنى "منظمة" (2) ويعني في الإستعمال العام، وضع بنوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى إلى تحقيق مشروع معين. (3) أما "عمار بوحوش" فيعني التنظيم عنده : تحديد أنواع النشاط لتحقيق أي هدف أو خطة، وترتيب ذلك النشاط في شكل وحدات ثم تعيين الأفراد الذين يترأسون المصالح المسطرة في البرنامج العام. (4) في حين إن "إبراهيم الغمري" يعتبر التنظيم على أنه : ذلك النظام الخاص بالعلاقات المتداخلة بين مجموعة من الأفراد، ويتم التفرقة بين الأفراد المكونين له باستخدام مفاهيم السلطة، والمركز الاجتماعي والدور المنوط لكل منهم، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التداخل الشخصي فيما بينهم ومن هنا يسهل توقع ردود الأفعال المختلفة ونقل إلى درجة كبيرة التصرفات التلقائية السريعة والغموض الذي قد يصيب عمل التنظيم ذاته. (5)

1- أديب عقيل وآخرون ، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2004، ص 24.

2- بوفلحة غياث ، مقدمة في علم النفس التنظيمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ص 13 .

3- R.boudon , dictionnaire critique de la sociologie , p . u . f , paris , 1982 , p,398 .

4- عمار بوحوش ، نظرية التنظيم ، مكتبة الشعب ، الجزائر ، دون سنة نشر ، ص.8

5- إبراهيم الغمري ، الإدارة دراسة نظرية وتطبيقية مع مجموعة من المجالات العملية والمباريات

التدريبية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1982، ط3 ، ص، 166.



إن الاستعمال الأول لمفهوم التنظيم يتميز بالشمولية ، في حين أن " عمار بوحوش " امتاز تعريفه بأكثر دقة فمن تحديد وترتيب لأنواع النشاط إلى تعيين الأفراد الأكفاء، وكل ذلك رغبة في التعبير عن الجهد الإنساني في إيجاد التنظيم من جهة، وقصد بلوغ الأهداف من جهة ثانية ، بينما نجد التعريف الثالث يركز على الاتصالات و السلطة، وهو يطابق في هذا الشأن إلى حد ما، ما ذهبت إليه " قراويتز " من أن : التنظيمات تجمعات إنسانية أنشئت عقلا من أجل تحقيق أهداف محددة، ومن خصوصيتها تقسيم العمل، والسلطة، تقاسم المسؤوليات وشبكة من الاتصالات المخططة، ومراقبة كلية للمجموع لتفادي الانحراف عن الأهداف المسطرة مع حفظ ورفع الفعالية لضمان حياة التنظيم. (1) من خلال هذه الاستعمالات المتباينة في تحديد هذا المفهوم، التي تتسم تارة بالحدودية، وضيق بؤرة التركيز، إلى الشمولية، وهذا ما يتضح من هذا الأخير حيث تبرز معالم السلم التصاعدي للسلطة، وتتضح المسؤوليات، ودون إغفال لدور المراقبة وشبكة الاتصالات للرفع من فعالية التنظيم، وتحقيق الأهداف المرسومة، وفي هذا الإطار يؤكد " هربرت سيمون "H. SIMON. أن : أغلبية

التنظيمات تتمحور حول هدف بعيد أو قريب المدى، والذي يدل على التوجه الذي ينبغي أن تأخذه القرارات ونشاطات التنظيم. (2) وبأكثر تحديد ودقة يؤكد " على محمد عبد الوهاب "

أن كلمة التنظيم تعني شيئين، وظيفة وشكلا، فالأولى عبارة عن عملية جمع الناس في منظمة وتقسيم العمل فيما بينهم وتوزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم، ورغباتهم والتنسيق بين جهودهم، وإنشاء شبكة متناسقة من الاتصالات بينهم حتى يستطيعوا أن يصلوا إلى أهداف محددة لهم معروفة للجميع. أما الشكل أو هيكل التنظيم فيقصد به الجماعات ' و الأدوار و الأقسام التي يعمل بها الناس ' و العلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة متعاونة منسقة ليصلوا بها إلى هدف محدد . (3) و هنا إشارة لوجود هياكل إدارية وقع تصميمها وفقا لنوعية النشاط الذي يمارسه التنظيم ' و الذي يتفق الأفراد على تأسيسه ' فضلا عن توزيع الأدوار و الوظائف على المشاركين في الإنتاج والتسيير و من كل ما سبق نخلص إلى جملة من العناصر التي بدونها يفقد التنظيم إحدى مقوماته و هي كالاتي:

1- Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, dalloz, Paris, 1983, 2ed

P, 77

2- Herbert Simon ,administration et processus de decision
economica, paris,1983,p,101.

3- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص، 3.

- 1- وجود إطار فيزيقي قائم .
- 2- وجود الفاعلين في شكل جماعات مقسمة تقسيما خاصا يستند على القدرات ' الرغبات ' و الميول فضلا عن معايير مضبوطة من صنع التنظيم.
- 3- السلم التصاعدي للسلطة .
- 4- طبيعة مميزة للنشاط الممارس .
- 5- جملة من القواعد و القرارات تحفظ التنظيم و يحافظ على استمراره .
- 6- أهداف مسطرة .

و من هذه النقاط فالتنظيمات وحدات اجتماعية تتشكل من هياكل شكلا و نشاطات موجهة وظيفيا و قواعد مضبوطة تحكم الفاعلين تصاعديا لتحقيق أهداف مسطرة اعتمادا على تنسيق في الجهود و توزيع في الأدوار و تقسيم المهام .

خامسا : مفهوم المؤسسة :

نظرا لان المؤسسة الاقتصادية على وجه التحديد تمثل النواة الاساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات ، فان دراستها دائما تترتب بالاجتماع ، اما تحديد مفهومها فقد عرف عدة تعاريف وفق الانظمة والاتجاهات يصعب حصرها بسبب التطور المستمر للمؤسسة في حداثها من الناحية القانونية ، وحتى على مستوى البعد الأيديولوجي ، فهناك من يرى على أنها تتميز بجدائتها واتساع استعمالها في الوقت الحالي ، ظهرت وتطورت مع التطور الذي عرفته نظرية المؤسسة وكذلك التطور في نظريات الإدارة والتسيير فقد اعتبرها p.debruyne "منظمة لأنها تجمع العناصر المكونة لها ، ويقدم جميع أطراف المؤسسة مشاركتهم حتى تتمكن من تحقيق الاستمرارية"(1) وهناك من اعتبرها " نظاما وهو يعني مجموعة عناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها تقوم في مجموعها بنشاطات تشترك أو تصب في هدف واحد وفقا لمجموعة من العوامل والأنشطة المساعدة بالمؤسسة على رأسها الإدارة كنظام فرعي للتوجيه والقيادة والتسيير ، وذلك بوضع الأهداف والغايات التي توضح اتجاه المؤسسة في شكل سياسات وقواعد منظمة للأنشطة "(2).

1- p.debruyne, cite dans ,huard Pierre, objectifs et structure de guidaje de l'entreprise,c.n.r.s ,paris ,1974,p, 19.

2- على زغدود ، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر ، مؤسسة الجزائر للطباعة ، الجزائر 1987،ص 131.

كما تقوم المؤسسة باتخاذ قرارات في مختلف الأنشطة وفي مختلف مستوياتها ، وبناء على ذلك فاستقلالية المؤسسة تعني استقلالية القرار والمسؤولية عليه إلا أن هذه الاستقلالية تعتبر نسبية " (1) ، وعليه يمكن القول على ان المؤسسة في معناها الشمولي تعتبر وحدة تعمل على جمع عاملين أساسيين يتمثلان في الموارد البشرية والعامل الثاني يتمثل في الموارد الاقتصادية ذات الطابع المادي ، وعملية المزاجية بين هذين العاملين يؤدي إلى تكوين نوعا من التفاعل ما بين العناصر المادية والعناصر البشرية ، وفضلا عن ذلك يتكون جانبا آخر نتيجة هذا التفاعل ألا وهو جوانب التفاعل الرسمي وغير الرسمي ، وهو ما يعنى بدراسته الباحث في مجال علم الاجتماع التنظيم والعمل ، بالإضافة إلى غيرها من الجوانب ذات الصلة والتأثير ما بين العوامل الإنسانية في مكان العمل والجوانب المادية ممثلة في علاقات الإنتاج ومدى تحقق الأهداف ، والفعالية والقدرة على الإنجاز ، وكلها عناصر ناتجة عن وجود الفاعلين داخل مكان العمل في المؤسسة تحديدا ، وهذا ما دفع الباحث " جارنيو بيار " Pierre.j لاعتبار المؤسسة على أنها " نظام اجتماعي تعمل على توحيد أهدافها وإجراءات لتحقيق المفاوضات ، وإشراك كافة الفئات العمالية في اتخاذ القرارات في إطار المناقشات ، وهكذا تصبح المؤسسة في إطار تسييرها لعلاقات إنسانية معقدة ، بالمقابل عمل على تسيير اتفاقيات في نظام من التفاوض يكون الجانب العقلاي والمعايير التقنية كمعطيات بسيطة " (2). وفي نفس السياق من التحليل يذهب الباحث نيكول Nicole.c إلى إعطاء وجهة نظر غير بعيدة عما ركز عليه سابقه ، بحيث يؤكد على "العنصر البشري الذي يتكون من مجموع العمال في المؤسسة ، يكونون مجتمعا منظما رئيسيا يحتل فيها كل عامل مرتبة مختلفة عن غيره وذلك بناء على مؤهلاته ، والعنصر الاقتصادي المتمثل في عنصر النشاط موضوع المؤسسة . إذ لا يمكن الاكتفاء بالعنصر البشري ، وإنما النشاط الاجتماعي الذي يؤديه العمال هو الذي يميز طبيعة هذه الخلية الاجتماعية لضمان نشاط موحد مستمر وهو عامل أساسي لاستقرار مناصب العمل" (3). ولكن ما يميز هذه المفاهيم هي عدم تركيزها على الجوانب القانونية وبالتالي فهي تتناول الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي ، وعليه يمكن القول على أن المؤسسة هي كل تنظيم مستقل في إطار قانوني واجتماعي يهدف الى عمليات ادماج للعوامل المادية والبشرية بغية تحقيق أهداف مسطرة مسبقا ، وهذا بتوفير شروط مادية للعمل والإنجاز .

-
- 1- Richard zouamia, lambivalence de l'entreprise publique en algerie, r.a.j.e.p vol.27,n 10, mars 1989, pp, 146.147.
 - 2- Pierre jarniou , l'entreprise comme systeme politique, puf, 1981,p, 18 .
 - 3- Nicole catala , droit du travail ,tome 4, l'entreprise , edition dalloz, paris, 1980, pp ,65.67.

المحور الثاني

نظريات التنظيم الكلاسيكية

تمهيد :

أولا : البيروقراطية والتنظيم عند الماركسية

نقد وتقييم

البيروقراطية والتنظيم عند الماركسية

تمهيد :

تعددت المفاهيم السوسيولوجية التي عاجلت قضايا التنظيم على وجه التحديد ، وكان لهذه المفاهيم دورا أساسيا في صياغة وبلورة المداخل والاتجاهات النظرية ، بل انه على أساس هذه التصورات النظرية يتم تصنيف الأطر النظرية ، ولعله والأمر أننا بصدد تناول موضوع التنظيمات والمؤسسات ، وفي هذا السياق تواجهنا قضية على مستوى من الأهمية ألا وهي طبيعة ونوع الاتجاهات النظرية الأنسب لدراسة التنظيمات على تنوعها ، ليس من حيث تعداد الأطر النظرية التي تعالج هذه المسألة ، ولكن الأهمية تكمن في كون محاولة رصد ما يتناسب من أفكار نظرية مع التعدد التنظيمي ، وبصورة أخرى إن وجود الإطار التصوري العام الذي يشمل الدراسة التنظيمية هي النظرية الاجتماعية في كليتها ، ووجود في المقابل اتجاهات التنظير حول قضايا تنظيمية جزئية ومن ثمة يصبح هناك أكثر من دليل يؤكد على وجود تشعب ومسارات متعددة يتخدها الفكر السوسيولوجي في دراسته لمنظور النظم والتنظيم والمنظمات ويأتي هذا التعدد نتيجة للتعدد الأيديولوجي من جهة ، وللتداخل في كثير من المفاهيم التنظيمية والسوسيولوجية من جهة أخرى والتداخل في البنية الاجتماعية والإقتصادية والقانونية .

وعليه يتأكد وجود نوع من التداخل والتعقيد في تصنيف أهم الاتجاهات النظرية التي تتناول موضوع التنظيم والمنظمات الذي نحن بصدد دراسته ، ويصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار بالاطار التصوري السوسيولوجي العام كلما تطلب الأمر ذلك ، ولكن دون اغفال الزاوية التصورية التي تحصر التنظيم على المستوى الميكروسوسيولوجي .

ويرجع اهتمامنا بهذا التحليل على اعتبار أن التنظيمات في المجتمع التي تدعو للاحاطة بكافة جوانبه النظرية وبأكثر عمق آخذين ما يتلاءم مع الإطار السوسيولوجي العام لتمكين التغطية الكلية لظاهرة التنظيم ، كموضوع له امتداد وارتباط وثيق بقضايا النشأة و التغيير والتطور والصراع ، سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة الصناعية ، أو على مستوى المجتمع في كليته .

" ويفرض الاتجاه العلمي في هذا الصدد ، استيعاب كل وقائع الحياة الاجتماعية سواء ما تعلق منها بالتوازن أو بالصراع ، ولهذا نلاحظ تزايد في كتابات علماء الاجتماع التي تتضمن معالجات للنقد والايديولوجيا والصراع والاغتراب ، وتدعو الى ضرورة استخدام المنهج الجدلي ".(1) وهو الأمر الذي دفع " ألان ثوران " Alain



Touraine للقول " كل نمط اجتماعي يشمل علاقة مركزية للسيطرة في الوقت الذي يشمل أيضا على مجموعة نماذج ثقافية التي تشكل رهانا للصراع الاجتماعي الأساسي " (2)، ومهما كان فان الصراع الاجتماعي في المجتمع الأكبر يؤثر ويتلقى التأثير في ذات الوقت من المؤسسة كمجتمع أصغر ، مادامت هناك علاقات للسيطرة في كلتا الحالتين . ولهذا فان ما ذهب اليه " ديمتري ويس " Dimitri Weiss من أن " عملية الفعل في ميدان علاقات العمل التي تمارس في ظروف صراعية وكل تنظيم صناعي يعتبر كنظام اجتماعي مصغر يتوقف على التفاعل المستمر الذي يتمظهر في كل المستويات " ، (3) هذا التحليل يقود للاعتراف على ان كافة مظاهر ومستويات الحياة الاجتماعية والمؤسسية تحتوي على ظروف صراعية . ولعله غير خاف على أن " جوهر الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقررهما طبيعة العلاقات الانتاجية التي يكونها الانسان مع وسائل الانتاج والتي تقود الى الصراع الطبقي الدائم ، إلا أن جميع هذه الآراء المتضاربة التي تدور حول دور الصراع في الأنظمة الاجتماعية لا تزال تسيطر على نظريات ومفاهيم علم الاجتماع المعاصر ، فهناك "الميكرو سوسولوجيا" "Micro sociologie" الذي يدرس حالة الصراع الموجود بين الادوار .

1- محمد على محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1978 ، ص 511.

2- Alain Touraine , le mouvement ouvrier , fayard , france , 1984 , p 54

3- Dimitri Weiss , les relations du travail , personnel , syndicats , etat

Dunod , paris , 1975 , troisieme Edition , p 14.

والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين المنظمات ، وهناك ما يعرف " Macro sociologie بالماكرو سوسولوجيا " الذي يدرس حالة الصراع الموجود في الانظمة الحضارية "

والاجتماعية ".(1) وهذا التحليل يميز بوضوح وجود اتجاهين رئيسيين لدراسة موضوع علاقات العمل في بعدها الصراعى التنظيمي المؤسسي وبعدها الصراعى المجتمعي .

وهو ما سنتقيد بايضاحه في هذا الفصل حيث سينصب اهتمامنا على توضيح مقولات الصراع والتغير في الفكر الماركسي على أساس أن هذه المقولات هي جوهر التحليل الماركسي ، كما سنعمد للتطرق للبنائية الوظيفية ؛ ومقولات الانسجام و التوازن الحاصل على مستوى العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة كتنظيم اجتماعي ، وتركيز الفكر البارسونزي تحديدا على فكرة النسق ونبده لفكرة التغير والقوة والصراع وفي وجه آخر سيكون الاهتمام منصبا بنفس القدر على المداخل الأميركية و رؤيتها للمشكلات المتعلقة بالتنظيم ، ونحاول الإحاطة ببعض طروحاتها حول قضية الصراع تحديدا والكيفية التي وفقها تتم محاولة التحكم في جزئيات التنظيم ، كما سيتم التطرق الى الاتجاه التوفيقي الذي حاول أتباعه تفادي القطيعة الوهمية التي تفترض أن تكون بين الاتجاهين الأوليين . وفي المقابل من ذلك عمد أصحاب هذا الاتجاه الى إيجاد نقاط مفصلية التقائية لخدمة إطار نظري قادر قبل كل شيء على إعطاء رؤية شاملة وتفسير الواقع الاجتماعى و المؤسساتى الذي لا يخلو من فكرة الصراع وعلى أي مستوى؟؟. ومن ثمة تتعدد الرؤى والاتجاهات النظرية في الاقتراب أو الابتعاد في إيجاد التفسير والمعالجة السليمة لهذه المقولات سواء على مستوى المجتمع الأكبر أو على مستوى المؤسسة كمجتمع مصغر وهذا ما سيتناوله هذا الفصل من إبراز لرؤية اتجاهات التنظير حول الصراع بأنماطه التنظيمية والمجتمعية المختلفة والتي بحق تشكل بؤرة التركيز التي تحاول التشريعات العمالية خاصة ممثلة في العلاقات العمالية معالجتها والحد منها .

1- دينكن ميتشل ، ترجمة احسان محمد الحسن ، معجم علم الاجتماع ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1986 ، ط2 ، ص 56 .



أولا : البيروقراطية والتنظيم عند الماركسية

اشتمل الاتجاه الماركسي على مقولات أساسية شكلت جوهر الاهتمام في التحليل الاقتصادي والسياسي والسوسيولوجي ، وإذا كانت المفاهيم الأساسية كمفهوم القوة والصراع والتغير ، والصراع الطبقي ، والبناء التحتي وعلاقته بالبناء الفوقي هي كلها مقولات ماركسية خالصة تجسد نوعا من الفكر الثوري الهادف بالدرجة الاولى الى احداث التغيير ، كون العلاقات الاجتماعية بين اعضاء المجتمع قائمة على معطيات العامل المادي كونها تقوم على الانتاج الاقتصادي الذي ينعكس على اهداف الافراد وطبقة البروليتاريا ، وحتى اهداف التنظيمات ، وعليه فان " تاريخ المجتمعات هو تاريخ صراع الطبقات ، صراع اولئك الذين يملكون وسائل الانتاج ، وبالتالي يمتلكون السلطة السياسية والاجتماعية ، وبين من لا يملك الا سواعد العمل ، صراع بين الحر والعبد ، بين المستغل والمستغل بين الغني والفقير ، ويولد هذا الصراع حركة التاريخ والمجتمع . وتطور النظام الاجتماعي من مرحلة الى مرحلة أخرى : فالطبقات من المنظور الماركسي هي أدوات التغيير الاجتماعي ، وتعبّر صراعاتها عن وجود تناقضا أساسية في مصالح كل طبقة ، إن التناقضات داخل النظام الرأس مالي تبلور في شكل انقسام المجتمع الى معسكرين متعادين ، والى طبقتين عظيمتين تواجه الواحدة الأخرى مباشرة وهي الرأسمالية والبروليتاريا ، ويعتبر " ماركس " أن أسس التناقض داخل كل نظام اجتماعي تعينها نقطتين أساسيتين :

أولا : ظروف موضوعية معطاة ؛ قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

ثانيا : ضرورات بشرية ورغبات تفصح عن نفسها بشكل حاجات متجددة متطورة .

ان كفاية او اشباع الضروريات (الحاجات) يؤدي الى خلق ضرورات جديدة وجميع انواع الانتاج العقلي . بما في ذلك تطور الوعي الطبقي تعكس هذه الحقيقة التاريخية . وهكذا فان التبدل الكبير في أطر المجتمع يتم بمستويين اثنين : 1- تناقضات ضمن البنية التحتية ذاتها ، بين قوى الانتاج وعلاقاتها ، نتيجة عدم تلاؤم العلاقات الاجتماعية أو علاقات الانتاج كما يسميها " كارل ماركس " مع قوى الانتاج ، بما لايسمح بتقدم اقتصادي يمكن من اشباع الضرورات ووسائل الكفاية للجماهير كافة ، هذا التناقض الذي يعكس آثاره الكبير على مستويات البنية الفوقية كلها .

2- تغير بمستوى آخر يرتبط عمليا بالمستوى الاول ، ولكنه يختلف عنها تحليليا ذلك الذي يتم بين المستغل والمستغل ، بين من يملك وسائل الانتاج ومن لا يملكها ، والطبقة هنا حلقة رئيسية تربط بين ثلاثة محاور في آن واحد كمايلي :

- محور اقتصادي ويتمثل بمن يملك الالة أو لا يملكها .

- محور اجتماعي يتميز باستغلال من يملك لمن لا يملك .

- محور سياسي يتشكل من خلال انخراط العامل في نقابات مهنية بما يسمح بتكوين وعي طبقي اجتماعي سليم هذا الوعي الذي يعطي ادراكا سليما لأبعاد الاستغلال . " (1) ومثل هذا الوضع من شأنه أن يولد صراعا مستمرا بين الطبقتين (الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ، والطبقة التي لا تملك الا سواعد العمل) . وفي نهاية الأمر يزول الصراع بين الطبقتين بزوال الطبقات في المجتمع ، واستنادا الى هذه الاسس التي يقوم عليها الفكر الصراعى عند " ماركس " يمكن التمييز بين عدة مصادر للصراع ، ويتمثل أبرزها في النقاط التالية :



- 1- التوزيع غير العادل لوسائل الانتاج بين افراد المجتمع .
- 2- يترتب على ذلك انقسام المجتمع الى شطرين : الاقلية تملك الانتاج ووسائله ، والاغلبية لا تملك .
- 3- تتأثر جرّاء هذا الوضع موازين توزيع السلطة ، اذ نجد الاقلية تملك السلطة والنفوذ ، في حين الاغلبية تنفذ فقط .
- 4- إن مثل هذا التمايز الاقتصادي السلطوي من شأنه خلق تنظيمات اجتماعية متباينة في أهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية .
- 5- ثبوت نسبي في علاقات الانتاج ، وتطور سريع في قوى الانتاج . " (2) يتبين من خلال ما سبق على أن التوزيع غير المتكافئ للمصادر الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعي ينعكس على التباين في امتلاك السلطة ، ووفقا لهذا الفكر الصراعى عند " ما ركس " يستند على الآتي :

-
- 1- محمد صفوح الأخرس ، علم الاجتماع ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1983 ، ص 84.
 - 2- معن خليل عمر ، المرجع السابق ، ص 21.

أ- طابع السيطرة الذي يعد السمة المميزة لطبقة اجتماعية تحتكر لنفسها الملكية على وسائل الانتاج ، وبالتالي مصادر الانتاج وهي التنظيمات الانتاجية الاقتصادية ، وتعمل على تكريس الافكار والقيم التي تحقق وتضمن في نفس الوقت مصالحها .

ب- تنامي الوعي الاجتماعي والاقتصادي نتيجة للقهر الممارس على الطبقة غير المالكة ، ويتمظهر هذا الوعي في بداية نشوء التنظيمات العمالية المطالبة باحداث التغيير ، والمدافعة عن الحقوق البروليتارية ، كالثقافات .

وهذا من شأنه أن يعمل على ادخال " الطبقة العاملة في صراع مع طبقة البرجوازيين للدفاع عن حقوقها ، ومصالحها الأساسية للجنس البشري ، أي ايجاد الحياة المادية نفسها ، فالحياة تشمل قبل أي شئ آخر (الأكل والشرب واللباس والسكن) . وتلك حاجات لا بد من تلبيتها ليتحقق الوجود التاريخي للجنس البشري ،

وحالما يتم اشباع تلك الكفاية ، فان ضرورات جديدة تنشأ وبروز هذه الضرورات الجديدة هو المحرك الأول لسير التاريخ ، إن التقاء الناس في جماعات تعي ذاتها وتطور وعيا طبقيًا ، يحدث استجابة لتلك الضرورات الجديدة التي لا يمكن اشباعها في ظل الظروف القائمة ، ونعتقد أن أحد أركان الصراع الطبقي يكمن في هذه النقطة بالذات ، أي في قدرة الطبقة العاملة على خلق ظروف تاريخية جديدة تكمن من تلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، وتمكن من الموازنة بين قوى الانتاج ، والعلاقات الاجتماعية المتجددة المتطورة في ظل ظروف ينعدم فيها الاستغلال ، ويصبح الصراع بين الانسان والطبيعة لأجل خلق الأدوات التي تكفل تلبية الحاجات الأساسية المتجددة المتطورة " . (1) ولمزيد من التوضيح يتبين على أن " العلاقات الاجتماعية للانتاج هي التي تسبب الصراع الذي ينعكس في جميع المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع ، فالمؤسسة الواحدة حسب اعتقاد " ماركس " تتكون من جماعتين أو طبقتين كمايلي :

- الجماعة أو الطبقة الحاكمة ، وهي الطبقة البورجوازية .

- الجماعة المحكومة ، وهي الطبقة البروليتارية الثانية التي لا تمتلك أي شيء ، ما عدا الجهود البشرية التي تبنيها بأجر زهيد الى الطبقة الحاكمة ، لكن الواقع الطبقي للمجتمع الرأس مالي يعكس الحالة التي نعتقد فيها كل من الطبقتين بأنها المالكة الشرعية للوسائل والمؤسسات الاقتصادية والسياسية ، مثل هذا الاعتقاد الذي تحمله الطبقتان المتصارعتان بسبب التناقض والصراع بينهما ، بحيث يتطور هذا الصراع فيشمل جميع مؤسسات وقطاعات المجتمع . وبالتالي سينقسم المجتمع الى معسكرين متصارعين يجارب أحدهما الآخر . "(1) ومنه فان " كارل ماركس Karl Marx " يرى بأن " الرأسمالية هي التي كونت الصراع لأنها قسمت المجتمع الى طبقتين هما طبقة مهيمنة ، وطبقة مهيمنة عليها (البورجوازية - البروليتارية) إن هذا الصراع هو صراع سياسي لأنه يتضمن بالتأكيد توزيع القوة داخل المجتمع وتنسب هذه القوة الى مالكي الثروة . فمن الناحية النظرية نجد أن هذه الصراعات التي تدور حول المضمون الفعلي لعقد الاستخدام هي ليست لها علاقة عدا ما يتعلق ببلورة الوعي لوضع سياسة الأجور الخاصة بالعمل ويعتقد " هايمان ريشارد د " Hyman Richard " أن " ماركس كارل " يرى أن أفعال نقابات العمال وما يتعلق باستراتيجية الصراع في القرن التاسع عشر في بريطانيا لم يرفع من الشعور السياسي للطبقة العاملة ، وأن هذا الانحراف حاول " كارل ماركس " أن يفسره بسبب دمج الطبقة العاملة البريطانية في النظام الرأسمالي . "(2) لقد أشار " كارل ماركس " الى " التوزيع غير العادل للثروة والسلطة في المجتمع ، وكلاهما مصدران للقوة وعلاقات القوة هذه هي التي تحرك الصراع ، وإذ نشيد بالطرح الماركسي فليس معنى هذا أن هذا الاتجاه يقتصر على " كارل ماركس " فقط بل هناك من المفكرين الذين استلهموا مفاهيم وتصورات " كارل ماركس " عن كيفية التغيير الاجتماعي والصراع " حيث يؤكد أن هناك دوما الطبقي والقوة ، وهذا ما يذهب اليه " آلان ثوران " Alain Touraine "

1 - دينكن ميتشل ، المرجع السابق ، ص 57.

2- آلان ثوران ، ترجمة الياس بدوي ، إنتاج المجتمع ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق سوريا ، 1976 ، ص 231.

صريحة لوجود مستوى آخر يستوجب الدراسة والمتمثل في التنظيمات الصناعية " ذلك أنه لا يمكن فصل التغير عن العمل الاجتماعي ، وبالتالي عن الصلات والصراعات الاجتماعية " (1)
صراعا وتعارضا بين الطبقات يقوم على الدوام على أرضية اقتصادية من أجل استهلاك الثروة ، ولا ينفصل صراع الطبقات ، أيا كان المجتمع المقصود عن علاقات الشغل . " (2) وهي إشارة ونستخلص من جملة الأفكار و التحاليل التي أثارها Alain Touraine " آلان ثوران " أن هناك ضرورة لتوجيه الانتباه الى وجود علاقة جدلية بين المجتمع الأكبر والمجتمع الأصغر المتمثل في عالم الشغل الممارس في المؤسسات والتنظيمات ذات الطابع الصناعي، وهذه الأخيرة تمثل حقلًا آخر يتواجد فيه الصراع على اعتبار أن الصراعات الاجتماعية لها امتداد طبيعي يؤثر ويتلقى التأثير ولا يمكن بأية حال من الأحوال فصل كليهما عن الآخر وفي هذا الشأن وجب التركيز على ثلاثة عناصر على غاية من الأهمية :

- الصراعات كظاهرة تعبر عن التدمير الاجتماعي على مستوى المجتمع الأكبر هي تعكس درجة من الوعي الاجتماعي .
- الصراعات التنظيمية داخل المؤسسات الصناعية وكافة التنظيمات مضمونها الفعلي عقود الاستخدام وتعمل على بلورة الوعي وبالموازاة تجنيد المستخدمين للمطالبة بتحسين أوضاعهم ، أي أوضاع الاستخدام في ظل شروط عمل أو علاقات عمل أفضل .
- الصراع الاجتماعي لا ينفصل عن علاقات الاستخدام - علاقات العمل - مهما كان المجتمع .

-
- 1- دافيد براون ، ترجمة صبيح عبد المنعم ، أطروحات في النظرية الاجتماعية والمجتمع ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة باجي مختار عنابة ، العدد 02 ، 1984 ، ص. 135.
 - 2- آلان ثوران ، المرجع نفسه ، ص 670.

نقد وتقييم :

كما تتبعنا فان " ماركس " K.Marx يؤكد على فكرة الصراع بالمفهوم الشمولي الذي يشمل الطبقات الاجتماعية في مختلف تشكيلاتها ، من هنا يمكن القول بأن " الاسهامات السوسيولوجية " لماركس " K.Marx تكمن من خلال نظريته التي تركز على بعدين أساسيتين كما يلي :

- البعد الأول تتمثل فيما يعرف بالتحتمية الاقتصادية : والتي تعني أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد و بصفة أساسية ومباشرة بناء المجتمع وتطوره ، وفيها يرى " ماركس " K.Marx أن ذلك العامل الاقتصادي هو الذي يحدد أيضا التنظيم الاجتماعي للانتاج .

- أما البعد الثاني للنظرية السوسيولوجية عند " ماركس " K.Marx فتمثل فيما يعرف بميكانيزمات التغيير . " (1)

وكانت هذه النظرية هدفا لانتقادات كثيرة أهمها أنها تغفل الناحية الروحية ودور الطقوس والدين والأعراف في المجتمع ، وتقرر سيادة العوامل الاقتصادية فحسب ، ومبلغ تحكّمها في البنيان الاجتماعي وتطوره .
حقا إن " ماركس " K.Marx تعرض في بعض نقاط دراسته الى ضرورة التفاعل بين الناحية الروحية الفكرية باعتبار أنها تمثل الجزء الأسمى في البنيان الاجتماعي ، وبين الناحية المادية وهي الدعائم السفلى لهذا البنيان ، غير أن تحليله المادي وطريقته الجدلية طغت على عظمة أفكاره ، فهو لا ينكر على الاطلاق أثر العوامل الروحية ، ولكنه لم يدرسها بكل كفاية ، والمجتمع كما نعلم بقدر حاجته الى المقومات المادية فانه في أشد الحاجة الى وحدة الافكار ، وقوة العقائد وتبادل المشاركة الوجدانية التي من شأنها أن تعزز الروابط والعلاقات الاجتماعية ، فليس بصحيح ما تذهب اليه هذه المدرسة من أن العامل الاقتصادي هو المحرك الوحيد للتطور الاقتصادي وهو العامل الفعّال الذي يضي من طبيعته على كل مظاهر النشاط الاجتماعي ويشكلها وفقا لأوضاعه إذ لا يمكننا أن نتجاهل أثر

1-صلاح مصطفي الفوال ، معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1982 ص 54.

البيئة والجنس ، والخلق القومي ، والتراث الاجتماعي ، ومقومات الحضارة ، فهذه كلها من الدعائم الأساسية التي تعين طبيعة الحياة الاجتماعية وتحدد مظاهر تطورها . هذا إلا أن "ماركس K.Marx" أسرف في حملة التشهير على النظام الرأسمالي ، وأسرف كذلك في وصف حالة العمال بالبؤس وقد أساءت هذه الحملة الى الوحدات الاجتماعية القومية إذ أصابها التفتيت والانقسام الطبيعي ، وأخذ الحسد يدب في نفوس المواطنين من كان له أبعاد الأثر في قيام الحركات الثورية ، والانقلابات العنيفة في كثير من أجزاء العالم وقد حمل لواء هذا النقد طائفة كبيرة من تلاميذ "ماركس K.Marx" وأشهرهم "برنشتاين كاوتسكي" و"لورنز شتاين" (1)

وبالتالي "فماركس K.Marx" أهمل العديد من العلاقات الاجتماعية التي لها اسهاما فعالا في التطور التاريخي على غرار العوامل الاقتصادية ، فضلا عن تطرقه لقضية الصراع الطبقي و ماله من دور في احداث التغييرات الاجتماعية دون أن يولي اهتماما بالعلاقات الاجتماعية وأثرها في ذلك ، وفي هذا الصدد يعيب كثير من النقاد على "ماركس" K.Marx في كونه أولى أهمية بالغة لعنصر فريد وأحادي وربطه بكل مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية . فمن الواضح أن التأكيد أن الصراع شرط ضروري للتغيير من النادر رفضها ، حيث لا يوجد مجتمع متغير أو غير متغير ليس فيه صراع في بعض الأنواع أو الأخرى وكذلك من الواضح أنه لا يوجد حالة للتغيير الاجتماعي لا تكون مصاحبة مع الصراع في بعض الطرق الأخرى . " (2) ولكن في مقابل ذلك لا ينبغي إيجاد تبريرات صراعية لكل مظاهر الحياة الاجتماعية .

" من خلال كتابه "علم الاجتماع من منظور اجتماعي نقدي" Botomore و من رأي أن نظرية "ماركس K.Marx" عادت الى دائرة الضوء باعتبارها النقيض للنظرية الوظيفية التي سادت علوم الاجتماع في خلال الحقبة الاخيرة و التي بدأ نجمها يأفل في رأي " بوتومور Botomore " لعدم كفايتها ، وأقام " بوتومور Botomore" مقارنة نقدية لكل من الماركسية

1- مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975 ، ص 57.

2- بيرسي كوهن ، المرجع السابق ، ص 264.

والوظيفية ، يقول أنه بينما تؤكد الوظيفية على التجانس الاجتماعي فإن الماركسية تؤكد على الصراع الاجتماعي ، وبينما توجه الوظيفية اهتمامها الى الأنماط الاجتماعية الثابتة والدائمة فإن الماركسية تؤكد على البناء المتغير للمجتمع ، وفي ذات الوقت الذي تركز فيه الوظيفية على نظم الحياة الاجتماعية من خلال قيم وأنماط عامة ، فإن الماركسية تركز على اختلاف المصالح والقيم داخل كل مجتمع ويقرر " بوتومور " Botomore أن الماركسية هي النظرية الوحيدة التي تهتم كما يجب بالصراع الاجتماعي ويؤكد على أهمية هذه النظرية نظرا لما تتسم به المجتمعات الانسانية من طبيعة تاريخية متقلبة ، ثم يوجه " بوتومور " Botomore للماركسية عدة انتقادات لعل أهمها ما يلي :

- أن نظرية " ماركس " K.Marx تعتبرها أخطاء سواء فيما يتعلق بالوصف الفعلي النمطي (الصراع - التوازن) في المجتمع ، أو فيما يتعلق بتفسير الصراع في المجتمع أو فيما يتعلق بتماسك الطبقة . " (1) وفي موضع آخر يرى البعض أن " ماركس " K.Marx قد " ركز على توضيح الصراع الطبقي الذي لا يمكن تجنبه في المجتمع الرأسمالي ولم يركز على تفسير الصراع في الصناعة ، ويعتبر هذا هو مركز المعضلة والأساس للمعالجات الاجتماعية للصراع في الصناعة ، والمجتمعات الصناعية ، فدرجة المجالات المختلفة للمجتمع هي مستقلة بعضها عن البعض الآخر أما " ماركس " K.Marx والماركسيون فهم يصرون على المركزية لأسلوب الانتاج باعتباره عاملا مهما للفعل الاجتماعي داخل المجتمع ، ومن هنا فان التحليل للصراع الذي أهمل الحقيقة وهي أن الصراع هو مكان العمل والذي هو جزء من الصراع الأكبر لتوزيع القوة في المجتمع ، هذا الاهمال يعتبر غموض للحقيقة ، وحجب أكثر مما هو توضيح لفهم الصراع . " (2) ولعله اجمالا يمكن تعداد سلبيات الطرح الماركسي كما يأتي :

- التركيز على الحتمية الاقتصادية في احداث التغيير مع اهمال الجوانب الروحية ، الدينية ، الاعراف القيم

1- صلاح مصطفى الفوال ، معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر ، المرجع السابق ، ص 59 .

2- دافيد براون ، المرجع السابق ، ص 135 .



وهي أبعاد ذات حقيقة راسخة في المجتمعات بل رواسب لها تأثير في أحداث التغيير على مستوى العقل والتفكير قبل الممارسة .

- القول بفكرة كون أن الحياة الاجتماعية كلها في صراع يعد مبالغة ومغالطة كبيرة للتاريخ والكائن البشري.
- تعرضه لدحض فكرة التوازنات الكبرى في المجتمع أدى به لاهمال التطرق للصراع على مستوى الصناعة.

المحور الثالث

المداخل الأمبريقية ورؤيتها للتنظيم والادارة

تمهيد :

أولا : حركة الإدارة العلمية للعمل

ثانيا : حركة العلاقات الانسانية

ثالثا : مدخل الأنساق الاجتماعية الفنية

نقد وتقييم



المدخل الأمبريقية ورؤيتها للتنظيم والادارة

تمهيد :

اهتم الباحثون في مجال الادارة بالبحث عن القضايا ذات البعد التنظيمي ، فيما راح السلوكيون يركزون على الجوانب التي تتعلق بالسلوك داخل التنظيمات ، في محاولة لحل المشكلات التي ارتبطت بجوانب العملية الانتاجية تقنيا ، وأخرى ذات البعد الإنساني ، وهي المحاولة التي عملت على ادخال سلسلة من التغيرات التقنية والمادية على طرق تنفيذ عمليات العمل والعمليات الإنتاجية ، رغم وجود تباين على مستوى تنظيمات العمل .
ونظرا للأهمية النظرية والتطبيقية التي عنيت بها هاته المدخل إرتأينا عرض وجهات نظر كل من حركة الإدارة العلمية ومدرسة العلاقات الإنسانية ، وكذا مدخل الأنساق الإجتماعية الفنية وإبراز تحليلاتها الأمبريقية لطريقة تعاملها مع القضايا التي تمس تنظيمات العمل الصناعية ، سعيا منا للإفادة من معالجتها في دراستنا الميدانية تحليلا وتفسيرا .

أولا : حركة الإدارة العلمية للعمل : Organisation Scientifique du Travail :

بدل " فريدريك وينسلو تايلور Frideric Winslow Taylor جهودا كبيرة في تحديد مبادئ الادارة العلمية للعمل ، ويرجح أن الوضع السائد في الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الصناعة في مراحلها الإبتدائية كان له أثر على الكيفية التي تعامل بها " تايلور "Frideric Winslow Taylor" في إعطاء حلولاً لمشكلات المصنع الأمريكي من حيث كيفية الإدارة والتسيير ، تلافيا لمشكلات إهدار الوقت ، وتحقيقا لمزيد من الربحية .
ومنه " جاءت هذه البحوث والدراسات لكي تواجه تلك المشكلات التي عانت منها إدارة التنظيمات ، وذلك عن طريق إدخال بعض التغيرات على طرق وأساليب العمل والإنتاج من شأنها العمل على زيادة الإنتاج مع خفض التكاليف ، وبالتالي تقليص حجم الخسائر . وسعيا منه لتحقيق الأهداف السابقة الذكر أجرى تايلور سلسلة من التجارب ركزت في بداية الامر على ثلاثة مبادئ نظرية وهي :

أ- الإختيار العلمي للعاملين ، بمعنى ضرورة اختيار العامل الأحسن والأكفأ الذي نتوقع منه إنجاز عمله بكفاءة عالية ، وقد اختار في هذا المجال العامل " سميث Smith " للقيام بهذه المهام .

ب- التدريب السليم للأفراد ، وذلك بأن يتم تحديد طريقة مثلى لأداء العمل تؤدي الى تحقق مستوى نموذجي من الإنتاج .

ج- تطبيق مبدأ الحوافز ، أي تشجيع العمال الذين يتم اختيارهم لتنفيذ مهام الإنتاج عن طريق منحهم مبالغ مالية مقابل زيادة الإنتاج .

لقد أسفرت نتائج تجربة " تايلور "F.w.Taylor الاولى بشركة" بثليهم للحديد " عن قدرة الادارة على التحكم في العديد من العقبات التنظيمية المرتبطة بطرق أداء العمل ، فقد سجل " تايلور "F.w.Taylor أنه في خلال ثلاث سنوات من إجراء التجربة ارتفع انتاج الشركة الى الضعف بعد تطبيقه للمبادئ الثلاثة السابقة الذكر .



وبعد اجرائه لهذه التجربة الناجحة ، قام " ثايلور F.w.Taylor " باجراء تجربة مماثلة بشركة ميدفال للحديد والصلب ركز فيها على تحليل العمل ودراسة الوقت اللازم لأداء العملية الانتاجية معتمدا في ذلك على الخطوات التالية : (1)

- 1- تقسيم العمل الذي يقوم به العامل الى حركات بسيطة .
- 2- حذف الحركات الغير ضرورية للعمل .
- 3- الاحتفاظ بالحركات المتبقية وجعلها نموذجا لطرق عمل العامل
- 4- رصد كل حركة من هذه الحركات مع تحديد الوقت الفعلي اللازم لأدائها .
- 5- تحديد نسبة مئوية مثل التأخير غير المتوقع الذي ينجم عنه حدوث الأعطال في الالات مع اضافتها الى الوقت الفعلي المحدود للعمل .
- 6- تحديد نسبة مئوية تضاف الى الوقت الفعلي تعبر عن بطء أداء العمل كونه عاملا مبتدأ تنقصه المهارة والخبرة .

1- السيد عبد العاطي السيد ، المرجع السابق ، ص 85 .

7- تحديد نسبة مئوية تمثل فترات الراحة التي يحتلسها العامل لكي يستعيد بها نشاطه مع اضافتها للوقت الفعلي . وعلى الرغم من كون اهتمامات ثيلور كانت موجهة نحو دراسة الحركة كجزء فني لدراسة الوقت ، الا انه اتجه بعد ذلك الى التركيز على ظروف العمل والعناية بالالات ، والمعدات المستخدمة في العملية الانتاجية ، بحيث تفتن الى قضية هامة مؤداها : انه لايمكن التركيز على جهد العامل من أجل رفع الكفاية الانتاجية ، بل أن الالة وادوات العمل



تلعب دورا حاسما في هذا المجال . " (1) وفي تجربة أخرى حاول تايلور F.w.Taylor اختبار ظروف العمل بادخال بعض التغييرات في المصنع مجال البحث للتأكد من تأثير تغيير ظروف العمل على عمليات الانتاج وقد شملت الدراسة " العاملات بمصنع يقوم بطلاء وتركيب أسلاك داخل عجلات الدراجات وبعض الآلات الأخرى علما بان هذه التجربة قد شملت كل العاملات بالمصنع اللاتي بلغ عددهن 120 فتاة يعملن لمدة عشرة ساعات ونصف يوميا ماعدا فترة العطلة الاسبوعية ، انطلق تايلور F.w.Taylor في تجربته هذه بالابقاء على نظام العمل كما هو في السابق مع ادخاله بعض التغييرات تمثلت في تحسين ظروف العمل لهاته العاملات حتى يتم تخفيف الضغوط المترتبة عن عمليات الانتاج التي تعتمد على التركيز الشديد والمراقبة المستمرة ، معتمدا كخطوة أولى على تخفيض ساعات العمل الى ثماني ساعات ونصف مع الابقاء على نفس الاجر ، بعد ذلك لجأ تايلور F.w.Taylor الى البحث فيما اذا كان هذا التخفيض له تأثير سلبي على كمية الانتاج ، فوجد أن انتاج العاملات لم يتغير ، ومنه قام بادخال بعض التحسينات فيما يتعلق بشروط العمل ، مثل اعطاء العاملات فترات للراحة ، وكذا تطبيق نظام الحوافز وفقا لمبدأ انجاز العمل في الوقت المحدد ، مما أدى الى تسجيل ارتفاع في أجور العاملات مقابل تخفيض ساعات العمل وارتفاع الروح المعنوية لديهن ، ورضى الادارة على نشاطهن الانتاجي . " (2)

-
- 1- عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1987 ، ص 170 .
 - 2- السيد عبد العاطي السيد ، المرجع السابق ، ص 92- 93 .

فإذا كانت المحاولة التaylorية تركز على ما يسمى " بالمنظمة العلمية للعمل وتقتصر إيجاد كيفية الحصول على أفضل الشروط الممكنة لتنفيذ المهام الفردية ، ومجموع المهام في المؤسسات ، حتى يتمكن الفرد أو المؤسسة من الحصول على حد أقصى باستمرار ،" (1) وهذا بناء على الاعتقاد السائد لدى أصحاب الفكر التaylorي كاحدى المهمات " الأكثر الحاحا في الوقت الحالي والتي تتركز حول كيفية الزيادة القصوى للخطوات العلمية والتقنية ، واستعمال انجازاتها بأكثر فاعلية . " (2) ومن جملة التحليل السابق يتبين أن ملاحظات ثيلور كانت كالآتي :

- ان لجوء العمال الى التقاعس عن اداء مهامهم بكل جدية بسبب عدم وجود حوافز مادية تدفعهم الى بدل مجهودات اضافية لزيادة الانتاج .

- ان تحديد نظام الاجر وفقا لمعايير المركز والاقدمية قد أثر سلبا على معنويات العمال ، مما قتل فيهم روح المبادرة وأدى بالمقابل بانخفاض للروح المعنوية لدى العمال

- عدم قدرة الادارة بالتحكم بأساليب جديدة للتنظيم العلمي للعمل ، خاصة فيما يتعلق بضبط الوقت اللازم الذي تستغرقه العملية الانتاجية ، والتقديرات المتوقعة لمستوى الانتاج .

- تخوفات العمال من المواقف المضطربة للادارة ، وذلك بناء على الاعتقاد الذي كان سائدا لدى العمال على أنهم يتعرضون للتسريح اذا رفعوا كمية الانتاج ، لأن الادارة تلجأ للاستغناء عن عدد من العمال الزائدين عن حاجتها .

وتركز التaylorية زيادة عن الوقت والجهد المبذول على عامل الأجر إذ " ينبغي منحها على أساس قدرات الفرد ، وليس حسب الوظيفة ، ونسبة الأجر يجب أن تكون

مبنية على عمليات معروفة بشكل محدد ... الشيء الذي يتطلب ملاحظات دقيقة . " (3) وفي هذا

1- Bernard Mottez, la sociologie industrielle , p.u.f , paris , 1975
deuxieme edition , p 11 .

2- Youri Andropov , karl marx et notre temps , edition du progres moscou
, 1983 , p 23

3- Bernard Doray , le taylorisme une folie rationnelle ?

dunod bordas , paris , 1981 , p 98 .

تركيز على جهد الفرد الذي يتناسب مع قوة الجهد المبذول ، وليس حسب الوظيفة المسندة اليه ، فضلا عن ذلك تحديد العمليات الأساسية لحركة العامل ، وهذه العملية تشمل " مجموع الأساليب التي تمكن من تشكيل الآلة المتجسدة في الانسان لعمل كل شيء كميكانيزم متخصص ، " (1) وهذا بالضبط مادعا الكثيرين للقول بأن " الأساليب المقترحة من قبل ثايلور تحطم التحكم العمالي في عملية العمل ، وتشكل نقطة متقدمة لهجوم موجه ليس فقط ضمن العمل بصفة أعم ، ولكن ضد الأشكال المنظمة ، والمكافحة للطبقة العاملة : العامل الماهر ونقابته . " (2) وهكذا تخلص الثايلورية الى التأكيد على ثلاثة اجراءات أساسية في تحليلها كآآتي :

الاجراء الأول : دراسة الحركة والزمن للوصول لطريقة نموذجية لاداء العمل .

الاجراء الثاني : تزويد العامل بالحافز المشجع في شكل مكافأة من أجل تحقيق مستويات انتاج قياسية .

الاجراء الثالث : الاستعانة بخبراء للاشراف على ظروف العمل المختلفة .

1- J . G .March , les organisations , dunod , paris , 1974 , deuxieme edition , p 13 .

2- Abdou Abderhmane , organisation du travail industrielle en algérie etude de cas , unité s.n .metal , cote rouge , memoire de d.e.a d.de recherche pierre du bois , université de jussieu , paris

3 , 1982 , p 27 .

ثانيا : حركة العلاقات الانسانية: (مدرسة التون مايو) Elton Mayo :

وسيتم التركيز على أبرز الباحثين في هذا المجال ، ممثلة في الجهود التي بد لها " التون مايو " Elton Mayo لان التجارب التي قام بها رفقة زملائه كانت اكثر تميزا عن باقي البحوث التي جاءت فيما بعد وانضوت تحت لواء حركة العلاقات الانسانية ، كمدرسة شيكاغو على سبيل المثال .

فمدرسة التون مايو ظهرت في بداية حركة العلاقات الانسانية كمحاولة لتدارك النقائص التي أوردتها الادارة العلمية للعمل و كان ذلك بدءا من العام 1927 م ، " وبدأت التجارب الشهيرة التي أجريت في مصنع هاوثورن Hawthorn التابع لشركة ويسترن الكترينك Western Electric Company ، تحت إشراف التون مايو Elton Mayo وكانت هذه التجارب نقطة بداية مميزة ومصدرا رئيسيا لكافة دراسات العلاقات الانسانية بعد ذلك ، والحقيقة أن أهمية هذه الدراسات لا ترجع فقط الى نتائجها الحاسمة في الميدان ، بل الى المراحل المختلفة التي مرت بها التجارب وسجلها تقرير البحث الصادر بعنوان (الادارة والعامل) عام 1939 م ، ولقد استهدفت هذه التجارب في البداية : دراسة الاثار المترتبة على تغيير الظروف الفيزيقية للعمل في انتاجية العمال . غير أن اهتمام الباحثين مالبث أن تحول عن دراسة تلك الظروف ، بعد أن كشفت نتائج التجارب أن التغييرات التي أدخلت على الظروف الفيزيقية لم تؤد الى ارتفاع ملحوظ في الانتاجية ، ولذلك لجأوا الى احداث تغييرات اخرى في فترات الراحة ، والترفيه ، وطول يوم العمل . وقد أجريت هذه التجارب الجديدة في حجرة اختيار خاصة تمكن الباحثون فيها من عزل ستة فتيات لكي يصبحن تحت الملاحظة المباشرة ، بحيث يكون من اليسير عليهم تتبع التغييرات التي تطرأ على معدلات انتاجيتهن ، نتيجة تغير ظروف العمل . ولقد جاءت نتائج هذه المرحلة لتشير الى ارتفاع واضح في معدلات انتاجية الفتيات . " (1) وبناء عليه استخلص مايو Elton Mayo " أن هناك مجموعة أخرى من العوامل أكثر تأثيرا من الظروف الفيزيقية للعمل أثرت على نتائج التجربة وغيرت من مجراها الحقيقي ، فقد تغير موقف الفتيات بمجرد علمهن بأنهن تحت التجربة ، بحيث تمكنت من التخلص من قنوات الاشراف الروتينية التي كانت تمارس عليهن من طرف ادارة الشركة ، بالاضافة الى أن مشاركة الباحثين لهن واشراكهن في القرارات

1- محمد علي محمد ، الاسس الاجتماعية للتنظيم والادارة ، دار الجامعات المصرية ، 1978
1987 ، ص 128 .

الخاصة بالعمل قد ساهم في تكوين روابط اجتماعية بينهن نتيجة شعورهن بالاعتزاز يفوق زميلاتهن خارج اطار التجربة ، كما لوحظ ان هناك تغيرا جوهريا قد بدأ يظهر في طبيعة العلاقة التي أصبحت سائدة بينهن وبين الادارة ، وهكذا أمكن التوصل في نهاية المطاف الى اكتشاف تلك الحقيقة التي تشير الى : أن تغيير أنشطة الافراد واتجاهاتهم يتطلب اولا تغيير في طبيعة العلاقات السائدة بينهم ، ومن ثم وجهت تلك النتائج جهود الباحثين نحو الاهتمام بقضايا اخرى مثل تأثير الروح المعنوية على الاناج وتأثير نمط الاشراف على انتاجية العامل . " (1) وادا انتقلنا الى اهتمامات " التون مايو " Elton Mayo بالصراعات العمالية فقد قام " باجراء دراستين على مستوى تنظيمات العمل الصناعي حيث ركزت الدراسة الأولى على بحث أسباب ارتفاع الغياب بين العمال في ثلاثة مصانع لانتاج المعدني وخاصة في أقسام الصلب عام 1943 ، علما بأن ظروف العمل في الاقسام الثلاثة كانت متشابهة ومع ذلك لاحظ مايو انخفاض نسبة الغياب في القسم الثالث وارتفاعها في القسمين الاول والثاني ومن ثم عكف على فحص السجلات الرسمية التي تدون فيها الغيابات بغرض وضع مؤشرات لقياس معدلات الغياب بالنسبة لكل عامل حتى يتم تنفيذها على مستوى كل الاقسام . وهكذا اكتشف مايو Elton Mayo وزملائه ان القسم الثالث تسوده الروح الجماعية في العمل والتي تدفعهم الى ضرورة الالتزام بالاعمال المكلفين بانجازها دون تأخير أو تعطيل ، ومن ثم فهم يرفضون تماما فكرة اللجوء الى الغياب مهما كانت المبررات الداعية اليه . وفي المقابل ارجع سبب ارتفاع نسبة الغيابات في القسمين الاخرين الى تلك المشكلات التنظيمية التي عانى منها هذين التنظيمين والتي ارتبطت على وجه الخصوص بدور المرؤوسين المباشرين على العمال ، والطرق والاساليب التي تتبعها ادارة التنظيمين وطريقة اداء العمل في كل منهما .

في حين أجريت الدراسة الثانية في أحد مصانع الطائرات بمخبر في كاليفورنيا عام 1944 من أجل بحث أسباب ارتفاع معدلات تغير العمل بهذا المصنع ، وتفضيل عماله الانتقال الى اماكن عمل أخرى ، وبعد بحث متواصل لهذا الموضوع جاءت نتائج البحث لتؤكد على أن سبب هذا

الارتفاع مرده ان هؤلاء العمال لم يشكلوا فريقا للعمل ، فهم أقل شعورا بالولاء للجماعة ، لدى فضلوا الانسحاب وتغيير مكان العمل . " (1) وبالتالي نخلص الى أن اهتمامات التون مايو Elton Mayo تركزت حول جملة من النقاط :

- محاولة مايو قياس نسبة الصراع العمالي على مستوى المصنع من خلال التعرف على معدلات انخفاض وارتفاع نسب التغيب ومعرفة أسبابها ، وتأكيد على دور الروح الجماعية في مكان العمل
- اعتبر التون مايو أن نسبة الغيابات في ارتفاع وهي احدى أشكال الصراع التنظيمي وبرر ذلك بوجود مشكلات تنظيمية يعاني منها التنظيم ، وتتمحور هذه المشكلات حسب مايو Elton Mayo في :
 - أ- مشكلات - الاشراف والقيادة - تتعلق بالمرؤوسين المباشرين على العمال.
 - ب- مشكلات - تسييرية - الأساليب المتبعة من طرف الادارة.
 - ج- مشكلات - الكفاءة - في أداء العمل .
- ميل جماعات العمل الى تشكيل تنظيمات غير رسمية ، يعمل على انشاء قيادة مستقلة موازية للادارة بإمكانها التأثير على عوامل الانتاج والمردودية .
- وعلى العموم يمكن القول بان حركة العلاقات الانسانية من خلال مدرسة التون مايو للعلاقات الانسانية أثبتت اهمية دراسة السلوك الانساني في التنظيمات ، خاصة جوانب تتعلق بضرورة تنمية الروح المعنوية والروح الجماعية ، وروح الولاء للتنظيم ، وهذا خلافا للاهتمامات التي ظلت الى عقود تركز على الجوانب المادية للعامل ودورها في رفع الانتاجية والمردودية .

1- على عبد الرزاق جلي ، علم اجتماع الصناعة ، المرجع السابق ، ص 76 - 77.

ثالثا : مدخل الأنساق الاجتماعية الفنية

أحدث الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم تأثيرا بالغ على الاتجاهات النظرية اللاحقة عليه ، فظهرت محاولات تسعى الى الافادة من مفاهيمه وأطره النظرية في دراسة التنظيمات ، على ان هذه المحاولات لم تلتزم بإبعاد الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم التزاما جامدا ، فوسعت من نطاقه في بعض الاحيان لتضيف اليه أبعادا تنظيمية أغفلها رواد هذا الاتجاه ، وضيقت من نطاقه أحيانا أخرى بهدف ملاءمته لدراسة التنظيمات الواقعية ... ويشكل امتدادا للاتجاه البنائي الوظيفي واستمرارا له . " (1) " ويسعى هذا المدخل الى توضيح اثر التكنولوجيا على البناءات التنظيمية الداخلية و علاقتها بالبيئة الخارجية ، ومن ثم التركيز على دراسة القوى التكنولوجية المتغيرة باستمرار لتلائم طبيعة التغير الشامل في التنظيمات الاجتماعية .

وبالرجوع للمفهوم واستخداماته يرى الدارسون بأن " النسق الاجتماعي الفني قد تم استخدامه في دراسات عديدة أشهرها تلك الدراسات التي أجريت في مناجم الفحم في بريطانيا ، وتصنيع القطن في الهند ، والتي تم فيها تحديد المواقف من نمط التكنولوجيا المطبق في أنظمة الانتاج ، فقد جاءت نتائج تلك البحوث لتدحض الافتراضات التي كانت ترى بان التخصص الدقيق المطبق في التنظيمات الانتاجية كان مطلبا مرغوبا فيه من قبل ادارة تلك التنظيمات دون مراعاة لمواقف العمال وردود افعالهم تجاه التغيرات التقنية المرتبطة ببيئة العمل . وهكذا جاءت نتائج الدراسة المقارنة التي أجريت في مناجم الفحم بين تنظيمين احدهما تقليدي يستخدم الالات استخداما جزئيا ، والآخر حديث يستخدم الالات مركبة لتؤكد تأثير نمط التكنولوجيا المتقدم في عمليات الانتاج على العلاقات والروابط الاجتماعية في العمل فقد أدى فصل جماعات العمل ، وتوزيعها على أدوار عمل متميزة ومتخصصة في التنظيم الاول - الذي كان يمتاز عماله بالانزاع وتحمل المسؤولية - الى بروز الصراع بين جماعات العمل ، وانخفاض الروح المعنوية خلافا لما كانت عليه في السابق .

1- السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص 109.

أما بالنسبة للتنظيم الحديث ، فرغم استخدامه نفس التكنولوجيا وخضوعه لظروف عمل مشابهة لتلك السائدة في التنظيم الاول ، الا أن ردود أفعال جماعات العمل قد اختلفت عن سابقتها ، حيث استطاعت هذه الاخيرة أن تنظم نفسها بنفسها ، وبالتالي تمكنت من تحقيق قدر كبير من الاشباع في ميدان العمل ، مما ساهم في زيادة الانتاج بهذا التنظيم . " (1) وفي دراسة أخرى قدمها " روبرت بلونر " Robert Blauner وهي محاولة " لدراسة تأثير التكنولوجيا على التنظيم والتي قدمها عام 1964 وتعد بمثابة بحثا شاملا للاغتراب الناشئ عن انماط التكنولوجيا المختلفة ، مستندا على وجه الخصوص الى الدراسات التي أجريت على نظام خط التجميع ، ولقد انطلق بلونر Robert Blauner من قضية أساسية هي أن: التكنولوجيا الحديثة تعد السبب الاساسي المحدث للاغتراب ، واستنادا الى ذلك افترض ان هناك انماطا من التكنولوجيا تسهم في وجود الاغتراب ادا ما قورنت بانماط اخرى ، ولكي يدلل على ذلك اوضح ان العمل في الصناعات الحرفية يحقق مزيدا من الاشباع للعامل بينما لا يحقق العمل في نظام انتاج خط التجميع هذا الاشباع . ثم كشف عن نمط ثالث من يتوسطهما ، وهو تكنولوجيا العمليات . ولقد عبر بلونر Robert Blauner عن موقفه هذا بوضوح حين قال : - وهكذا يبدو واضحا انني اتبنى قضية اساسية هي ان علاقة العامل بالتنظيم التكنولوجي لعمليات العمل وعلاقته بالتنظيم الاجتماعي للمصنع هما اللذان يحددان مادا كان هذا العامل قد خبر في عمله الاحساس بالمراقبة اكثر من الاحساس بالسيطرة - .

ولقد اوضحت دراسة بلونر R.Blauner ان الانساق الفنية في التنظيم تخلق لدى العامل احساسا بالضعف وشعورا بالاغتراب الذاتي ، على ان بلونر لم يغفل في مطلع دراسته الاشارة الى دور العوامل الاجتماعية في احداث هذا الاغتراب . " (2) وبهذا يتأكد بأن هناك اهتماما متزايدا بدراسة الجوانب التكنولوجية في التنظيم ويعطى بذلك روبرت بلونر R.Blauner زاوية أخرى تؤدي الى فهم عمليات اجتماعية تنظيمية في غاية من الاهمية لتحليل وجود الاغتراب من عدمه ، وعلاقة ذلك بالصناعات الحرفية أو الصناعات التي تعتمد على العمل بالسلسلة الانتاجية وهي تعبير

1- السيد عبد العاطي السيد ، المرجع السابق ، ص 53 - 54.

2- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق ، ص 113.

عن ادخال العامل التكنولوجي . أما اذا انتقلنا لتسليط الضوء عن جانب اخر " لفهم علاقة التكنولوجيا بنمو جماعات العمل في الدراسة التي قدمها " ليونارد سايلز "Leonard Sayles حيث كشف فيها عن بطء تكيف هذه الجماعات مع التغيرات البنائية التي تطرأ على التنظيم ، ومن الواضح ان محاولة سايلز L.Sayles هذه تشير الى نوع من الانصراف عن الجوانب غير الرسمية وتأکید للابعاد البنائية ، ولقد أقر ذلك فعلا في دراسة شهيرة له حيث يقول :
- لم أعد الان اهتم كثيرا بدراسة الجماعات غير الرسمية في التنظيم ، ان ما يشغلني الان هو دراسة العلاقة بين سلوك جماعات العمل وظروفها التكنولوجية وأوضاعها التنظيمية - بيد أن سايلز L.Sayles اقام بعد ذلك تفرقة بين تاييده لدور التكنولوجيا ونظرته لها بوصفها محمدا للسلوك ... وعلى الرغم من ذلك استطاع سايلز L.Sayles ان يكشف عن وجود الصراعات المادية داخل المصنع ، كما تمكن من الكشف عن استراتيجيات الافراد فقد سجل في دراسته الدور الوظيفي الذي تلعبه جماعات المصالح التي تنشأ من خلال مواقف العمال ذوى الادوار المهنية المختلفة ... كما كشف عن وجود تفاعلات حرة بين الافراد تتخذ شكل كفاح من اجل الحصول على اقصى درجات المنفعة ، كما اكد في موضع اخر ان التفاعل بين جماعات العمل قد لا يؤدي الى التكامل والتوازن بل يؤدي في كثير من الاحيان الى الصراع وعدم الاستقرار داخل التنظيم " . (1)

وعلى العموم ما يمكن قوله حول هذا المدخل الذي اهتم بتسليط الضوء على دور العوامل التكنولوجية وسلوك جماعات العمل ، وما خلص اليه عدد من الباحثين من تأكيد على وجود الصراعات داخل التنظيم او المصنع ، وتأكيد على ان هناك جماعات للمصالح داخل التنظيم تسعى لتحقيق اكبر قدر من المنفعة ، وتشكل في شكل جماعات غير رسمية . كما تم الكشف على ان مستويات التفاعل داخل التنظيم ليس بالضرورة دائما يولد قدرا من التوازن والتانسجام ولكن قد يكشف هذا التفاعل على الصراعات العمالية وعن جوانب عدم الاستقرار كتعبير عن رفض اساليب العمل الحالية ، والمطالبة بادخال ترتيبات جديدة في اماكن العمل ، من شأنها تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للعامل .



نقد وتقييم :

ابتداء بالحركة العلمية Mouvement Scientifique للعمل يمكن القول بأن التaylorية "Taylorisme" استهدفت الاستخدام الافضل للكائن العضوي الانساني في التنظيمات الصناعية من خلال تحليل التفاعل بين خصائص الافراد ، والبيئة المحيطة بهم ، فان دراسات تايلور F.W.Taylor من هذه الزاوية يمكن ان تدخل في نطاق ما أطلق عليه " سيمون Simon النظرية الفيزيولوجية للتنظيم ، فالادارة العلمية تعتبر الانسان تابعا للالة ، وان سلوكه هو في جوهره سلسلة من الانشطة الفيزيائية المنظمة ، ولذلك فان الابعاد التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تحليل هذا السلوك مرتبطة بالميكانيزمات العصبية الفيزيولوجية للكائن العضوي ، ويبدو ذلك واضحا من المفاهيم التي استعان بها تايلور F.W.Taylor في دراساته ، وهي مفاهيم تتعلق كلها بقدره الانسان على تشغيل الالات ، ومدى سرعته في اداء العمل ، وارتبط معدل الانتاج بمقدار النشاط ومبلغ الاجهاد العضلي ، والتكلفة أو الاجور ". (2) كما انه يجب التنويه على ان التaylorية Taylorisme كانت تبحث عن تحقيق أقصى درجات الكفاءة عن طريق استنفاد كافة الطاقات لدى العامل الفرد وبالمقابل الحصول على رفع الاجر ، وزيادة الربحية والعائد على التوالي للادارة والعمال ، فما يحقق المصلحة والمنفعة للادارة يحقق حسب تايلور F.W.Taylor المصلحة للعمال .

أما حركة العلاقات الانسانية Mouvement des Relations Humaine (من خلال أبرز ممثليها مدرسة E.Mayo) ، فقد اهتمت بجوانب سلوكية واجتماعية عديدة ، غير أنهم أولوا الجماعات غير الرسمية عناية أكثر في دراستهم للمستويات الرئاسية المختلفة داخل التنظيمات ، في اشارة الى أن كثير من القيم وانماط السلوك لا تتسق مع الاطر النظامية والقواعد الرسمية ، وانما تنشأ تلقائيا أثناء تفاعل الأفراد في مكان العمل . وأبرز من يمثل هذا الاتجاه في كلاسيكيته هي مدرسة " الثون مايو " E.Mayo التي اهتمت بمتغيرات السلوك في التنظيمات ، وفي ضوء الاطار التحليلي الذي قدمه " مايو " E.Mayo والأدوات التصورية التي استعان بها " حاول كثير من الدارسين استكشاف

1- بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمود الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة 1978 ، ط 3 ، ص 63 .

2- محمد علي محمد ، علم اجتماع التنظيم ، المرجع السابق ، ص 137 .

بعض مظاهر السلوك التنظيمي مثل : الدافعية ، الروح المعنوية ، وتماسك الجماعة وعلاقة هذه المظاهر بالانتاجية و مؤشراتها ، ولقد قدمت هذه البحوث جميعا صورة واضحة لطبيعة الحياة الجماعية بين العمال في الصناعة ... ولذلك كان الاكتشاف الحقيقي لهذه المدرسة هو التحقق من مدى تأثير القيم الجماعية في سلوك الاعضاء ، وحينما تتضح أمامنا هذه الحقيقة ، نستطيع أن نفسر سلوك العمال واستجاباتهم المختلفة للقواعد والأوامر الادارية لا في ضوء منطق الانسان الاقتصادي بل على أساس منطق العواطف." (1) غير أنه على قدرها افراطها بالاهتمام بالجوانب الانساني أغفلت العوامل الاجتماعية الخارجية مثل الظروف الاقتصادية ، والمعرفة الشاملة لطبيعة الحياة الاجتماعية كي تجسد مقولاتها ميدانيا وبأكثر مصداقية.

في المقابل اهتم مدخل النسق الاجتماعي الفني بالكشف من خيل الأعمال التي قدمها بالأخص كلا من روبرت بلونر وسايلز Blauner et Sayles عن " وجود علاقات متبادلة بين الجوانب الرسمية والجوانب غير الرسمية في التنظيم ، ثم خطأ بعد ذلك خطوة أخرى حينما درس العلاقات المتبادلة بين الابعاد التنظيمية والبيئة ، ولكنه أغفل مشكلتي الكفاية والفعالية اللتين منحهما البنائيو الوظيفيون التقليديون أمثال ميرثون وسلزنيك Merton et Selznick أهمية كبيرة ، ولقد استعان هذا المدخل في في دراسة قضاياها باتجاه أميرقي مجرد ، فلم يهتم كثيرا بصياغة أطر نظرية واسعة كما فعل بارسونز T.Parsons وغيره من الوظيفيين ، بل اكتفى بتطوير بعض القضايا المحدودة النطاق ، وفضلا عن ذلك حاول هذا المدخل الافادة من بعض المفاهيم في علم النفس والاقتصاد ، مبتعدا بذلك عن الاطار السوسيولوجي الخالص ... فالنسق الاجتماعي الفني قد فشل في تقديم اجابات مرضية عن اربعة تساؤلات هامة ، بل انه قد هرب منها في بعض الاحيان : هل يعتمد التفاعل الاجتماعي السائد في التنظيم على ما أطلق عليه هذا الاتجاه بالمهمة الاساسية والى أي مدى ؟ ما مدى اسهام مفهومي الصحة والمرض في دراسة التنظيمات ، وهل يستطيع هذان المفهومان تزويدنا باطار تصوري لدراسة التنظيمات ؟ كيف يمكن معالجة التغير التنظيمي وما يرتبط به من ميكانيزمات وديناميات ، ، وأخيرا ماهو دور الصراع في التنظيم وأين موقع مشكلات توزيع القوة ؟.

" (2)

1- محمد علي محمد ، علم اجتماع التنظيم ، المرجع السابق ، ص 158 .

2- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق ، ص 119.

المحور الرابع

نظريات التنظيم الحديثة ورؤيتها للتنظيم

تمهيد :

أولا : التنظيم كنسق إجتماعي عند طالوت بارسونز

ثانيا : ديناميات التنظيم عند فيليب سلزنيك

نقد وتقييم



نظريات التنظيم الحديثة ورؤيتها للتنظيم

تمهيد :

" يقوم الاتجاه البنائي الوظيفي على افتراض أن المجتمع هو عبارة عن نسق مؤلف من مجموعة نظم اجتماعية ، وأنماط محددة للثقافة ، وعلى هذا الأساس تكون أنماط الثقافة مرتبطة بالصياغة النظامية للمجتمع ، وبناء على هذا الفهم فإن أية محاولة لتحليل البناء الاجتماعي للمجتمع يمكنها أن تتم وفقا للمضمون النظامي للمجتمع بكامله . ومع أن هذا الكيان الكلي هو نسق يضم أجزاء مترابطة ، فإن هذه الأجزاء ذاتها تكون متفاعلة ومتداخلة من حيث الأدوار التي يقوم بها في إطار الكل . ومن هذا المنطلق فإن استخدام منهج التحليل البنائي الوظيفي يعتبر ضرورة لفهم هذا التفاعل ، والتساند والاعتماد المتبادل بين مكونات المجتمع والثقافة ولذلك يزعم معتنقي هذا الاتجاه أن أهم اسهام للإتجاه البنائي الوظيفي يتمثل في فهم قضية النظام العام في الجمع والقدرة على التنبؤ بطبيعة العالم الاجتماعي " (1) وفي نفس السياق تشكل البنائية الوظيفية " أكثر اتجاهات الفكر الاجتماعي المعاصر شيوعا وتضرب البنائية الوظيفية بجذورها في أعمال الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع ، بل لن نبالغ في القول بأنها ارتبطت بعلم الاجتماع مند بدء ظهوره حتى وقتنا الحاضر ، وقد تجسدت البنائية الوظيفية في معظم أعمال علماء الانثربولوجيا والاجتماع واتخذت صورة التحليل المنهجي المنظم للوقائع الاجتماعية والنظم ولكنها ما لبثت بعد ذلك أن تحولت الى أيديولوجيا تسعى الى المحافظة على الاوضاع القائمة أو صيانة الوظائف التي يؤديها النسق الاجتماعي على مختلف مستوياته ولقد تبدى ذلك واضحا في أعمال علماء الاجتماع الغربيين كمدخل متميز يضاهي مدرسة الصراع ، والتغير الحاسم في بنية المجتمع ... ويستطيع المتتبع لأعمال الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع أن يكشف بوضوح عن مؤلف جذور الاتجاه البنائي الوظيفي. فقد ظهر في أعمال " أوجست كونت " Auguste Comte وعند " هربرت سبنسر " Herbert Spencer مؤلف بعنوان " المماثلة بعنوان " الانسان

1- نيكولاتيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود الجوهري وآخرون
دار المعارف ، القاهرة ، ط 8 ، 1983 ، ص 338.

والنظام العام نظريا ومنهجيا وتطبيقيا ، وباريتو Pareto في العضوية " و في أعمال Emile Durkheim " اميل دوركايم " في مؤلفه " التوازن الاجتماعي " .

كما اكتسبت الوظيفة صبغة محددة في الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية والثقافية ، ولعل اهم ما يميز هذا الاتجاه أن يحقق الالتقاء بين الانثروبولوجيين والسوسيولوجيين ، فقد نشر " رادكليف براون " R.brown مؤلفه " البناء والوظيفة في المجتمعات البدائية " ، فكان علاقة مميزة في تاريخ الانثروبولوجيا ، وبالمثل نشر " مؤلفه " النقد الاجتماعي " الذي صاغ فيه التصور البنائي " تالكوت بارسونز " الوظيفي المتكامل لأعمال " اميل دوركايم " Durkheim " ، و " Max Weber فير " و " باريتو Pareto " وحدود التفكير النظري في علم الاجتماع الأمريكي " (1) .

واستنادا الى ما سبق فأصحاب هذا الاتجاه يركزون على فكرة النسق أو الأنساق الاجتماعية وهو المفهومات الرئيسية في الفكر البنائي الوظيفي والذي يعني الارتباط أو التساند ، فحين تؤثر مجموعة وحدات وظيفية في بعضها البعض فانه يمكن القول أنها تؤلف نسقا " فالنسق هو تنظيم ينطوي على أجزاء مترابطة تتميز بالاعتماد المتبادل ، وتشكل وحدة واحدة ، على أن النسق يعتبر نموذجا تصوريا يستخدم لتسيير فحص الظواهر المعقدة وتحليلها ، وعلى الرغم من أن النسق يمثل تجريدا من نسق أكبر منه ، الا أنه يعالج كما لو لم يكن جزءا من الكل ، " (2) فالهدف النهائي والجوهري هو البحث عن الميكانيزمات التي تحقق التكامل والانسجام ، وفيمايلي سنتطرق بأكثر من التفصيل لمقومات ومرتكزات الفكر البنائي الوظيفي ممثلا في أبرز ممثليه من خلال تتبع أفكارهم وآرائهم في هذا الاتجاه .

1- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 443

2- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1979 ، ص 480.

أولا : التنظيم كنسق إجتماعي عند طالوت بارسونز Talcott Parsons

يرى " تالكوت بارسونز " أن المجتمع هو نوع خاص من المنظومة الاجتماعية فهو أحد أشكالها ، ولا يشكل بالضرورة ، أي نمط من أنماط المنظومة الاجتماعية مجتمعا بالمفهوم الوظيفي لديه ، فالمنظومة الاجتماعية حتى تصبح مجتمعا لا بد وأن تتحقق شروطا رئيسية من ضمنها تحقيق أعلى مستوى يمكن من الاكتفاء الذاتي فيما يتصل بعلاقتها مع المحيطات الأخرى ، كما أنه لا بد وأن تكون عملية التبادل بين المحيطات والمجتمع تهدف الى تحقيق استمرارية المجتمع والأهداف الحيوية التي تعمل على بقائه وديمومته . من هنا فان تحقيق الأهداف الحيوية يقتضي وجود درجة معينة من القدرة على التحكم ، والتي تتراوح بين مواجهة المعوقات التي تحول دون استمرارية المجتمع وتقدمه ، وبين القدرة على تشكيل العلاقات المحيطة بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من الفائدة والنفعة . واستنادا الى ذلك فانه يمكن أن نميز بين تعبير المجتمع ، ومنظومات اجتماعية أخرى كالاتجاهات ، والجمعيات ، والأحزاب ، وغيرها ، لأن تلك المنظومات مع أنها تنتسب الى مستوى المنظومة الاجتماعية غير أنها لا تشكل مجتمعا " ، (1) والنسق الاجتماعي عند " بارسونز Talcott Parsons " هو مجموعة العلاقات الاجتماعية التي اتخذت شكلا نظاميا ، وهذا النسق الأساس هو النقطة المرجعية التي اختارها " بارسونز " ليقوم على أساسها احتمالات الانحراف في الانساق الفرعية ، ويعمل النسق الاجتماعي على مواجهة أي اتجاه نحو الانحراف بواسطة ميكانيزمات الضبط التي لديه ، و من الواضح أن في ذلك التعريف تطبيق لمفهوم النسق الاجتماعي اذ يقتصر على مجموعة العلاقات المستقرة علاقات التعايش السلمي كما يقول " بارسونز T. Parsons " ذاته ... فكأن نموذج " بارسونز " ينتهي بنا الى دراسة ميكانيزمات الدفاع والتوافق والضبط التي تستهدف توافق الفاعل داخل بناء معين هو البناء أو النسق النظامي دون العناية بدراسة ميكانيزمات التغيير التي أثرت عبر التاريخ في توازن وتغيير النسق الاجتماعي من أجل توافقه مع الفاعل ، ومن أجل المحافظة على النسق الكلي يترتب عن ذلك فشل نموذج تالكوت بارسونز

في معالجة موضوع التغيير كما فشل من قبل في معالجة موضوع الانحراف " فبارسونز " يبدو كما لو كان يعتقد اعتقاداً ضمنياً بأن النسق الاجتماعي يحمل في داخله عوامل تغييره ، " (1) ومهما يكن من أمر فإن التحليل يقودنا الى ضرورة معرفة المتطلبات الوظيفية التي يوليها " بارسونز " T. Parsons أهمية بالغة حتى يبلغ النسق أهدافه الموجودة ويضمن بقاءه ، حيث يذهب " بارسونز " الى أن هناك أربع متطلبات وظيفية أساسية يتعين على كل نسق أن يواجهها وهذه المتطلبات تتمثل في مايلي :

1- الموائمة : **Adaptation** ويعني بها عملية تدبير كل الموارد البشرية والظروف المادية اجل تحقيق أهداف كل تنظيم

2- تحقيق الأهداف : **Goal Attainment** ويتوقف هذا المطلب على تماشي الوسائل مع الغايات من أجل ضمان تحقيق الأهداف التنظيمية ، وهذا يتطلب حشد كل الموارد لأن قوة التنظيم ترتبط بذلك وهذا ما يبرره تفسيره للقوة بالكيفية التي أشرنا اليها

3- أما التكامل **Intgration** فإنه يتمثل في العلاقة بين الوحدات المكونة للتنظيم ، والتي تسعى الى تحقيق مستوى عال من التماسك بين الأنساق الفرعية **Sub systems**

4- ويشير مطلب الكمون **Latency** الى مدى ملاءمة الظروف السائدة في الأنساق الفرعية للظروف التي تسود في النسق الأكبر .

وما تجدر ملاحظته في هذا المقام ، أن مطلب الكمون يرتبط بالاتساق الرأسي ، في حين يرتبط مطلب التكامل بالاتساق الافقي ، ويضيف " بارسونز " على أن مطلب الكمون زيادة على ما سبق يشمل على مطلبين فرعيين :

1- محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ط2، 1979 ، ص ص ، 125 ، 126.

والذي يعمل على الانسجام Pattern Maintenance، والتطابق بين - أولهما مطلب تدعيم النمط مختلف الأدوار التي يؤديها الفرد داخل التنظيم وخارجه .

- أما المطلب الثاني الفرعي ، فيتمثل في احتواء التوترات التنظيمية Tension Management

واستيعابها ، ويشير الى تحفيز الفرد ، بما فيه الكفاية حتى يؤدي مهامه التنظيمية المنوطة به.

وإذا تتبعنا أفكار " بارسونز " T.Parsons نجده قدم تصنيفا للتنظيمات على مستوى المجتمع وفقا للمتطلبات الاربعة التي جاء بها ، فهناك تنظيمات اقتصادية تساعد على حل مشكلة المواءمة وهناك تنظيمات سياسية لحل مشكلة تحقيق الأهداف ، وأخرى تكاملية الى جانب تنظيمات أخرى تسعى الى تدعيم النمط ، ولم يقتصر تصنيف " بارسونز " T.Parsons على مستوى المجتمع فحسب ، وانما نزل به الى داخل التنظيم ذاته ، فنجده قد ميز بين ثلاثة أنساق فرعية في التنظيم هي :

1- النسق الفني : ويشمل كل النشاطات الفنية التي تعمل على تحقيق أهداف التنظيم .

2- النسق الاداري : ويهتم بالشؤون الداخلية للتنظيم الى جانب كونه حلقة وصل بين النسق الفني والبيئة الخارجية المباشرة والمحيطة به .

3- النسق النظامي : وهو الذي يربط النسقين الاولين الفني والاداري للمجتمع . " (1)

" وتختلف المعاني التي يتبعها " بارسونز " T.Parsons الى النسق الاجتماعي فهو يعرفه ببدءه بأنه مجموعة من الفاعلين الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض ، ثم يؤكدون في موضع آخر على شبكة العلاقات القائمة بين الفاعلين ، والنقطة الجوهرية في النسق الاجتماعي هي أن هناك توجهها للتفاعل يتمثل في ميل الأفراد أعضاء النسق الى الاشباع الأمثل لاحتياجاتهم الأساسية ، وحالات التفاعل الاجتماعي المستقرة التي تشمل على الاستجابات المتبادلة بين الفاعلين ، والعلاقة بينهم ، وبين المواقف هي جوهر النسق الاجتماعي ، ومهمة التحليل البنائي الوظيفي تتمثل في دراسة أداء الأبنية لوظائفها ، والتحليل المنهجي لمكانات الفاعلين ، وأدوارهم في صلتهم بالموقف الاجتماعي . ثم دراسة الأنماط التنظيمية ، وهي مجموعة النظم التي تمثل وحدات بنائية داخل النسق الاجتماعي

1- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، مصر ، ط1 ، 1975 ، ص ص 77 - 80.



Institutionalisation هي بؤرة التحليل السوسيولوجي ، ذلك أن علم الاجتماع يدرس تأسيس النظم وهكذا فإن المجتمعات يمكن دراستها بوصفها أنساق اجتماعية .

وإذا تحدثنا عن طريق عمل أي نسق اجتماعي فإن كل نسق لابد ان يجد حلا لعدد من المشكلات أو أن يواجه على الأقل أربعة ظروف أساسية ، وهذه الشروط أو المشكلات هي ما يطلق عليها " بارسونز " T.Parsons اسم الملتزمات الوظيفية أو المنظمات الأولية للوظيفية ، ولا تتعلق هذه المتطلبات فحسب بالتنظيم الاجتماعي ، وإنما هي مرتبطة أيضا بمحاجات الشخصية لدى أعضاء المجتمع . " (1) كما تمت الإشارة إليها فيما سبق وكل " المتغيرات الخاصة بالتساند الوظيفي المتبادل ، التآلف والتساند ، والتساند المتبادل ، والاتساق السيكلوجي ، يؤثر على بعضها البعض ، وبقدر التآلف بين العناصر يكون الاتجاه الى استخدامها في مساندة بعضها البعض ، وتوجد بعض الضغوط بغرض جعل هذه العناصر متآلفة بشكل متبادل بقدر ما تستخدم تكاملا وثيقا بهاتين الطريقتين سوف يتم تمثيلها داخليا من جانب معظم المشاركين كعناصر متكاملة ، وبقدر ما يحدث هذا يمكن أن تستمر العناصر في الوجود أو في مساندة بعضها البعض ، هذه هي الصورة أو النموذج للتكامل الوظيفي في تنسيق اجتماعي بسيط ، وفي نسق اجتماعي معقد أو في نموذج للنسق الاجتماعي توجد كل السمات المتناقضة " (2) هذا كل ما يشكل من أفكار أساسية وجوهرية اعتمدها " بارسونز " T.Parsons للتأكيد على فكرة البناء والوظيفة بغرض المحافظة ، وتفسيره لكيفية التوازن عبر الانساق الاجتماعية ، وأهمية المتطلبات الوظيفية بغرض المحافظة على استمرارية الانساق في تحقيق أهدافها ، وهو بذلك يؤكد على فكرة أساسية صريحة تتمثل في التناغم بين الانساق وتجاذبا بحيث ينفي فكرة الصراع التي تحدث وتعمل على عرقلة أداء هذه الانساق ، وبيانه للميكانيزمات التي تخدم الأنساق في إعادة التوازن والانسجام .

1- محمد على محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص 470.

2- بيرسي كوهن ، النظرية الاجتماعية الحديثة ، ترجمة عادل مختار الهواري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1985 ، ص 226.

ثانيا : ديناميات التنظيم عند فيليب سلزنيك Philippe Selznick

يعتقد " سلزنيك فيليب " Selznick أنه ثمة قوة جوهرية تشكل الأبنية المنظمة ككل التنظيمات الرسمية على أساس معقول وفعال ، وأهداف محددة ، ويقصد بالتنظيمات الرسمية ، نقابات العمال والحكومات والشركات والأحزاب السياسية وما شابهها ، وهي تنظيم الأفراد من أجل بلوغ الهدف المتفق عليه من خلال تحديد الوظائف والمسؤوليات ، ومن ثم فهي نسق من اوجه النشاط المتناسقة أو بمثابة تعبير بنائي عن الفعل المعقول ، ويحاول التنظيم الرسمي تعبئة كل موارده أو امكانياته الانسانية والفنية في سبيل تحقيق أهدافه ، ويميل الأفراد داخل هذا النسق الى مقاومة كل معاملة لهم باعتبارهم وسائل وهم يتفاعلون كمجموعات ، ويعملون على تحقيق أهدافهم وحل مشاكلهم ، وأكثر من ذلك ينحرف التنظيم في سياق تنظيمي أكبر ، ومنه فهو يخضع لضغوط البيئة التي يجب أن يتكيف معها ، ونتيجة لهذا ينظر للتنظيم على أنه بناء اجتماعي متكيف ، ويواجه ما قد ينشأ من مشاكل في بيئته التنظيمية ، بطريقة مستقلة عن أهدافه الخاصة التي وجد من أجلها . " (1) ونفس هذا التصور الذي ركز عليه " Selznick فيليب سلزنيك " والذي يدعم أفكار " بارسونز " T.Parsons حول انسجام العلاقات القائمة بين مختلف الأجزاء التي تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي .

" فسلزنيك " Selznick بكل بساطة يضع تصورا مفاده التالي :

- التنظيمات الرسمية وضرورة تحديد الوظائف والمسؤوليات وفقا لمجموعة من الانشطة الممارسة وتوفير الامكانيات المادية والبشرية قصد تحقيق الاهداف المرسومة سلفا ، وهو لا ينفي غياب المشكلات التي قد تعترض التنظيم الرسمي بل يؤكد على وجودها نتيجة للضغوط المحيطة الخارجية ولكن القدرة على السيطرة عليها والتكيف معها هي ما ينتهي اليه هذا التصور ، وبهذا " سلزنيك " Selznick يستبعد كليا كل ما من شأنه أن يعرقل أداء التنظيم الرسمي لأهدافه وكأن الأمر في غاية من التناغم والتساند الوظيفي الكامل .

1- على عبد الرزاق جلي ، علم اجتماع الصناعة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 ، ط 2 ، ص 153 .

رابعا : نقد وتقييم :

تمثل البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات التي لاقت انتشارا كبيرا لدى علماء الاجتماع والانثربولوجيا على حد سواء ، ويتبين ذلك من خلال الاسهامات العديدة ، فعلى غرار ما ذكرنا من أبرز ممثلي هذا الاتجاه ، فإن الوظيفة ابتداء من " اميل دوركايم " Emile Durkheim الى " روبرت ميرثون " Robert Merton و " تالكوت بارسونز " Talcott .Parsons فهي تضرب بجذورها في أعماق الفكر السوسيولوجي مما أهلها الى أن ترقى لمزاحمة الفكر الماركسي والوقوف في الجهة المقابلة كنفويض ، وهذا ما سنتبينه من خلال أستعراضنا لبعض الانتقادات في هذا الاطار . واذا " كان بالامكان ايجاد قاعدة مشتركة ما بين المدرسة الوظيفية والماركسية إلا أن نقاط الاختلاف بينهما مازالت شاسعة وبينة ، وخاصة في الموضوعات التي ترتبط بجهة التغير وعوامله ، والغاية المرجوة منه ، ففي حين تركز المدرسة الوظيفية على حالة الثبات للمنظومة الاجتماعية ، ودراسة حالات التغير ضمن المنظومة دون أن يتعرض بالتالي لتغير الأطر المحددة لها حتى وان كانت تلك الأطر والنظم أعمدة للاستغلال والقهر

ومعوقة لعناصر التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وفي ذلك تصبح تلك المدرسة أداة طيعة في يد الامبريالية للمحافظة على الوضع الراهن بما يضمن مصالحها ومصالح الفئات المستفيدة من فتاتها ، في حين ذلك كله تتصدى المدرسة الماركسية لتلك الحالات ، وتطالب من خلال الفعل السياسي بضرورة تحطيم تلك الأطر والبحث عن عوامل تغير النظام دون أن تقصر اهتمامها في البحث عن

عوامل التغير ضمن النظام . " (1) ومن جهة أخرى يرى بعض المفكرين أنه " كثيرا ما أهمل علم الاجتماع الحديث تحت تأثير الاتجاه الوظيفي دراسة مشكلات التغير أو عرضها بصور توحى بأن التغير الاجتماعي شيء استثنائي عارض ، وكان التركيز دائما على ثبات واستقرار الانساق الاجتماعية ، وأنساق القيم ، والمعتقدات وكذلك علم الاجتماع أكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع " ، (2) ومنه يمكن القول بأن الاعتقاد السائد لدى الوظيفيين بصورة عامة هو الاعتماد على كل أنماط السلوك المستقرة ومعالجتها من زاوية استاتيكية بحتة وان وجدت لها عوامل التغير في شكل أو نمط ثوري نتيجة وجود الصراع ، ثم معالجة الأمر على أساس وجود الأليات التي من شأنها أن تقلل من حدة

1- محمد صفوح الأخرس ، المرجع السابق ، ص ص 190 - 191 .

2- محمد علي محمد وآخرون ، قراءات معاصرة في علم الاجتماع ، دار الكتاب للتوزيع ، دون مكان نشر ط2 ، 1979 ، ص 407 .

الصراع والتوتر التي تعمل على احداث الاستقرار على انها الزاوية الأهم في بؤرة الانشغال التحليلية ، واستطرادا لذلك نشير الى أن " أحد الاعمال الرئيسية في علم الاجتماع هو تحليله للمجتمع كنسق له متغيرات وظيفية مترابطة ، وهذا يعني أن تحليل أي عملية اجتماعية ينظر اليها كجزء من الدراسات التي تحافظ على حدود النسق ". (1) و "من الناحية الواقعية فان الوظيفة تبالغ في تأكيد العنصر المعياري في الحياة الاجتماعية وتقلل من أهمية الصراع الاجتماعي ، وترتكز على الطبيعة المنسجمة للأنساق الاجتماعية وأخيرا تفشل في أن تأخذ في اعتبارها التغير الاجتماعي وتعالجه بوصفه حالة شادة ". (2) وخلاصة القول فان الاتجاه البنائي الوظيفي يعبر عن جانب واحد ووحيد للواقع الاجتماعي والتنظيمي خاصة من حيث التركيز على العنصر المعياري تارة والتأكيد على الطبيعة المتجانسة لهذه الأنساق تارة أخرى ربما هذا ما دعا الى تحامل بعض النقاد الى حد اثاره قضية في كون الوظيفة نظرية أصلا لها طابع متميز أو هي طريقة في تحليل النظام والظواهر الاجتماعية ؟. حيث يذهب أحد الباحثين في هذا الشأن للتصريح جهريا على ان " هناك اعتراضا على كون الوظيفة نظرية على الاطلاق ... ويتزايد الاتجاه الآن نحو تبرير وجودها كمدخل أو منهج يلائم دراسة المجتمع، " (3) ومهما يكن فإن البنائية الوظيفية وعلى قدر اخفاقها كما رأينا تفسير ومعالجة قضايا جوهرية ، خاصة بطبيعة الصراع والقوة ، الا أن ذلك ليس مرده لأنها لا تشكل اطارا تصوريا بالمرّة ، ولكن إن النقائص التي تؤخذ على الاتجاه البنائي الوظيفي تعمل على تدعيمه وسد ثغراته من قبل تلامذة "بارسونز T.Parsons" و " روبرت ميرثون R.Merton. وزيادة عن ذلك فإن التعقيد الذي يمس كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، هو الذي يؤدي الى تعذر ان لم نقل الى استحالة تغطية هذه التعقيدات في الظواهر الاجتماعية ، بحيث تكون النتائج والتحليل على غاية من الكمال ولكن لا بأس بقدر أو نسبة من الصواب ، والمجال البحثي مفتوحا لمزيد من اثبات الحقائق الاجتماعية ذات الطابع السوسولوجي .

1- بيرسي كوهن ، المرجع السابق ، ص 83 .

2- محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، المرجع السابق ، ص 144 .

3- بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمود الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1978 ، ط3 ص 63 .



المحور الخامس

نحو رؤية للتقارب النظري في مجال التنظيم

تمهيد :

أولا : رؤية جون ركس John Rex

ثانيا : رؤية لويس كوزر Louis Coser

ثالثا : رؤية رالف داهرندورف R.Daherndorf

نقد وتقييم



تمهيد :

تزايدت اهتمامات الباحثين السوسيولوجيين بالاهتمام بقضايا الصراع من جهة وقضايا النظام من جهة أخرى حيث " بدأ بعض علماء الاجتماع يدرسون الصراع بعد أن أدركوا مدى ارتباط نظريات هذا العلم بدراسة الاستقرار والنظام ، وبعد أن لاحظوا أيضا أن إهمال هذا العلم لدراسة الصراع كان نقطة الضعف الأساسية التي تركز حولها نقد الأطر التصورية التقليدية ، لقد حاولوا أن يخرجوا علم الاجتماع من دائرة النظام ... وعلى العكس من ذلك تماما درسوا الصراع من وجهة نظر وظيفية بحتة ". (1) ولهذا اعتبر هذا الاتجاه محاولة لايجاد الالتقاء والتمفصل النظري ، والمحاولة إعادة صياغة نظرية الصراع بشكل ترايطي يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهين النظريين السابقين ، بحيث الاتجاه الأول هو الماركسي الذي يمثل هذه النظرية في شموليتها كما تطرقنا الى ذلك ، والاتجاه الثاني هو الوظيفي الذي ركز خصوصا على على مقولات التوازن والانسجام والاستقرار في الأوضاع . وبالتالي فالإتجاه التوفيقى قد جذب اليه اهتمام بعض المفكرين من دوي الاتجاهين في محاولة لتحقيق التكامل النظري ، لذلك فقد حاول أصحاب هذا الإتجاه معالجة القضايا النظرية ، ومن بينها التطرق لقضية الصراع التي سنحاول وبعوض من الايجاز والتركيز تتبع عددا من ممثلي هذا الإتجاه .

أولا : رؤية جون ركس John Rex

تعتبر دراسة " جون ركس J.Rex" التي أصدرها تحت عنوان " الصراع الاجتماعي " 1981 من من أحدث الصياغات لهذه النظرية ، ويطرح " جون ركس J.Rex" في كتابه عرضا منتظما لنظرية الصراع ، فيبدأ في تحليل الصراعات البسيطة ذات الجانبين ، ثم صراعات السوق والتبادل ، ثم الصراعات الجماعية وأنماط المعارضة داخل النسق الاجتماعي ، وأخيرا يناقش مستويات الصراع القومية ، والعرفية ، و التطبيقية . ويخلص من ذلك كله الى تقديم نموذج Paradigm لتحليل

الصراع يصلح كمدخل من مداخل الدراسة في علم الاجتماع .

ويهدف " جون ركس " John Rex من كتابه هذا الى تعديل وجهات النظر الحتمية الطوبائية التي تعالج قضية الصراع ، بوصفها قضية محورية في النظرية السوسيولوجية ، اذ كان "بارسونز " قد أكد في مؤلفه " النسق الاجتماعي " أن النظام هو النقطة الرئيسية ، ومن ثمة كرس جهده في هذا الكتاب لمعالجة ميكانيزمات المحافظة على النظام فانه بذلك حدد مدخلا واحدا لدراسة مواقف التجانس والانتظام هو المدخل البنائي الوظيفي .

أما المواقف الأخرى التي تنطوي على أنماط للصراع والتعارض ، وعدم الاستقرار فهي مواقف ينبغي تناولها من خلال مدخل آخر هو نظرية الصراع ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن كلا

المدخلين له استخداماته وأهميته و مبرراته العلمية ، وان الدراسة السوسيولوجية باستخدام أي منها تطرح على الفور مشكلات القوة والنظام المعياري ، ومع ذلك فنحن أن فهم النظام المعياري يجب أن يستند الى التوازن الاجتماعي للقوى ، ذلك التوازن الذي يمثل الواقعية الاجتماعية الرئيسية ، وقد يعتقد البعض أن هذا الموقف يمثل موقفا ماديا ، في مقابل الموقف المثالي الذي تعبر عنه نظرية " بارسونز " لكنني أود أن أؤكد أنه ليس موقفا ماركسيا ، فالفكرة " الرئيسية في دراسة توازن القوى هي فكرة القوة التي ترتبط أساسا بأعمال " هوبز " Hobbs " وكذلك

و"فير " max weber و" جورج سيمل " George simmel " ميكيافيللي " Machiavilli أكثر من ارتباطها بأعمال " كارل ماركس " Karl marx . وهكذا يحاول " جون ركس J.Rex " أن يعيد صياغة نظرية الصراع منطلقا من مفهوم القوة الذي يعتقد أنه يلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية ، ولكي يوضح "جون ركس J.Rex " وجهة نظره نجده يتناول الصراعات التي تعكسها علاقات التبادل ، فمن الملاحظ مثلا أن نظرية التبادل Exchange theory " تحاول أن تقيم النظرية السوسيولوجية على أساس اقتصادي ، فهي وان كانت تبدأ بالتسليم بوجود أهداف متصارعة بين الأفراد إلا انها تخلص من ذلك الى امكانية التعاون بينهم بحيث يحقق هذا التعاون منافع متبادلة ، على حين نلاحظ أن نظرية الصراع تتناول هذه الظاهرة من زاوية عكسية ؛ فهي تبدأ مما يبدو على أنه يمثل منفعة متبادلة لكنها تكشف في هذه العلاقة التبادلية عناصر للقهر والاستغلال تظهر بشكل معياري فقط ، لأن الطرف الأضعف في هذه العلاقة ليست لديه القوة الكافية لمقاومة هذا القهر والاستغلال ، ومن ثم فإن هذه النظرية تركز على القوى التي تكمن خلف هذه العلاقات ، وتهتم بالنتائج المترتبة على توازن هذه القوى ومن الجدير بالذكر أن نظرية الصراع لا تعني أن يتحول المجتمع الى حرب دائمة بين أعضائه ولكنها تفترض وجود ارتباط وتساند بين جوانب النظام الاجتماعي ، و من ثم فإن الصراع الذي يشهده أحد جوانب المجتمع يدعمه صراع في جانب آخر . وهكذا يحدد " جون ركس J.Rex " نطاق استخدام نظرية الصراع في تفسير العالم الاجتماعي ، فيذهب الى انه يمكن تطبيق نظرية الصراع على مستويات مختلفة فمن الممكن استخدامها في الدراسة الفردية و الثنائية ، و العلاقات الكبرى بين المجتمعات والمنظمات مثل الطبقات ، الأمم ، ومثل العلاقات الأولية ، كأبسط حالات الصراع الاجتماعي . وفي هذه الحالات غالبا ما يدور الاهتمام حول العلاقات الشخصية المتبادلة ولكن تركيز الاهتمام عند دراسة هذه الحالات حول :



أهداف الطرفين المشاركين في العلاقة والتوقعات المتبادلة بينهما ودرجة فهم كل منها لهذه التوقعات ، والدوافع التي تكمن خلف هذا الفهم والجزاءات المفروضة على هذه العلاقة ، ثم قدرات كل من الطرفين على الصراع وبالمثل يعالج " جون ركس " J.Rex لصراعات الثنائية بين الأفراد في المنظمات والزواج .

أما الأفكار الرئيسية التي تتصل بنظرية الصراع حينما تطبق على المجتمعات والانساق الاجتماعية الكبرى فهي تتلخص في النقاط التالية :

- 1- قد يظهر الصراع بين الفاعلين داخل أية نسق نظامي كالصراعات بين المشاركين في الأنساق الصناعية والسياسية ، والدينية والتربوية .
- 2- تعتمد النظم والانساق بعضها على بعض نسبيا ، بحيث يتوقع المرء أن الصراع الذي ينشأ داخل نظام معين قد يعكس صراعا في نظام آخر ، فالصراع في النظم المحورية يعكس صراعا في النظم الثانوية ، مثال حينما يعكس صراع المصالح في سوق العمل صراعا ايدولوجيا .
- 3- قد يشهد النظام أو النسق نمطا آخر من الصراعات ، لا يرجع الى الاعتماد المتبادل ، فطالما أن لكل نظام استقلاله النسبي فإنه من المتوقع أن ترجع هذه الصراعات الى عوامل داخل النسق ذاته . " (1)

1- محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ص ، 533- 535.

ومما سبق يتضح أن " جون ركس J.Rex " قسم الصراع الى صراعات ثنائية متمثلة في العلاقات بين الأفراد ، وصراعات جماعية تحددها السوق ، ثم الصراع والانساق الاجتماعية ، ويستمر في توضيح طبيعة الصراعات في النظم المحورية والتي من الممكن أن تؤدي الى احداث صراعات أخرى تتفرع عنها ، وتكون سببا في حدوث صراعات على مستوى النظم الثانوية ، وهذا التفسير يعبر عن امتداد التأثير من تنظيم الى آخر رغم الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها النظم على اختلاف تعقيدها واختلاف طبيعة الصلات بينها .

ثانيا : رؤية لويس كوزر Louis Coser

يرى " لويس كوزر " Louis Cozer أن " الصراع يدعم بناء الجماعة ، وينمي لدى الأفراد الشعور بالانتماء اليها ، هذا وقد انتقد " لويس كوزر " Louis Coser الفكرة القائلة بأن الصراع يعبر عن أحد مظاهر الخلل الوظيفي كما استعان بالتحليل النفسي و اعتمد في صياغاته على نظريات " جورج سيمل " George Simmel ونتائج البحوث الامبريقية ، فكأن مناقشة " لويس كوزر " Louis Coser للصراع لا تهدف الى البحث عن الأصول التاريخية والشواهد الواقعية الدالة على الصراع بين الطبقات والفئات الاجتماعية ، على نحو ما فعل " كارل ماركس " K.Marx وانما هدفه الأساسي هو التدليل على الدور الايجابي للصراع ، والذي يتمثل في دعم البناء الاجتماعي للجماعات والمجتمعات وتحقيق التوافق ، والتكيف مع العلاقات الاجتماعية ، فمن الملاحظ أن الصراع داخل الجماعة conflict within group قد يحقق الوحدة والتماسك حينما يشهد تهديدا نتيجة لمشاعر العداة بين الأعضاء ، ومع ذلك فليس كل نموذج للصراع يحقق

فوائد للبناء الجماعي ، وليس من الضروري أيضا أن تكون وظائف الصراع فيما يتعلق ببناء الجماعة ، انما يتوقف على طبيعة هذا البناء الذي يظهر الصراع بداخله ، وان كانت الصراعات من حيث أنماطها ، والبناءات من حيث نماذجها لا يمثلان متغيرات مستقلة . ان الصراعات الداخلية المرتبطة بالأهداف أو القيم ، أو المصالح والتي لا تتعارض مع الافتراضات الرئيسية التي تركز عليها العلاقات الجماعية ، تكون عادة ذات وظائف ايجابية بالنسبة لبناء الجماعة ، فهذه الصراعات تجعل من الممكن تحقيق اعادة التوافق ، والتكيف للنعاير والقوى الاجتماعية داخل الجماعة في ضوء الحاجات

التي يستشعرها أعضاء هذه الجماعة أو الجماعات الفرعية ، و في الوقت ذاته حينما الارتباط بين أعضاء الجماعة حول القيم الأساسية التي تستند اليها شرعية النسق الاجتماعي . فإن ذلك يشكل أحد مصادر تهديد بناء الجماعة ، ومع ذلك كله فسواء كانت الصراعات الداخلية عاملا من عوامل التوازن في العلاقات الاجتماعية أو استعادة التوافق بين المطالب التنافسية ، أو كانت تشكل تهديدا للبناء الاجتماعي ، فإن ذلك كله يعتمد على طبيعة هذا البناء الذي تظهر بداخله الصراعات تختلف الجماعات من حيث استجابتها للصراعات الداخلية ، فالجماعات العالية التماسك ، أي التي تظهر درجة كبيرة من التفاعل ، كما تعبر عن اندماج الأعضاء وانما تميل الى اخفاء مظاهر الصراع والتغلب عليها ، وهي في الوقت ذاته تسمح بظهور فرص عديدة للعداء ، وعادة ما تتراكم تعبيرات العداة في هذه الجماعات ، ومن ثم تشتد مشاعر العداة ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه كلما كانت الجماعة أشد تماسكا كلما اشتدت مظاهر الصراع . على حين يلاحظ أن



الجماعات التي يقل فيها التفاعل يكون فيها الصراع الداخلي أقل قدرة على احداث التفكك ، حقيقة أن هذه الجماعات تشهد أنواعا مختلفة من الصراعات ، ان تعدد هذه النماذج يؤدي الى تباين في ترجمة طاقات الأفراد نحو اهتمامات عديدة ومن ثم لا يتركز الصراع في اتجاه واحد يهدد تماسك الجماعة ، وادن فالتنوع والتباين في أنماط الصراع يرتبط ارتباطا عكسيا بشدة هذه الصراعات وحدتها ، واذا ما انتقلنا بعد ذلك الى الصراعات الخارجية لاحظنا أن بناء الجماعة يتأثر بالصراعات بين الجماعات ، وهذه الصراعات الخارجية تفرض مطالب معينة على شخصيات الأفراد ، ومبلغ توافقتهم مع بناء الجماعة . وهكذا يكون الصراع الاجتماعي هو ميكانيزم للتوافق مع المعايير السائدة ، والظروف الجديدة والتكيف المستمر لتوازن القوى الاجتماعية ، وهناك نموذجان أساسيان للصراع ، هما : الصراع الواقعي والصراع غير الواقعي

- النموذج الأول والمتمثل في الصراع الواقعي : ويعبر عن صراعات تنشأ عن احباطات المطالب ، أو علاقات معينة داخل الجماعة ، أو عن عدم قدرة على تقدير الأهداف أو الغايات وهذا النوع من الصراعات يمثل وسيلة لتحقيق بعض النتائج أو الأهداف ، ومن ثم يمكن أن تحل محله أنماطاً بديلة للتفاعل .

- النموذج الثاني والمتمثل في الصراع غير الواقعي : فهو غاية في ذاته ، ولا يكون وسيلة لإنجاز اهداف ."(1)

1- محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص 529 .

من خلال ما سبق نلاحظ أن " لويس كوزر " Louis Coser يركز على عملية التفاعل ومستوياته في تحديد درجة وقوة الصراعات الداخلية والخارجية ، من حيث قدرتها على تحقيق الاستقرار والتكامل ، ويعتبرها آليات لحدوث نوعا من التوافق الاجتماعي ، ثم يميز بين نوعين من الصراع ، صراع واقعي ناتج عن سوء تقدير الغايات وهو ناشئ عن عدم قدرة تحقيق مطالب وأهداف معينة ، أما الصراع الأخر فيعبر عنه بكونه غير واقعي ، وعلى أية حال فان " لويس كوزر " Louis Coser يحاول إيجاد نوعا من التمازج بين دراسة النظام ودراسة الصراع .

ثالثا : رؤية رالف داهرندورف R.Daherndorf

دهرندورف رالف نظريته من كل من R.Daherndorf استمد " كارل ماركس " K.Marx والبنائية الوظيفية ، فهة قد قرأ الماركسية ونقدها لكنه لا يعد ماركسيا ، كما انه قرأ أيضا الوظيفية وتفحصها وحدد مآخده عليها ولكنه ليس وظيفيا " (1) " كما اهتم بتطوير نظرية عامة قادرة على تفسير كل من الرأس مالية والمجتمع ما بعد الصناعي في آن واحد ، واضطلع بأداء مهمته منطلقا مباشرة من تحليل " ماركس K.Marx معدلا ومطورا لبعض مفاهيمه ، ويؤكد " داهرندورف " R.Daherndorf أن مجموعة من المتغيرات هي المسؤولة عن ظهور المجتمع ما بعد الرأسمالي ، وتتلخص هذه الظروف فيما يلي :

1- نتيجة نمو وتطور الشركات الصناعية والتجارية بعد حدوث ثغرة كبيرة في تقدم التكنولوجيا ، وضعف العلاقة بين الملكية والسيطرة على الصناعة ، وإذا يمارس المديرون المتخصصون ، ذوي الرواتب العالية رقابة على الصناعة وذلك لاعطاء نوعا من الشرعية لمراكزهم في هذه المؤسسات وفي المجتمع أيضا بطريقة مختلفة عما كان سائدا في الماضي ، وبالمثل تغيير الدور الذي يلعبه الرأسماليون .

1- عبد الباسط عبد المعطي ، مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 82 ، ديسمبر 1985 ، ص 232 .

2- تغيرت أوضاع العمال في الشركات الصناعية أو تباينت أوضاعهم التنظيمية واختلفت معدلات العمال المهرة وغير المهرة ، اذ ارتفعت نسبة العمال المهرة ، وقلت نسبة العمال غير المهرة ومن ثم انخفضت معدلات التجانس في الوعي الطبقي بين العمال ، اذ أصبح العمال أكثر ادراكا للفروق فيما بينهم .



3- أصبحت العبارة القائلة بأن هناك تطورا كبيرا قد حدث " للطبقة الوسطى " مضللة ، فهي تشير الى جماعات مختلفة خلّفها المجتمع الصناعي ، وتشكل هذه الجماعات " فئة " أكبر مما تؤلف طبقة وهي تضم ذوي الياقات البيضاء ، مثل المدرسين والمحاسبين والموظفين والمرضى وغيرهم ، ويتطلب ذلك بالطبع مراجعة لمفاهيم " كارل ماركس " K.Marx القديمة في هذا الصدد .

4- ازدادت معدلات الحراك الاجتماعي ، وبخاصة الحراك بين الأجيال ، وشهدت المهن الفنية العالية معدلات حراك مهني مرتفعة .

5- خلال السنوات الماضية لوحظ أن اللامساواة الاقتصادية قد انخفضت معدلاتها بشكل ملحوظ اذ عملت الدولة على تحديد حد أدنى لمستوى المعيشة لمواطنيها ، وفرضت ضرائب عالية على الدخل المرتفعة وذوي الثروات الكبيرة .

ويخلص " داهرنдорف " R.Daherndorf من ذلك كله الى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن تشخيص المجتمع تشخيصا صحيحا على أساس الصراع بين جماعات المصالح المتباينة وفي المجتمع ما بعد الرأسمالي ، سوف يصبح الصراع صراعا منظما يمكن التنبؤ به ، اذا خضع لقواعد محددة ومعروفة ، اذ أصبح لدى العمال الآن الحق في التعبير عن مصالحهم الشرعية من خلال منظمات معترف بها ، وميكانيزمات موافق عليها تلك التي تمارسها النقابات العمالية وأهمها المساومة ، وهكذا يزعم " داهرنдорف " R.Daherndorf أن نقطة الضعف الرئيسية في تصورات " كارل ماركس " K.Marx ترجع الى الطريقة التي يربط بها بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبين ملكية وسائل الانتاج ويؤكد " داهرنдорف " R.Daherndorf أن الطبقات الاجتماعية ليست بالضرورة جماعات اقتصادية ، ومن ثم فان سياسات الدولة ووظائفها ليس من الضروري أن تشكل بواسطة الأساس الاقتصادي ويعتقد " داهرنдорف " R.Daherndorf أن علاقات السلطة تمثل الخاصية المميزة للمجتمع الحديث ، ففي كل مجتمع يكون لبعض الافراد الحق أو السلطة لاعطاء أوامر للآخرين ، وهؤلاء من واجبه طاعة هذه الاوامر والامتثال لها .

ويعرف " داهرنдорف " R.Daherndorf الطبقات الاجتماعية بأنها فئات منظمة أو غير منظمة لأفراد يشتركون في مصالح ظاهرة أو كامنة تنشأ عن أوضاعهم في بناء السلطة الذي يجدون أنفسهم فيه ، وهكذا يصبح الصراع الطبقي من وجهة نظره هو أي ضرب من الصراع ينشأ بين الجماعات ذات علاقات سلطة مختلفة ، واذن فمفهوم " " علاقات السلطة " أصبح مفهوما بديلا أو أساسيا للصراع بين الطبقات الاجتماعية ، واستحال الصراع الى مظهر من مظاهر هذه العلاقات ، ويعتقد " داهرنдорف " R.Daherndorf أنه بهذا الأسلوب قد عدل نظريا نظرية " ماركس " K.Marx " وأعاد صياغة رؤيته للعالم الاجتماعي خاصة بعد أن أوضح أن هناك مصادر متعددة للصراع بدلا من المصدر الوحيد الذي أكده " ماركس " K.Marx (1).

مما تقدم يتبين أن احتمالات الصراع الاجتماعي بين الجماعات المتعارضة المصالح تنشأ أساسا وفقا للملكية السلطة ووفقا لهذا المعيار فان التنظيمات لا تخرج عن اطار السلطة ، القوة ، الصراع ، ورغم تأكيده على أنه ليس من



الضروري أن تنشأ الطبقات الاجتماعية على أساس العامل الاقتصادي المادي فقط ، ومنه فإن نشوء الصراع هو الأخر ليس بالضرورة ناشئا على علاقات الملكية الاقتصادية فقط وهي النقطة التي يختلف فيها مع التصور الماركسي .

1- محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص 532 .

رابع : نقد وتقييم :

لعل جذور التعارض بين الاتجاهين الإصلاحية والثوري ، إنما تتركز في الناحية الفلسفية وبالذات في مسألة النظرة إلى الفرد والمجتمع ، أو ما يسمى عادة بمسألة العلاقة بين الوحدة (الفرد) والكثرة (المجتمع) ، أو الكل والجزء ، فبينما تنظر المذاهب الإصلاحية إلى المجتمع كحاصل جمع ميكانيكي للأفراد والذوات الذين يتكون منهم هذا المجتمع ، وبالتالي فإن إصلاح هؤلاء (الذوات) هو السبيل إلى إصلاح الكل (المجتمع)، ويكون ذلك بواسطة التنشئة الاجتماعية ، واستنهاض كوامن الخير الموجودة لدى الأفراد الخيرين ، ومكافحة بواعث الشر الموجودة لدى الشريرين ، ينظر الاتجاه الثوري للمجتمع أكثر من مجموع أجزائه . " (1) وبناء على هذا الطرح المختلف يختلف التفسير أيضا إذ نجد أن " التيار المحافظ يرى أن المبدأ الأساسي للحياة الاجتماعية هو الاستقرار والنظام ، ومن ثم ينظر الى الواقع الاجتماعي بوصفه واقعا ايجابيا بما ينطوي عليه من نظم اجتماعية، بحكم أن هذه النظم الاجتماعية تؤدي أدوارا ايجابية ثابتة بالنسبة للأنساق والمجتمع ، ومن ثم أخذ هذا التيار يؤكد على الوظائف الايجابية للنظم الاجتماعية و من ثم للاستقرار الاجتماعي ، و تيار ثوري أو راديكالي يميز بين الواقع الاجتماعي وبين النظام الاجتماعي الأمثل ، و من ثم يرى الواقع ليس بوصفه ايجابيا دائما ، بل أنه في مرحلة ما قد يصل الى مرحلة السلبية الكاملة ، ومن ثم يحين موعد نفيه ، وتغييره ، وخلق واقع أفضل . ان المستقبل بالنسبة لهذا التيار هو أفضل دائما من الوضع الراهن ، وهو بدوره أكثر تقدما من الماضي . " (2) و في محاولة للاستفادة من كلا الاطارين النظريين المذكورين ، جاء الاتجاه التوفيقى في محاولة لايجاد التقارب والالتقاء الفكري ، ولكن هذا الأخير لم يسلم هو الآخر من الانتقادات كون أن : محاولة التوفيق النظري لم تأخذ في الاعتبار الاختلافات التي تخص كل اتجاه نظري من الاتجاهين الأساسيين كل على حده ، إذ أنه كما سبق الإشارة يعرف الاتجاه الوظيفي مثلا تيارات نظرية

1- محمد أحمد الزعبي ، التغيير الاجتماعي البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ، دار الطليعة للطباعة

والنشر ، بيروت ، 1979 ، ط 2 ، ص 119 .

2- محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دون سنة نشر ، ص 87 .



عديدة ، قد تشكل منطلقات نظرية مختلفة فيما بينها ، بالرغم من أنهما لا تمثل اختلافات جذرية ، ولكن لكي يتسنى الوصول الى وضع اطار نظري قادر على توجيه البحث السوسيولوجي ، فإنه من المنطقي في مثل هذا المقام مراعاة مثل هذه الاختلافات .

إنّ " عملية التوفيق النظري جاءت عبارة عن مجرد جمع نظري مستمد من الاتجاهين النظريين دون الخضوع للاختبارات العلمية دقيقة في البداية ، حيث أنه إذا أريد تأليف نظرية جديدة مستوحاة من الاتجاهين السائدين فإنه من المنطقي اخضاع الجوانب المتفق عليها للاختبارات العلمية والعملية الدقيقة . وعند ثبات صحة الاختبارات النظرية في صياغتها التأليفية الجديدة على أرض الواقع بعدها يمكن القول بوجود مدخل نظري جديد ، مبني على أمثلة مختارة لوقائع اجتماعية أو تاريخية محددة ، وبذلك تسهل عملية رسم الحدود النظرية الفاصلة لكل اتجاه على حده ، كما توضح أوجه الالتقاء والتباين ، ومدى قدرة كل اتجاه على توجيه البحث السوسيولوجي ، ليتسنى بعدها وضع الأسس العلمية التي سيبني عليها التوفيق النظري المطلوب أو المنتظر. "(1) وعلى هذا الأساس فالباحث " علي غربي " يركز على أهمية الاختبار العلمي والعملي للجوانب التي تلقى اجماعا ، وصحة الاختبار من عدمه هي المحدد لميلاد نظرية جديدة بديلة ، وهو بهذا يناصر الفكرة المستوحاة من الواقع الميداني ، أكثر من مناصرته للتجريد النظري وهو الأساس الذي يدافع عليه من أجل رسم الحدود النظرية بين الاتجاهات الفكرية المتناقضة .

1- علي غربي ، العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع ، رسالة دكتوراه ، مقدمة بجامعة القاهرة ، إشراف أحمد النكلاوي ، 1989 ، غير منشورة ، ص ص ، 80 - 81 .

المحور السادس

تجارب ميدانية في مجال التنظيم

- أولا : مؤشرات الصراع في التنظيم
- ثانيا : الهيئة الفنية في التنظيم الصناعي
- ثالثا : التنظيم بين النظرية والواقع

أولا : مؤشرات الصراع في التنظيم :

لعل أبرز الدراسات التي اهتمت بقضايا الصراع داخل المؤسسات الصناعية نجد

دراسة "محمد على محمد" التي أجراها بشركة النصر للأصواف والمنسوجات "ستيا" بالاسكندرية وهي شركة تابعة للمؤسسات العامة للغزل والنسيج المصرية.(1) وإستخلص من دراسته فيما يخص العلاقة بين العمال والإدارة بأنها تكشف عن مؤشرات للصراع والتوتر في هذه العلاقة أكثر مما تعبر عن التكامل والتعاون بينهما، ويرجع هذا الصراع إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية عديدة ومن الممكن أن يكون كامنا لدى العمال من الفترة السابقة على التأميم، حينما كان التنظيم يتألف أساسا من جماعتين متعارضتين في المصالح هما : الإدارة التي تهدف إلى إستغلال طاقة العمال لتحقيق أقصى ربح ممكن، والعمال والنقابة الذين كانوا يشعرون بأن الرابطة التي تربطهم بالمصنع فقط هي الحصول على أجورهم وكان التعبير عن الصراع يمكن أن يأخذ صورا ظاهرة مثل الإضراب أو تعطيل الإنتاج، أما كون الصراع كامنا من هذه الفترة ، فهذا يمكن أن يرجع إلى ما أشار إليه العمال من أنهم لم يشعروا بتغيير حقيقي طالما أن هناك أشخاصا يديرون العمل من الفترة السابقة على التأميم بنفس الأسلوب التقليدي ، وعلى الرغم من أن الصراع بين الإدارة والعمال في المرحلة الجديدة يختلف كما ونوعا عن الصراع القديم ، إلا أنني كنت ألاحظ بعض مظاهره في العلاقة بين العمال و الهيئة الإدارية ' فكثيرا ما كنت أسجل عبارات السخط على الإدارة و موظفيها من جانب العمال والسخرية ببعض القرارات التي تصدرها ، بل إن الملاحظ العابر يستطيع أن يسجل مدى التوتر الذي يصيب العمال عندما يتعاملون مع بعض موظفي الإدارة وأحيانا ما كان يفلت زمام بعضهم فيثورون لأسباب غير ذات أهمية حقيقية ومع ذلك فإن حدة هذه الصراعات لاشك وأنها قد خفت بعد التأميم ، نتيجة لأن العمال قد أحسوا بالمساواة بينهم وبين الموظفين على الأقل من حيث أنهم جميعا يتقاضون أجورهم من الدولة ، كما أحسوا

1- محمد على محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 ، ص 190.

بالأمن والإستقرار في العمل بعد أن لم يعد في وسع أحد في الإدارة أن يفصل العمال فصلا تعسفيا، وكان ذلك من قبل أكثر ما يهددهم ، ويشعرهم بعدم الأمان، كذلك يمكن القول بأن المنظمات الشعبية داخل المصنع قد أسهمت إلى حد ما في تخفيف حدة هذه الصراعات ، طالما أن هناك أسلوبا يمكن من خلاله أن يعبر العمال عن رغبتهم وآرائهم، وإن كانت هذه المنظمات لم تقم دورها بالفاعلية المطلوبة ... أما مصادر الصراعات فهي متعددة أشار العمال في تقويمهم

للمعوقات التي تمنع الإدارة من تحقيق أهدافها بكفاءة إلى كثير منها : فالإدارة الجديدة على عكس ما كان متوقعا لم تبدل جهودها لتدعيم الإتصال بينها وبين العمال، بإعتبار أن الإتصال عامل

رئيسي في تحقيق التكامل والتضامن ولقد عبر أحد العمال عن هذه الحقيقة بوضوح في مقابلة حرة معه حين قال : إننا لسنا بحاجة إلى نظر الشكاوي المطلوبة والرد عليها، إننا أحوج ما نكون إلى ندوة أو لقاء مع كبار المسؤولين في الإدارة لكي يعرف كل منا الآخر" ويرجع ذلك في المحل الأول إلى الضغوط الخارجية، والقيود التي فرضتها عليها الدولة بعد تغير الإطار التنظيمي للقطاع العام، حينما إنصب كل إهتمام الإدارة على الإنجاز الفعال للأهداف التنظيمية ، وأخذت تعالج أمورهما بمنطق الكفاية دون أن تعطي إهتماما موازيا للأبعاد الإجتماعية النفسية التي تؤثر في التوازن الداخلي للتنظيم هذا بالإضافة إلى ما صاحب تدعيم البيروقراطية في التنظيم من تزايد ملحوظ في إعداد الموظفين الكتابيين ، دون أن تكون لكثير منهم مسؤوليات محددة ودون أن تكون للإدارة العليا قدرة على فصل العمالة الزائدة ، ويؤكد العمال أن تزايد هذه الأعداد يؤدي إلى تعطيل العمل في المصنع كما تجعلهم يشعرون أكثر فأكثر بأنهم فقط هم الذين يقومون بأداء الأعمال الرئيسية ، وأن هؤلاء الموظفين عبء ثقيل عليهم لا يحقق إلا نقصا في الأرباح ، وخفضا في كفاية الإدارة على تحقيق أهدافها وكثيرا ما كان يقارن العمال أعداد الموظفين الحاليين بالمصنع ، بتلك الأعداد التي كانت موجودة أثناء القطاع الخاص ، ويخرجون من ذلك بأن التزايد هنا غير متناسب مع نمو المصنع من الناحية الفنية كما أنه غير مرتبط بالكفاءة في الأداء ، ومن العوامل التي أسهمت أيضا في إتساع الفجوة بين العمال والإدارة ، أن الأخيرة لم تفلح في إستقطاب العمال لصالحها ، وامتصاص إنفعالاتهم ومشاعرهم الكامنة ، عن طريق ممارسة أنشطة إجتماعية مختلفة يمكن أن تحقق هذا الغرض ، وأن تجعل الشركة مرتبطة بالعمال سواء داخل العمل أو خارج نطاقه والحقيقة أن الإدارة أخذت تدرك مؤخرا أهمية هذه الإستراتيجية في تدعيم التكامل، والقضاء على الصراعات الداخلية أو التخفيف من حدتها ، فأدخلت بعض النظم الإجتماعية التي تهدف إلى تقديم خدمات مختلفة للعمال ، وإن كانت هذه النظم لم تثبت فاعليتها المطلوبة حتى الآن ، ولقد كانت الإدارة القديمة تلجأ إلى هذه الإستراتيجية، حينما كانت تظهر بوادر الأزمة بينها وبين العمال ولايزال عمال هذا المصنع يذكرون هذه الأمور جيدا، فقد عبر لي أحدهم في إحدى المقابلات الحرة عن ذلك بقوله : إن الإدارة القديمة كانت شديدة الذكاء ، حينما كانت تستغل بعض المناسبات فتوزع على العمال سلفا نقدية من مرتباتهم لكي يقظوا بها أمورهم، كما كانت أيضا تستغل هذه

المناسبات في مشاركة العمال والإحتفال بها، وكنا نشهد في هذه الإحتفالات كل مديري الشركة وأصحاب رأس المال، يضاف إلى ذلك كله أن هناك عوامل أخرى موضوعية، تسهم في إحداث هذه الصراعات، ستضل قائمة حتى



يستقر التغيير التنظيمي ويبلغ مداه بعد فترة تاريخية مناسبة فالعمال في ادنى التسلسل الرئاسي للسلطة، والإدارة في القمة، ومن الطبيعي أن يرتبط ذلك بالإتجاهات السلبية، كما أن الحياة الاجتماعية للعمال في مجتمعاتهم المحلية مختلفة عن حياة الموظفين وعن الفرص المتاحة لهم فيها بحكم مستواهم المادي والثقافي، كما تقصر الشركة بعض خدماتها على الموظفين دون العمال فهي توفر لبعضهم وسائل المواصلات والنقل إلى المصنع يوميا، ويعتبر العمال ذلك إجحافا بحقوقهم، ومظهر من مظاهر اللامساواة.(1)

ثانيا : الهيئة الفنية في التنظيم الصناعي

في دراسته التي اجراها في عدد من التنظيمات الصناعية M.DALTON يرى دالتون بأن " تنظيم الهيئة الفنية حديثا نسبيا إذا كان ذلك إستجابة لكثير من القوى و العوامل المتداخلة مثل المنافسة الإقتصادية، و التقدم العلمي ، و التوسع في الصناعات و نمو حركة العمال ، و هذا ماجعل المصانع تعتمد أكثر فأكثر على الخبراء المتخصصين بإعتبار أنهم يستطيعون مساعدة التنظيم و دفعه نحو تحقيق مستويات عالية من الإنتاج ، و لقد كانت المكانة التي شغلها تنظيم الهيئة الفنية في بناء التنظيمات الصناعية ، مسؤولة عن كثير من الصراعات بينهم و بين الدين لديهم سلطة توجيه الإنتاج، في ضوء ذلك قدمت دراسات "دالتون" على ثلاثة مصانع كبرى بيانات إعتد في الحصول عليها على خبرته الشخصية كملاحظ مشارك . و يقرر "دالتون" M.DALTON أن المنظور السوسيولوجي للعلاقة بين أعضاء الإدارة في المصانع يجعلها تذهب على أن الصراع

الناشء بينهم يتخذ عدة مظاهر ، فهناك صراع بين الأقسام المختلفة من أجل القوة ، و صراع بين الأفراد لكي يحققوا مكانة أعلى في التسلسل، و لقد خلص من دراسته إلى أن الشكل الأخير للصراع التنظيمي يرجع إلى مجموعة عوامل أهمها : الفروق الوظيفية بينهما ، و الفروق في العمر ، و التعليم الرسمي ، و الهيئة و المكانة المهنية ، و حاجة أعضاء الهيئة الفنية إلى تبرير وجودهم و الخوف الشائع بين أعضاء التسلسل من أن تزايد حجم الهيئة الفنية قد يحطم سلطة التسلسل و قوته.(1) وفي مظهر آخر من مظاهر العلاقات العمالية يتجلى أبرز الانماط الصراعية وأكثرها حدة والمتمثل في الاضراب وهي الدراسة التي قام بها " قولدнер "Gouldner لاحد مناجم الجبس في إحدى النواحي الريفية المنعزلة ، أين نجد " الحصول على المنصب الإجتماعي يتوقف على الأقدمية في الإقامة في نفس المنطقة الريفية تماما كالمهنة المزاولة، العمال والإطارات كانوا حيرانا أو أصدقاء خارج العمل والتمايز بين العلاقات التعاقدية الملائمة في العمل وبين العلاقات المرتبطة بالتفاعل في الجماعة الأولية لم تكن واضحة تماما، هذا ما تجلّى في هذه الوضعية التي يطلق عليها "قولدнер" بالنمط المتساهل" أين نجد الإدارة لا تبحث عن المراقبة الشديدة للعمال وتسمح لهم بحرية كبيرة في تنفيذ العمل، مظهريا تنفيذ المهام يبدو قد أنجز والإستخدام له غايات خاصة مادية، ومعدات للشركة والنظام يبدو قد لبّى جميع رغبات المعنيين لأنه وبما أن العمال يرون طلباتهم قد لبيت، فالإدارة لها قليل من المشاكل للمعالجة فيإمكانيها توظيف عمال بمقابل منخفض نسبيا، والحفاظ على علاقات أخوية في خارج المنجم هذه الوضعية المستقرة نسبيا تم الإحلال بها عندما ننتقل بسبب الرغبة المعبر عنها من طرف المؤسسة للحصول على مردودية أفضل، والمدير السابق للمصنع تم إستبداله بآخر خارج عن تلك الطائفة الريفية الذي أدخل أجهزة جديدة، وإدارة تمتاز بأكثر صرامة، زيادة عن إلغاء النمط المتساهل، والتهديد بإحتمالات التسريح من العمل، مما أدى بإستياء العمال لهذه الورطة، إذ أن تضلماهم يتم التعبير عنها بشكل مطالب أجرية جد هامة، كضغوطات من أجل إعادة النمط الإجتماعي القديم، لكن كما يوضح "قولدнер" Gouldner فإن الوجود الدائم للنمط المتساهل كان دائما يعرف من طرف الجانبيين الإدارة — العمال كقضية غير قابلة للتفاوض، لأنه حتى العمال يعتبرونها كقضية شرعية مشكوك فيها والتي لا يمكن التعبير عنها

في ضل المفاوضات الجماعية ومن ناحية أخرى الأجور لا تتخلق مشكلا من هذا النوع، لأن المطالب الأجرية المتزايدة لا تهدد الإدارة، ويمكن تفهمها بسهولة من طرف العمال ، وتعطي نوعا من التعريض عن ضياع المكافآت غير الحقيقية، قضية الأجور مؤخرا تم الإتفاق عليها، لكن المنجم الذي يقوم بمعالجة الجبس، في الظاهر يعيش حاليا في أزمت أقل حدة ويفسر "قولدнер" Gouldner الإضراب المتوحش الذي دام أقل من عامين من بعد ذلك، كنتيجة لشكاويهم الناتجة عن تهجم الإدارة ضد النمط المتساهل، لقد تم إقحام مسيرا ثالثا في التنظيم أكثر رجوعا نحو فكرة المردودية كسابقه، والذي ركز على تعديلات إستراتيجية على الإشراف المتوسط والأدنى منه، والتفكير على أنه ينبغي إيجاد رجال جدد من أجل إشتغال النظام الجديد ليس فقط بسبب متطلبات المدير، لكن أيضا لأنهم كانوا غير قادرين على تأسيس علاقات أخوية — صداقة — مع باقي الأعضاء في التنظيم مما أوجب على المجددون إعطاء أوامر بشكل يحتم الظهور بشكل مكثرت والتأكيد على السلطة الرسمية، بالإضافة فإن التكنولوجيا الحديثة أحدثت شكل عدم الاستقرار بصيغة جديدة ، عندما حاولت الإدارة تطبيق العديد من طرق العمل بمعدلات عمل مختلفة مما أدى لتهديد محاولات العمال على مستوي الكم المميز للإنتاجية، وفرض إشراف أكثر صرامة من ذي قبل ومن ثم جعل الإدارة الجديدة محل شبهة. ويأملون في أن السبيل الوحيد في إنكار شرعية متطلبات السلطة هي رفض التعاون. والعمال تخلصوا من كل ولاء يربطهم بالمؤسسة و أصبحوا يعملون بأقل جهد. بينما الإدارة فإنها تعتبر تظلمات العمال غير شرعية بما أنها عززت مقاومتها بفكرة أن التنازل أمر غير وارد، و اتبعا حلقة مفرغة كلاسيكية ليس فقط أن كل مجموعة تقاوم متطلبات المجموعات الأخرى، لكن أساليب رد الفعل التي يتبعها كل طرف لا تزيد إلا تأكيدا لعدم الثقة المتبادلة. الإشراف عاجز على إعمال أساليب غير رسمية لهذه السوابق، وأصبح نوع من الإكراه للبحث عن حل للمشكل الذي تكون عن وضعية وضع إشراف أكثر صرامة، وضرورة إتباع قنوات رسمية للسلطة وعاد العمال بأكثر مقاومة، وكان رد الفعل من طرف الإشراف بتطبيق الخناق بأكثر فأكثر وبعد ثلاثة أشهر من الإنتقال الثاني للمديرية، دخل العمال في بداية إضراب أكثر توحشا والصراع تم حله بإتفاق يفرض بيروقراطية أكثر تقدما للمصنع، وبوضائف محددة بوضوح مرتبطة بكل منصب، وتطبيق قواعد رسمية على كل التفاعلات والإتجاهات غير الرسمية التي تم تدعيمها وكلا الطرفين تخليا عن إفتراضات النمط المتساهل، والعلاقات الإجتماعية تم تحديدهما من طرف المشاركين بتأسيسها على قواعد جديدة.(1)

1- David Silverman, La Theorie Des Organisations ,Dunod ,Paris , 1973 pp 135- 136 .



ثالثا : التنظيم بين النظرية والواقع :

أما السيد "الحسيني" في دراسته على الأبعاد التنظيمية والعمليات الاجتماعية في تنظيمين صناعيين مصريين. " وذلك بهدف إختيار التصور النظري الذي تبناه لدراسته حيث يلائم طبيعة المجتمع المصري الذي يخضع لظروف إقتصادية ثقافية سياسية وأيديولوجية ، تختلف عن تلك الظروف التي تعيش في ضلها المجتمعات الغربية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إكتشاف الخصائص التنظيمية المميزة لهذين التنظيمين، وأخيرا فالدراسة تسعى إلى وصف الخصائص التنظيمية المميزة للتنظيمين، والعمليات الاجتماعية السائدة فيهما وتبعا لهذه الأهداف فقد قدم إطاره المنهجي الذي ستسلكه الدراسة، والذي يتحدد طبقا لثلاث جوانب، جانب إختباري حينما تحاول الدراسة الكشف عن كفاءة المنظور الخاص وقدرته على فهم التنظيمات، وتفسيره لما يدور فيها ثم جانب يمثل الدراسة الإستكشافية، حينما تسعى إلى إكتشاف الخصائص التنظيمية المميزة للتنظيمين، والجانب الأخير ويتمثل في الدراسة الوصفية حينما تحاول الدراسة وصف الخصائص التنظيمية السائدة في التنظيمين، والعمليات الاجتماعية السائدة فيها. ولقد إستعان الباحث في تحقيق أهداف الدراسة بأدوات منهجية تتسق عموما مع الإتجاه المنهجي الذي إنطلقت منه وهي الملاحظة المباشرة والوثائق والمستندات، الإستبار، فالدراسة في سعيها لتحقيق أهدافها الثلاث إتخذت إتجاها منهجيا متعدد الجوانب مما استوجب تصميم أدوات منهجية متعددة تسعى كلها لتحقيق الهدف العام للدراسة والمتمثل في التعرف على الخصائص الأساسية المميزة لتنظيمين صناعيين مصريين وفهم الميكانيزمات، والديناميات السائدة فيهما. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، "أن المشاركة الجماعية في صنع القرارات قد قللت من مقاومة بعض التغيرات في أحد التنظيمين... وفضلا عن ذلك " سجلت ملاحظتنا وشواهدنا الكمية صراعات عديدة بين العمال من ناحية والادارة العليا وممثليها في الاقسام الانتاجية من ناحية اخرى... ويمكننا القول ان الظروف الاقتصادية والسياسية قد شكلت المصدر الاساسي لهذه الصراعات ، التي تصاعدت في بعض الاحيان لتتخذ شكل احتجاجات جماعية " (1).

1- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، ص ، 444 .

قائمة المراجع :

- أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 ، 1981 ، ص 167.
- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975 ، ص 5.
- أديب عقيل وآخرون ، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2004 ، ص 24.
- آلان ثوران ، ترجمة اليباس بدوي ، إنتاج المجتمع ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، سوريا ، 1976 ، ص 231.
- إبراهيم الغمري ، الإدارة دراسة نظرية وتطبيقية مع مجموعة من المجالات العملية والمباريات التدريسية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1982 ، ط 3 ، ص 166.
- بوفلحة غياث ، مقدمة في علم النفس التنظيمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص 13 .
- بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمود الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1978 ، ط 3 ، ص 63 .
- بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمود الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1978 ، ط 3 ، ص 63 .
- بيرسي كوهن ، النظرية الاجتماعية الحديثة ، ترجمة عادل مختار الهواري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1985 ، ص 226.
- محمد عاطف غيث وآخرون ، قاموس علم الاجتماع ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 1979 ، ص 462.463 .
- محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979 ، ص 463 .
- محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1978 ، ص 511 .
- محمد علي محمد وآخرون ، قراءات معاصرة في علم الاجتماع ، دار الكتاب للتوزيع ، دون مكان نشر ط 2 ، 1979 ، ص 407 .
- محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، المرجع السابق ، ص 144 .
- مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975 ، ص 57 .
- محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دون سنة نشر ، ص 87 .
- محمد أحمد الزعبي ، التغيير الاجتماعي البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1979 ، ط 2 ، ص 119 .
- محمد صفوح الأخرس ، علم الاجتماع ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1983 ، ص 84 .
- محمد علي محمد ، الاسس الاجتماعية للتنظيم والادارة ، دار الجامعات المصرية ، 1978 ، 1987 ، ص 128 .
- محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ط 2 ، 1979 ، ص ص ، 125 ، 126 .



- عمار بوحوش ، نظرية التنظيم ، مكتبة الشعب ، الجزائر ، دون سنة نشر ، ص 8.
- علي زغدود ، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر ، مؤسسة الجزائر للطباعة ، الجزائر 1987، ص 131.
- صلاح مصطفى الفوال ، معالم الفكر السوسولوجي المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1982 ص 54.
- عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسولوجيا التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1987 ، ص 170 .
- نيكولاتيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود الجوهري وآخرون دار المعارف ، القاهرة ، ط 8 ، 1983 ، ص 338.
- علي عبد الرزاق جليبي ، علم اجتماع الصناعة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 ط 2 ، ص 153 .
- علي غربي ، العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع ، رسالة دكتوراه ، مقدمة بجامعة القاهرة ، إشراف أحمد النكلاوي ، 1989 ، غير منشورة ، ص ص 80- 81 .
- دينكن ميتشل ، ترجمة احسان محمد الحسن ، معجم علم الاجتماع ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1986 ، ط 2 ، ص 56 .
- دافيد براون ، ترجمة صبيح عبد المنعم ، أطروحات في النظرية الاجتماعية والمجتمع ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة باجي مختار ، العدد 02 ، 1984 ، ص 135.

المراجع باللغة الأجنبية :

- Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, dalloz, Paris, 1983, 2ed
P, 77
- Herbert Simon ,administration et processus de decision
economica, paris,1983,p,101.
- p.debruyne, cite dans ,huard Pierre, objectifs et structure de guidage de
l'entreprise,c.n.r.s ,paris ,1974,p, 19.
- R.boudon , dictionnaire critique de la sociologie , p . u .f , paris , 1982 , p,398
- Richard zouamia, lambivalence de l'entreprise publique en algerie, r.a.j.e.p
vol.27,n 10, mars 1989, pp, 146.147.
- Pierre jarniou , l'entreprise comme systeme politique, puf, 1981,p, 18 .
- Nicole catala , droit du travail ,tome 4, l'entreprise , edition dalloz, paris
1980, pp ,65.67.
- Alain Touraine , le mouvement ouvrier , fayard , france , 1984 , p 54
- Dimitri Weiss , les relations du travail , personnel , syndicats , etat
Dunod , paris , 1975 , troisieme Edition , p 14.
- Bernard Mottez, la sociologie industrielle , p.u.f, paris , 1975
deuxieme edition , p 11 .
- Youri Andropov , karl marx et notre temps , edition du progres moscou , 1983 , p 23
- Bernard Doray , le taylorisme une folie rationnelle ?
dunod bordas , paris , 1981 , p 98 .
- J . G .March , les organisations , dunod , paris , 1974 , deuxieme edition , p 13 .
- Abdou Abderhmane , organisation du travail industrielle en algerie etude de cas , unite s.n .metal ,
cote rouge , memoire de d.e.a d.de recherche pierre du bois , université de jussieu , paris 3 , 1982 , p
27
- David Silverman, La Theorie Des Organisations ,Dunod ,Paris , 1973 pp 135- 136 .

خامسا : أهم المنزلقات التي طبعت اتجاهات التنظير :

بعد استعراضنا لأهم الاتجاهات النظرية يجدر بنا أن نقف لنشير لأهم الانتقادات التي لاقتها كل هذه الاتجاهات ، وكما تبين فإن " الفكر الصراعى من الناحية التاريخية نجد أنه لم يتخذ مسارا موحدًا في دراسته لظاهرة الصراع الاجتماعى ، بل سلك عدة مسارات ، وذلك لتأثره بعدة عوامل تنصدها البيئة الاجتماعية والنظام السياسى السائد بالمجتمع ، الى جانب الفكر الايديولوجى الذى يحمله صاحب النظرية ، والمرحلة التاريخية التى يمر بها مجتمع الدراسة ."(1) وينبغى التنويه على أن الفكر السوسيولوجى الصراعى تحديدا وما يزر به من وجود عدة اتجاهات ومداخل ، والتي تشكل الاطار الشمولى ، يمكن أن تكون على قدر كبير من الاسهام في تطوير النظرية الاجتماعية العامة ، وعلى وجه الخصوص الصراع التنظيمى والاجتماعى ، والمؤكد أن الاختلاف يفسر المنزلقات الايديولوجية المسيطرة . فمن الاتجاهات النظرية كما تتبعنا ما يعمل على تنفيذ ما يناقضه وتأكيد مقولات وأفكار أخرى مغايرة بناء على رؤية من زاوية معاكسة ، ويتبين ذلك بوضوح من مقولات الصراع ، التوازن والانسجام ، التساند الوظيفى، التناغم ، التغير القوة ، فالى بعض المحاولات التي حاولت ايجاد البديل والبحث عن مخرج وسط ، وفي هذا الاطار فان هذه المحاولات أو الاتجاهات لم تنج من الانتقادات نظرا لأنها لم تسلم من جوانب القصور والضعف في بعض من تحليلاتها .

وفي زاوية أخرى سنحرص على تبيان وجهة نظرنا حول كيفية الاستعانة ببعض القضايا النظرية والمنهجية لتكون لنا عونًا في الاجابة على تساؤلات الدراسة ميدانيا .

1 - أحمد النكلاوي ، الانسان والتحديث ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1980 ، ص 46 .

مفاهيم أولية حول علم اجتماع التنظيم

تمهيد :

يعد التطور التنظيمي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي او ذات الطابع الخدماتي ومختلف أشكال التنظيمات خاصة كبيرة الحجم والاتحادات من السمات الرئيسية المميزة للمجتمعات المعاصرة وهو معيار اساسي من معايير تنمية هذه الاشكال المختلفة لما يؤديه التنظيم من دور تتعاضد اهميته مع الاتساع الكبير في الوظائف المنوطة بهذه المؤسسات التي أصبحت معنية بالأداء الإنساني ، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للكائن البشري في ظل المجتمع المدني المعاصر . فلقد أضحت الأداء الإنساني في مجالات السياسة والتعليم والصحة والصناعة والزراعة وكذا التجارة ، وكافة الأشكال المتباينة التي تعبر على تعدد الأنشطة الإنسانية مرتبطة الى حد كبير بتطور الطابع التنظيمي ، ومرتبطة ايظا بالابعاد الرسمية الداخلية للتنظيم .

فالتنظيم بأبعاده المختلفة الداخلية ممثلة في الخصائص التي يتشكل منها وأبعاده الخارجية الخاصة بالبيئة الخارجية المحيطة التي يتأثر بها ، تجعله محل اهتمام من طرف الدارسين في مجال السوسولوجيا التنظيمية كونه يشكل نموذجا لمجتمع اصغر ضمن علاقة تأثير وتأثر للمجتمع الاكبر ، وعليه فان عمليات البحث عن آليات تطوير البناء التنظيمي للمؤسسات والتنظيمات يؤدي حتميا إلى تطوير أساليب وميكانيزمات لكيفيات التحكم في التنظيم الاجتماعي في عموميته. وفضلا عن ذلك تساهم عمليات التحليل الاجتماعي للتنظيم في دراسة المعايير التي تشاد عليها مختلف المؤسسات الفاعلة على مستوى المجتمع الأكبر ، كما تعمل على توضيح مقدار توافق اهداف وغايات التنظيم مع المعايير الاجتماعية والعادات السائدة في التنظيم الاجتماعي ككل.

لقد حظيت التنظيمات بمختلف أشكالها بالدراسة والبحث من قبل الباحثين في مجال علم اجتماع التنظيم ، وقدموا في ذلك تصورات نظرية متعددة لأسس تحليل التنظيم الاجتماعي ، وأساليب معالجة التعقيدات المتواجدة على مستوى التنظيم على اعتبارها مؤسسات في عموميتها ، ومعالجة مشكلات العمل في خصوصيتها . وعليه فالاهتمام بقضايا التنظيم يشمل الأداء والسلوك التنظيمي والفعالية والأهداف زيادة على كيفيات اتخاذ القرارات ، وهي مجمل القضايا على وجه التخصيص التي عنيت باهتمام واسع لدى الباحثين في مجال الدراسات التنظيمية ومجال العمل . كما يمكن الإشارة على أن إسهامات الباحثين في علم اجتماع التنظيم والعمل تعدت إلى العناية بمستويات السلطة و المؤسسات الأمنية وكذا المؤسسات العسكرية لحاجة هذه المؤسسات إلى تطوير أساليب لكيفيات تحليل هذه المؤسسات بغية تطويرها بشكل يتناسب مع طموحاتها في توفير خدمات افضل .

وتتزايد اهمية الدراسات في علم اجتماع التنظيم والعمل لعدة اعتبارات اهمها على الاطلاق يكمن في ان الطابع التنظيمي للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اصبحت تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدول



والمجتمعات ، خاصة في ظل العولمة والانفتاح على اقتصاد السوق اين يلاحظ الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات ، وانتشار واسع لوسائل الاتصالات ، وهذا الأمر الذي يجعل التنظيمات عرضة للقابلية اللامتناهية للتغيير من حيث البناء أولا و من حيث الاختلاف على المستوى الثقافي من حيث المعايير والقيم المكتسبة والمتغيرة نتيجة لعمليات الترسب الثقافي أو نتيجة لمعايير المتناقضة .ففي الوقت الذي امتد فيه الطابع التنظيمي لمناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ازدادت هذه التنظيمات بحكم العولمة ويسر عمليات الاتصال على الانفتاح اللامحدود على والحتمي في كثير من الأحيان على الانفتاح والاندماج النسبي في ثقافات متنوعة لمجتمعات مغايرة .

فعمليات التطوير والتحديث للمجتمعات مرتبطة أساسا بظرورة تحليل الأداء التنظيمي للمؤسسات على مختلف أشكالها في مجالات الإدارة العامة ومجالات العمل والإنتاج ، ومجال الخدمات الاجتماعية والصحية وكذا التعليم ، بحيث انه ترتبط عمليات التطوير لمختلف القطاعات بعملية تطوير التنظيمات من حيث قدرتها على خلق الفاعلية والتجديد وقدرتها أيضا على التكيف مع المستجدات على المستويين الداخلي والخارجي المتعلق بالبيئة المحيطة .

أولا : مفهوم علم اجتماع التنظيم : على الرغم من ان ميدان علم اجتماع التنظيم يعتبر من الميادين المستقلة نسبيا ، الا ان هناك درجة من التقارب والاعتماد المتبادل بين هذا الميدان وغيره من ميادين الدراسة في علم الاجتماع العام ، وللتوضيح فانه قد أصبح "من المؤلف أن يدرج ضمن دراسات علم اجتماع التنظيم بعض الدراسات التي تنتمي إلى بعض ميادين الدراسة في علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع المهني ، وكافة الدراسات التي تتناول تنظيمات سياسية أو ثقافية أو إدارية ، ويحاول هذا الميدان أن يوسع من الأطر التصورية المستخدمة فيه من خلال الالتقاء بين علوم الاقتصاد ، والسياسة ، و علم النفس ، والإدارة . أي أن هذا الميدان يحاول تطوير ما يسمى بمدخل العلم اجتماعي " (1) ونتيجة لتراكم قدر كبير من المعلومات عن تنظيمات العمل المختلفة و"اتساع نطاق النمو التنظيمي ، وفاعلية الدور الذي يؤديه التنظيم في الحياة الاجتماعية ، والتغيرات التي تحدث داخل التنظيمات ، وما قد يترتب عليها من مشكلات تنظيمية ، لذلك فقد ظهرت الحاجة إلى ميدان جديد من ميادين الدراسة في علم الاجتماع لدراسة التنظيمات ، وقد كان لكتاب أميتاي اترزيوني **A.etzioni** الذي أطلق عليه (التنظيمات الحديثة) **modern organization** الفضل في إيقاظ الفكرة الداعية إلى ضرورة تخصيص ميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع لدراسة التنظيمات " (2). ومن العوامل التي ساعدت على نشأة علم اجتماع التنظيم ، اتساع نطاق النمو التنظيمي في العصر الحديث ، الذي يمكن أن يطلق عليه عصر التنظيمات وحتى أن الكثيرين أطلقوا عليه بالمجتمع التنظيمي ويذهب في ذلك السيد الحسيني للقول على انه بالرغم " من ان التنظيمات كانت توجد منذ آلاف السنين في مصر والصين إلا أن هذه التنظيمات قد تزايد وجودها في المجتمع الحديث ، أصبحت أكبر حجما وأكثر تعقيدا ، وأكثر فاعلية وكفاءة وعقلانية ، وتشير كثرة المسميات والمصطلحات التي تستخدم للتعبير عن مفهوم التنظيم – مثل البيروقراطية ، المؤسسة المنظمة ، والهيئة – إلى غلبة الطابع التنظيمي الذي يعد ابرز سمات العصر الحديث " (3) . ونجد أن كثيرا من التغيرات التي تحدث داخل التنظيمات تؤدي إلى ظهور مزيدا من التعقيد والمشكلات المستجدة .



مما يتطلب إعادة دراسة طبيعة التغيرات الحاصلة وما ينتج عنها أو ما يتبعها من إيجابيات أو سلبيات قد تنعكس على تنظيم في كليته .

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نعرف علم اجتماع التنظيم على انه الدراسة العلمية لمختلف أشكال الوحدات الاجتماعية التي تنجز بناء على نموذج بنائي معين ، بغية تحقيق اهداف مرسومة مسبقا ، ويدخل في هذا الاطار المؤسسات ذات الطابع الصناعي او المؤسسات ذات الطابع الخدماتي والهيآت الحكومية ، والمصحات الاستشفائية ، والمدارس والاتحادات والجمعيات الحزبية . وهناك قضيتين أساسيتين يهتم بهما علم اجتماع التنظيم أولهما البحث عن الآليات التي من شأنها أن تعزز أداء التنظيم وثانيهما البحث ودراسة المعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الميكانيزمات في المجتمع الأكبر ، والتي من شأنها ان تحدد انماط التفاعل بين المجتمع الاصغر مجسدا في التنظيم في بنائه الرسمي وبين المجتمع الأكبر والمتمثل في المجتمع في سياق علاقات التأثير والتأثير المتبادل.

ثانيا: موضوع علم اجتماع التنظيم:

يتمثل موضوع البحث في هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع في اشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات مختلفة ، الرسمية منها وغير الرسمية ، فالطابع التنظيمي للاداء الانساني بات منتشرا في المجتمع الحديث بقوة ، حتى اخذ يشمل مجمل النشاطات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وبات من الواضح أن الفعاليات ذات الطابع الفردي آخذة بالتناقص التدريجي ، حتى غاب العدد الكبير منها ، ولم يعد له فعالية تذكر .
ففي المجال السياسي انتشرت معايير تنظيمية للعمل الحزبي للعمل السياسي تمجد العمل الجماعي بدلا من الاعتماد على الأفراد .

وفي المجال الاقتصادي تعتمد الحياة الاقتصادية على الأداء المشترك لكافة أنماط النشاط . ويمتد الأمر إلى قطاع الصحة والتعليم التي تركز على عمليات تنظيم الموارد التي تتوافر عليها بجميع القدرات لديها والكفاءات . فمختلف أشكال النشاط الإنساني في كليتها خاضعة للتنظيم . وبناء على هذا التصور فانه يمكن تحديد الموضوعات التي يهتم بها علم اجتماع التنظيم كمايلي :

- التطرق بالدراسة لمختلف مكونات التنظيم من حيث البناء الرسمي .
- التطرق لمشكلات تتصل بالأداء وأنماط الاتصال (رسمي غير رسمي) (اتصال صاعد اتصال هابط اتصال أفقي)
- دراسة أنماط السلوك التنظيمي وعلاقتها بالبيئة الخارجية المحيطة .

ثالثا :مجالات اهتمام علم اجتماع التنظيم :

"تنتشر مجالات البحث في علم اجتماع التنظيم بانتشار مجالات العمل الانساني ، فحيث يوجد العمل يوجد مجال من مجالات البحث ، وتأتي المؤسسات الاجتماعية التالية في مقدمة التنظيمات التي يتناولها علم اجتماع التنظيم ،بالاضافة الى مؤسسات عديدة اخرى يصعب حصرها :



المؤسسات الإنتاجية كالشركات الزراعية والصناعية والتجارية ، وشركات النقل والسياحة ، وشركات التأمين ، وغيرها من المنظمات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية سواء اتصفت بتبعيتها للدولة والقطاع العام ، أو القطاع الخاص.

المؤسسات المعنية بالخدمات الاجتماعية ، كمؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي (الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث وغيرها) ومؤسسات الرعاية الصحية (المستشفيات والمصحات) ومؤسسات الخدمات الاجتماعية الخيرية (الجمعيات الخيرية والتعاونية والاتحادات التي تستهدف الربح المادي) .

المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام وتوجيهه ، ونشر المعارف ، والعلوم وتحقيق عمليات التواصل مع المجتمعات الأخرى ، تبعاً لحاجات المجتمع ومعايير ونظمه الثقافية والحضارية ، وغالباً ما تشمل هذه المؤسسات (الإذاعة والتلفاز والصحافة ودور النشر) بالإضافة إلى المؤسسات المنتجة للثقافة ، وبخاصة في مجالات الفنون والآداب والسينما وغيرها .

المؤسسات السياسية كالأحزاب والتنظيمات والاتحادات ذات الأغراض السياسية والتي تهدف إلى المشاركة في القرار السياسي بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كجماعات الضغط ، وجماعات المصلحة ، وقوى المعارضة وغيرها من المنظمات الاجتماعية المعنية بالمشاركة السياسية على اختلاف أشكالها .

المؤسسات الأمنية المعنية بالمحافظة على أمن المواطن أمن الدولة من المخاطر الثقافية والحضارية التي تهدد أمنها ، وتجعلها عرضة للخطر . وتشمل هذه المؤسسات ، مؤسسة الجيش المعني بحماية المجتمع من أي عدوان خارجي يهدده ، وكذلك المؤسسات المعنية بالمحافظة على أمن المواطن وحمايته من الجرائم التي يمكن أن تهدده ، وكذلك المؤسسات المعنية بحماية الدولة ومؤسساتها ومنجزاتها .

التنظيمات الاجتماعية ذات الأهداف الخاصة كاتحادات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة والحرفيين ، وغير ذلك من المنظمات التي باتت تشغل موقعا أساسيا وهاما في بنية الإنتاج بأشكاله المتنوعة الفكرية منه والمادي والاقتصادي والتجاري وغيره .

التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ذات الأهداف الخاصة ، والأهداف غير المشروعة في كثير من الأحيان ، كالتنظيمات الكبرى المعنية بإنتاج الفساد ، والدعارة والمخدرات والتي باتت تشكل مصدر خطر على المجتمعات في معظم دول العالم ، حتى القوية منها ، وغالباً ما تحمل هذه التنظيمات في مضمونها أبعاد سياسية تفوق في أهميتها الأبعاد الربحية التي تسعى إليها ، إذ تهدف هذه التنظيمات إلى تقويض دعائم الدولة ، وجعلها خاضعة لتأثير جماعات المصلحة التي أصبحت بمثابة الأدوات الجديدة التي تستخدمها الدول الكبرى في السيطرة على الدول الأضعف ، من خلال ما تمارسه من تفكيك أو اصر الارتباط بين مكوناتها الثقافية والحضارية " (4). وبناء على ما سبق يتبين على أن مجالات البحث والدراسة بالنسبة لعلم اجتماع التنظيم متعددة وهذا التعدد يتبعه تنوعا واثراء على مستوى طبيعة الموضوعات التي يتناولها فمن مستوى الأداء إلى القيادة وانماطها ، فالارتباط من حيث الوسائل والقنوات ، ثم ميكانيزمات اتخاذ القرارات ، فضلا على التطرق إلى طبيعة السلوك التنظيمي ومحدداته وعوامله .



رابعا : مفهوم التنظيم :

تعتبر كلمة "تنظيم" و"منظمة" ترجمة للمصطلح الإنجليزي والفرنسي "ORGANISATION"، وتكتب عادة في أمريكا "ORGANIZATION"، أما المصطلح العربي فهو من "نظم" "ينظم"، "تنظيما" ومنها كلمة التنظيم، وتستعمل بنفس معنى "منظمة" (5) ويعني في الإستعمال العام، وضع بنوع من النظام في محزون من الموارد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى إلى تحقيق مشروع معين. (6) أما "عمار بوحوش" فيعني التنظيم عنده : تحديد أنواع النشاط لتحقيق أي هدف أو خطة، وترتيب ذلك النشاط في شكل وحدات ثم تعيين الأفراد الذين يتراأسون المصالح المسطرة في البرنامج العام. (7) في حين إن "إبراهيم الغمري" يعتبر التنظيم على أنه : ذلك النظام الخاص بالعلاقات المتداخلة بين مجموعة من الأفراد، ويتم التفرقة بين الأفراد المكونين له باستخدام مفاهيم السلطة، والمركز الاجتماعي والدور المنوط لكل منهم، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التداخل الشخصي فيما بينهم ومن هنا يسهل توقع ردود الأفعال المختلفة ونقل إلى درجة كبيرة التصرفات التلقائية السريعة والغموض الذي قد يصيب عمل التنظيم ذاته. (8) إن الاستعمال الأول لمفهوم التنظيم يتميز بالشمولية ، في حين أن "عمار بوحوش" امتاز تعريفه بأكثر دقة فمن تحديد وترتيب لأنواع النشاط إلى تعيين الأفراد الأكفاء، وكل ذلك رغبة في التعبير عن الجهد الإنساني في إيجاد التنظيم من جهة، وقصد بلوغ الأهداف من جهة ثانية ، بينما نجد التعريف الثالث يركز على الاتصالات و السلطة، وهو يطابق في هذا الشأن إلى حد ما، ما ذهبت إليه "قراويتز" من أن : التنظيمات بتجمعات إنسانية أنشئت عقلا نيا من أجل تحقيق أهداف محددة، ومن خصوصيتها تقسيم العمل، والسلطة، تقاسم المسؤوليات وشبكة من الاتصالات المخططة، ومراقبة كلية للمجموع لتفادي الانحراف عن الأهداف المسطرة مع حفظ ورفع الفعالية لضمان حياة التنظيم. (9) من خلال هذه الاستعمالات المتباينة في تحديد هذا المفهوم، التي تتسم تارة بالحدودية، وضيق بؤرة التركيز، إلى الشمولية، وهذا ما يتضح من هذا الأخير حيث تبرز معالم السلم التصاعدي للسلطة، وتتضح المسؤوليات، ودون إغفال لدور المراقبة وشبكة الاتصالات للرفع من فعالية التنظيم، وتحقيق الأهداف المرسومة، وفي هذا الإطار يؤكد "هربرت سيمون" H. SIMON. أن : أغلبية

التنظيمات تتمحور حول هدف بعيد أو قريب المدى، والذي يدل على التوجه الذي ينبغي أن تأخذه القرارات ونشاطات التنظيم. (10) وبأكثر تحديد ودقة يؤكد "على محمد عبد الوهاب"

أن كلمة التنظيم تعني شيئين، وظيفة وشكلا، فالأولى عبارة عن عملية جمع الناس في منظمة وتقسيم العمل فيما بينهم وتوزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم، ورغباتهم والتنسيق بين جهودهم، وإنشاء شبكة متناسقة من الإتصالات بينهم حتى يستطيعوا أن يصلوا إلى أهداف محددة لهم معروفة للجميع. أما الشكل أو هيكل التنظيم فيقصد به الجماعات ' و الأدوار و الأقسام التي يعمل بها الناس ' و العلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة متعاونة منسقة ليصلوا بها إلى هدف محدد . (11) و هنا إشارة لوجود هياكل إدارية وقع تصميمها وفقا لنوعية النشاط الذي يمارسه التنظيم ' و الذي يتفق الأفراد على تأسيسه ' فضلا عن توزيع الأدوار و الوظائف على المشاركين في الإنتاج والتسيير و من كل ما سبق نخلص إلى جملة من العناصر التي بدونها يفقد التنظيم إحدى مقوماته و هي كالآتي:

1- وجود إطار فيزيقي قائم .



- 2- وجود الفاعلين في شكل جماعات مقسمة تقسيما خاصا يستند على القدرات ' الرغبات ' و الميول فضلا عن معايير مضبوطة من صنع التنظيم.
- 3- السلم التصاعدي للسلطة .
- 4- طبيعة مميزة للنشاط الممارس .
- 5- جملة من القواعد و القرارات تحفظ التنظيم و يحافظ على استمراره .
- 6- أهداف مسطرة .

و من هذه النقاط فالتنظيمات وحدات اجتماعية تتشكل من هياكل شكلا و نشاطات موجهة وظيفيا ' و قواعد مضبوطة تحكم الفاعلين تصاعديا لتحقيق أهداف مسطرة اعتمادا على تنسيق في الجهود و توزيع في الأدوار و تقسيم المهام .

خامسا : مفهوم المؤسسة :

نظرا لان المؤسسة الاقتصادية على وجه التحديد تمثل النواة الاساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات ، فان دراستها دائما تترتب بالاجتماع ، اما تحديد مفهومها فقد عرف عدة تعاريف وفق الانظمة والاتجاهات يصعب حصرها بسبب التطور المستمر للمؤسسة في حدودها من الناحية القانونية ، وحتى على مستوى البعد الأيديولوجي ، فهناك من يرى على أنها تتميز بمحدااتها واتساع استعمالها في الوقت الحالي ، ظهرت وتطورت مع التطور الذي عرفته نظرية المؤسسة وكذلك التطور في نظريات الإدارة والتسيير فقد اعتبرها **p.debruyne** "منظمة لأنها تجمع العناصر المكونة لها ، ويقدم جميع أطراف المؤسسة مشاركتهم حتى تتمكن من تحقيق الاستمرارية" (12) وهناك من اعتبرها " نظاما وهو يعني مجموعة عناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها تقوم في مجموعها بنشاطات تشترك أو تصب في هدف واحد وفقا لمجموعة من العوامل والأنشطة المساعدة بالمؤسسة على رأسها الإدارة كنظام فرعي للتوجيه والقيادة والتسيير ، وذلك بوضع الأهداف والغايات التي توضح اتجاه المؤسسة في شكل سياسات وقواعد منظمة للأنشطة" (13). كما تقوم المؤسسة باتخاذ قرارات في مختلف الأنشطة وفي مختلف مستوياتها ، وبناء على ذلك فاستقلالية المؤسسة تعني استقلالية القرار والمسؤولية عليه إلا أن هذه الاستقلالية تعتبر نسبية" (14)، وعليه يمكن القول على ان المؤسسة في معناها الشمولي تعتبر وحدة تعمل على جمع عاملين أساسيين يتمثلان في الموارد البشرية والعامل الثاني يتمثل في الموارد الاقتصادية ذات الطابع المادي ، وعملية المزاجية بين هذين العاملين يؤدي إلى تكوين نوعا من التفاعل ما بين العناصر المادية والعناصر البشرية ، فضلا عن ذلك يتكون جانبا آخر نتيجة هذا التفاعل ألا وهو جوانب التفاعل الرسمي وغير الرسمي ، وهو ما يعنى بدراسته الباحث في مجال علم الاجتماع التنظيم والعمل ، بالإضافة إلى غيرها من الجوانب ذات الصلة والتأثير ما بين العوامل الإنسانية في مكان العمل والجوانب المادية ممثلة في علاقات الإنتاج ومدى تحقق الأهداف ، والفعالية والقدرة على الإنجاز ، وكلها عناصر ناتجة عن وجود الفاعلين داخل مكان العمل في المؤسسة تحديدا ، وهذا ما دفع الباحث " جارنيو بيار " **Pierre.j** لاعتبار المؤسسة على أنها " نظام اجتماعي تعمل على توحيد أهدافها وإجراءات لتحقيق المفاوضات ، وإشراك كافة الفئات العمالية في اتخاذ القرارات في إطار المناقشات ، وهكذا تصبح المؤسسة في إطار تسييرها لعلاقات إنسانية معقدة ،



بالمقابل عمل على تسيير اتفاقيات في نظام من التفاوض يكون الجانب العقلاي والمعايير التقنية كمعطيات بسيطة " (15). وفي نفس السياق من التحليل يذهب الباحث نيكول Nicole.c إلى إعطاء وجهة نظر غير بعيدة عما ركز عليه سابقه ، بحيث يؤكد على "العنصر البشري الذي يتكون من مجموع العمال في المؤسسة ، يكونون مجتمعاً منظماً رئيسياً يحتل فيها كل عامل مرتبة مختلفة عن غيره وذلك بناء على مؤهلاته ، والعنصر الاقتصادي المتمثل في عنصر النشاط موضوع المؤسسة . إذ لا يمكن الاكتفاء بالعنصر البشري ، وإنما النشاط الاجتماعي الذي يؤديه العمال هو الذي يميز طبيعة هذه الخلية الاجتماعية لضمان نشاط موحد مستمر وهو عامل أساسي لاستقرار مناصب العمل" (16). ولكن ما يميز هذه المفاهيم هي عدم تركيزها على الجوانب القانونية وبالتالي فهي تتناول الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي، وعليه يمكن القول على أن المؤسسة هي كل تنظيم مستقل في إطار قانوني واجتماعي يهدف الى عمليات ادماج للعوامل المادية والبشرية بغية تحقيق أهداف مسطرة مسبقاً ، وهذا بتوفير شروط مادية للعمل والإنجاز .

هوامش المحور الأول:

- 1- محمد عاطف غيث وآخرون ، قاموس علم الاجتماع ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة
العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979، ص ص، 462.463 .
- 2- محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979، ص ، 463 .
- 3- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975، ص . 5.
- 4- أديب عقيل وآخرون ، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل ، منشورات جامعة دمشق ،
سوريا ، 2004، ص 24 .
- 5- بوفلحة غياث ، مقدمة في علم النفس التنظيمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
ص 13 .
- 6- R.boudon , dictionnaire critique de la sociologie , p . u . f , paris , 1982 , p,398 .
- 7- عمار بوحوش ، نظرية التنظيم ، مكتبة الشعب ، الجزائر ، دون سنة نشر ، ص.8
- 8- إبراهيم الغمري ، الإدارة دراسة نظرية وتطبيقية مع مجموعة من المجالات العملية والمباريات
التدريبية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1982، ط3 ، ص، 166 .
- 9- Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, dalloz, Paris, 1983, 2ed
P, 77
- 10- Herbert Simon ,administration et processus de decision
economica, paris,1983,p,101.
- 11- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص، 3.
- 12- p.debruyne, cite dans ,huard Pierre, objectifs et structure de guidaje de
lentreprise,c.n.r.s ,paris ,1974,p, 19.
- 13- على زغدود ، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر ، مؤسسة الجزائر للطباعة ، الجزائر ، 1987، ص. 131.
- 14- Richard zouamia, lambivalence de l entreprise publique en algerie, r.a.j.e.p
vol.27,n 10, mars 1989, pp, 146.147.
- 15- Pierre jarniou , l entreprise comme systeme politique, puf, 1981,p, 18 .
- 16- Nicole catala , droit du travail ,tome 4, l entreprise , edition dalloz, paris,
1980, pp ,65.67.

المحور الثاني: النظرية الكلاسيكية ودراسة التنظيم :

" لا يزال هناك جدل علمي واسع النطاق بين المنظرين للعلوم الاجتماعية والداعية لتوجيه هذه العلوم نحو الدراسات التطبيقية (الميدانية) ، وحول طبيعة الموجهات النظرية التي توجه هذه العلوم او مجموعة الافكار والاطر العامة ، التي يجب ان تبناها عند مناقشتها وتحليلها وتفسيرها للقضايا والمشكلات والظواهر التي تتم معالجتها في المجتمع الحديث .ويتبلور مضمون هذا الجدل أو النقاش العلمي بصورة مميزة في علم الاجتماع ، بين المهتمين بدراسة النظرية السوسولوجية - كإطار موجه لهذا العلم - وبين المتخصصين في الدراسات الميدانية أو أنصار الاتجاه التطبيقي لعلم الاجتماع حول أحقية وأولويات الاهتمام من جانب علماء الاجتماع ، عندما يسعون لكل من التنظير أو التطبيق الميداني ، وعند دراسة المشكلات الواقعية التي تتفاقم بصورة مضطربة في الوقت الحالي." (1) وبناء عليه يصعب الاختيار بين أمرين الجانب الأول يتعلق بتبني الصورة التجريدية التصورية للنظرية السوسولوجية ، والجانب الثاني ويرتبط بتبني الجانب التطبيقي الخالص كشكل من اشكال العملية التي تميز العلوم التطبيقية ، فالنظرية " هي مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية :

أولا : ينبغي أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة .

ثانيا : يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى .

ثالثا : أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقا استنباطيا .

رابعا : أن تكون هذه القضايا خصيبة وثمررة ، تستكشف الطريق لملاحظات ابعده مدى ، وتعميمات تنمي مجال المعرفة .

والنظرية لا يمكن أن تستقي من الملاحظات والتعميمات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة ، فبناء النظرية يعد إنجازا خلاقا ، ومن هنا فان الامر لا يدعو الى الدهشة حين نجد نفرا قليلا من المشتغلين في ميدان علمي معين هم القادرون على القيام بمثل هذا العمل . فهناك دائما قفز فوق الأدلة ، وإحساس خفي متصل بالجهد الخلاق ، لكن أي نظرية يتم بناؤها على هذا النحو لا بد أن تخضع للتحقق ، فهي تعد صادقة ومحقة بصفة مبدئية في حالة عدم وجود وقائع معروفة أو تعميم قائم يناقضها ، أما اذا كان هناك ما يناقض مثل هذه النظرية المؤقتة ، فان الأمر يتطلب رفضها أو تعديلها على الأقل . هذا الاختيار هو مجرد تحقيق مبدئي ، لأنه قد توجد أحيانا نظريتان أو أكثر تفسر وقائع وتعميمات معروفة ، وفي هذه الحالة نلجأ إلى استخدام إجراء يدعى بالتجربة الحاسمة (او الملاحظة الحاسمة) . وينطوي هذا الإجراء على التصور السببي لموقف تؤدي فيه النظريات المتنافسة إلى تنبؤات متضاربة ، وينبغي أن يخلق هذا الموقف لغرض التجربة ، أو يكتشف وجوده في الواقع ، والملاحظة - حينئذ - هي التي تقرر أي النظريات تتطابق مع الواقع وتتفق معه .

أن تحققا من هذا النوع ليس نهائيا ايضا ، لأنه قد يكتشف - فيما بعد - وقائع ، وقد تستمد تعميمات لا تتفق مع النظرية القائمة والمعترف بها . اذن فالنظرية ليست نهائية على الإطلاق في العلم الامريقي ."(2) وهذا كله يجرنا إلى قضية أخرى على درجة من الأهمية لدى المهتمين بالنظرية السوسولوجية في عمومها بغية ضبط بعضا من المحددات

التي تجري في سياقها النظرية السوسولوجية فمن "طبيعة النظرية السوسولوجية وشروطها العامة ، ضرورة خضوعها للنقد والتعديل والتطور بصورة مستمرة ، وهذا ما يحدث نتيجة التحقق من الفروض النظرية واختبارها من الناحية الواقعية ، أو عند معالجة الظواهر والشواهد التي توجد بالفعل في الواقع ، وهذا ما يكمل عموما في مجموعة النتائج العامة والتوصيات الميدانية التي يخلص إليها الباحثين عند إجراء بحوثهم ودراساتهم الميدانية التي تعزز بدورها عملية تطور النظرية السوسولوجية ، فعملية تطوير النظرية السوسولوجية لا بد أن تعتمد على كل من جهود المهتمين أو المنظرين لعلم الاجتماع ونظرياته السوسولوجية وأيضا جهود أنصار النزعة التطبيقية لعلم الاجتماع لأنه من الصعب الفصل بين العلاقة بين النظرية السوسولوجية وكيفية تطبيقها عند دراسة الواقع الاجتماعي . وهذا ما يجعل عموما في السنوات الأخيرة وجود اتجاهات قوية نحو الاستفادة عموما من نظريات علم الاجتماع ونتائج تطبيقاته ، وذلك من قبل الكثير من المهتمين سواء بالعلوم الاجتماعية الأخرى أو العلوم الطبيعية في نفس الوقت " (3) ومنه فإننا نستخلص على أن طبيعة تقدم هذا العلم من خلال التناول النظري تكمن في تركيزه على ضرورة الاهتمام بالأطر النظرية والأفكار العامة التي توجه أبحاث الدارسين في هذا المجال النظري والتطبيقي بكيفيات تضمن التلازم . " فالعلوم الطبيعية كالفيزياء أو الكيمياء - بوجه عام - نظرية واحدة فقط على مستوى عال من التجريد ، أو مجموعة من النظريات المرتبطة التي يكمل بعضها بعضا ، لكن هذه العلوم قد وصلت إلى هذه المرحلة من النضج بعد ان مرت بمرحلة النظريات المتصارعة التي قد تتمثل في نظريتين أو اكثر يتعايشون معا . وما زال الحال كذلك في علم الاجتماع حيث لا يوجد إطار من القضايا المتسقة أو المتجانسة ، أو اصطلاحات صادقة يتفق عليها علماء الاجتماع ، تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعميمات بوصفها اشتقاقات منطقية لمبادئ محدودة بل ان علم الاجتماع قد تميز في نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة . ومع أن هذا الموقف لم ينته بعد ، فان الصراع لم يعد على نفس الدرجة من الشدة التي كان عليها في نهاية القرن التاسع عشر ، ويتفق علماء الاجتماع الان على عدد من القضايا المتضمنة في نظرية سوسولوجية شاملة ، مع أنهم غالبا ما يعبرون عن هذه القضايا باصطلاحات مختلفة ومتباينة - يجب أن يكون وعيا بالحقيقة التي مؤداها أن هناك اصطلاحات بديلة متعددة لنفس المفاهيم والأفكار ، وانه يمكن التعبير في بعض الاحيان عن مفهومات بل حتى نظريات مختلفة بنفس اللغة - . ومن الواضح أن الاختلاف بين علماء الاجتماع آخذة الآن في التناقص والتقلص ، ويصاحب ذلك تزايد في درجة الاتفاق ومداه " (4). هذا ما يتعلق بالنظرية السوسولوجية في أبعادها التنظيرية وقدرتها على تفسير الواقع وما يرتبط بالقضايا المتباينة بين الدارسين بين الاخذ بالجانب التصوري و فقط او الاخذ بالجانب التطبيقي فقط عند البحث في المجال السوسولوجي عموما ، ويبدو على ان الباحث عبدالله محمد متفائلا حول هذه القضية إلى الحد على انه يكاد يجزم بان هناك نوعا من التقلص في الصراع نحو هدين الجانبين مع تاكيده على أن الأمر جد طبيعي بالنسبة لعلم الاجتماع على اعتبار أن العلوم التطبيقية الأخرى عرفت نفس المخرج قبل أن تتوصل إلى ماهي عليه الآن ، ويشير في موضع آخر كما تم تنوله سابقا على أن الإجماع والاتفاق هو أكثر السمات المميزة للدارسين في حقل السوسولوجيا في المرحلة الحالية.

هذا وادا جاز لنا أن نعطي تصنيفات للنظرية السوسولوجية في مجال التنظيم دون إغفال على أنها على صلة وثيقة بالنظرية السوسولوجية في ثقليتها ، نشير على أن محاولات التصنيف التي يأخذ بها الباحثون والتي تلقى اتفاقا نسبيا كمحاولة لادراج النظرية السوسولوجية في سياق أو آخر كمايلي :

أولا : يتم تصنيف النظريات الاجتماعية وفقا للسياق التاريخي لظهورها وذلك على النحو الذي استخدمه "لختنبرجر" J.P.Lichtenberger في مؤلفه (تطور علم الاجتماع) the development of sociology الذي صدر عام 1923.

ثانيا: وقد تعرض النظريات الاجتماعية وفقا للمناطق الجغرافية التي ينتمي إليها مؤلفها ، وقد استخدم هذا الأسلوب " جورفيتش " G.Gurvitch و " لبرت مور " w.moore في إعدادهما وتقديمهما للمؤلف الذي اشرفا على تحريره والمسمى (علم اجتماع القرن العشرين twentieth century sociology) والذي صدر عام 1945.

ثالثا : وقد تصنف النظريات الاجتماعية على أساس المدارس الفكرية التي تتسم كل منها باتجاه نظري معين ، وذلك على النحو الذي تبناه " سوروكين " p.sorokin في مؤلفه (النظريات السوسولوجية المعاصرة) contemporary sociological theories الذي صدر عام 1928. وقد استخدم "تيماشيف" في مؤلفه عن (النظريات الاجتماعية) مزيجا من الاتجاهين الأول والثاني والثالث في عرضه وتصنيفه للنظريات الاجتماعية .

رابعا : وقد تصنف النظريات الاجتماعية على أساس الموضوعات التي تتناولها هذه النظريات ، وهذا الأسلوب الذي اتبعه " روبرت نيسبت " في مؤلفه (التقاليد السوسولوجية) the sociological tradition الذي صدر عام 1971. (5) وبناء على ما سبق فاننا و مند البداية سيكون تركيزنا في التصنيف المعتمد على بعدين رئيسيين وهما ، بعد الانتماء للمدارس الفكرية المعروفة في مجال حقل علم الاجتماع ، والبعد الثاني الذي ارتأينا ان نأخذ به وهو على اساس بؤرة التركيز ومحور الانشغال الرئيسي المتعلق بالمعالجات الكبيرة للقضايا ذات الاهتمام في الدراسة الاجتماعية .

أولا: التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر :

يكاد يجمع علماء التنظيم على " ان ماكس فيبر يعد اول من حاول تقديم نظرية منظمة شاملة في التنظيمات البيروقراطية ، وان المكانة التي احتلتها هذه النظرية في علم الاجتماع تعود الى الاتساق المنطقي الذي تميزت به . والصدق الذي انطوت عله حينما هبط بها الباحثون اللاحقون الى مستوى الواقع الاميريقي ، ولقد قدم فيبر نظريته هذه في اطار نظرية سوسولوجية اوسع " (6) ولقد كان لفيبر " تأثير عميق على بحوثه وفكره بوجه عام ، فبالرغم من تمتعه بقدرات نظرية خارقة في علم الاجتماع ، الا انه لم يخاطر بتقديم تعميمات واسعة تنسحب على الانساق الثقافية الملموسة ، بل كانت اهتماماته موجهة بصفة خاصة نحو المجتمع والثقافة اللذين يعيش داخلهما لذلك نجد ان اعماله الاساسية كانت مقصورة على دراسات تتناول نشأة وتطور النظم السياسية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والدينية ، في العالم الغربي .والواقع ان فيبر لم يقصر اهتماماته على هذه الامور ، بل قدم لنا طائفة من الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات المتبادلة ، بين نشأة الراسمالية الحديثة ونمو البروتستنتية وطبيعتها ، محاولا اختبار هذه الاستنتاجات على مواقف يمكن مقارنتها في حضارات اخرى . وفي هذا المجال قدم لنا فيبر بحوثا قيمة عن الحضارات الصينية ، والهندوكية ، واليهودية (حيث تختلف فيها الانساق الدينية والفلسفية) . ولقد اكدت بحوثه هذه كثيرا من



النتائج التي حصل عليها من دراسته لتطور الحضارة الغربية عموما . ومن الواضح ان الدراسات المقارنة التي اجراها فيبر قد مكنته من التخلي عن تشككه القديم في امكان ظهور علم الاجتماع العام ، لذلك نجده يحنتم حياته العلمية بكتابة مؤلفه الشهير (الاقتصاد والمجتمع) ، والذي اشرنا اليه من قبل ، والملاحظ ان الجزء الاول من هذا المؤلف يقدم لنا نظرية سوسيولوجية عامة تستطيع ان توجه العلم النظري المجرد . ولنا بعد ذلك ان نتوقع وجود فروق واختلافات بين وجهات النظر التي عبر عنها في اعماله الاولى ، ولكن الشيء المطمئن هو ان هذه الفروق والاختلافات لا تمس في الواقع جوهر افكاره ، فلقد كانت اعماله الاولى بمثابة تمهيد للاعمال التي قدمها فيما بعد ، لذلك قد يكون من الصواب - لكي نفهم النسق الفكري الذي قدمه فيبر - ان نأخذ في اعتبارنا كل اعماله السوسيولوجية التي قدمها خلال حياته العلمية ، ولقد حاول فيبر ان يفيد من النسق السوسيولوجي الذي اقامه ، مستعينا في ذلك بالامكانيات التي يمكن ان تقدمها العلوم الطبيعية والعلوم الروحية ، فذهب الى ان تحقق اعلى مستوى لفهم الظواهر الاجتماعية ممكن ، اذا ما كان هذا الفهم سببيا بدرجة كافية ، وملائما على مستوى المعنى . " (7) ومع ذلك فهو يتفق مع "المثالية فيما يتعلق بادراك المعنى كدور اساسي بالنسبة للعلوم الثقافية ، فهدف العلوم الثقافية هو ان تدرك المعنى المتصل بادراك معنى العلاقات ، ثم يذهب الى ان علاقات المعنى هي تلك التي تكتشفها بين الدوافع والتصرفات acts أو بين القوسائل والغايات ، وهي على هذا النحو تتضح في افعالنا ، وان على علم الاجتماع التفسيري interpretative ان يكشف عنها في سلوك الاخرين كما يكشف عنها في سلوكنا ، ويتأكد ارتباط فيبر مع الموقف المثالي - حينما يؤكد موافقا في ذلك دلثاي - ان معنى الواقعة لا يتطابق مع القوانين التي تحكمها ، فالاولى تتعلق بالفرد بينما يرتبط الاخير ، الى حد كبير بالاطراد ، ومن هنا فكلما كان القانون عاما ، كان اقل انطباقا ، ثم يؤكد ان تفسير الاحداث او الوقائع سوف يصبح كافيا من الناحية السببية ، طالما ان ثمة احتمالية في دوام حدوثها بنفس الاسلوب الذي يحدثه التعميم المؤسس من خلال التجربة . " (8) واهم اسهامات فيبر على الاطلاق هي تلك المتعلقة بالتمادج المثالية ، وايضا الاخلاق البروتستانتية ونشأة الرسمالية .

ففيما يتعلق برؤية فيبر للتنظيم البيروقراطي من خلال استخدام مصطلح النموذج المثالي للبيروقراطية كنوع من " التنظيم التسلسلي والبعد العقلاني الذي يتضمن قطاعات كبيرة وخاصة في المجالات الادارية الكبرى ، اما استعمال هذا المفهوم ليميز به نوع من البناء ، وبصفة خاصة التنظيم العقلاني باعتباره الشريط الاحمر او الخط الفاصل ، بمعرفة العناصر البعيدة عن الكفاءة والفعالية ، ولرفضه للتعريفات الشائعة عن البيروقراطية التي ظهرت في العديد من الكتابات المختلفة ، ففير يرمي لتكوين نمط مثالي خالص للتنظيم العقلاني للبيروقراطية ، كصفة مجردة لها محاكاة ومقاييس معينة ، تستخدم من قبل الباحثين والدارسين في مجال التنظيمات البيروقراطية ، وبعيدا كل البعد عن تلك التعريفات الشائعة لها ، والتي ظهرت قبل فيبر ، والتي تختلف عنها كمفهوم علمي متميز ، ولقد تطور المفهوم البيروقراطي مثل المفهومات التي ظهرت قبله وبعده مثل الطبقة الايديولوجية ، والارستقراطية وغيرها ولكن التحليل الفيبري دا المستوى الميكروسكوبي ، ميز البيروقراطية باعتبارها افضل نظام تحت حكم القانون والتي تعمل على حل المشكلات بصورة افضل . " (9) ويتضح بعد ذلك على ان فيبر قد قدم مجموعة من الخصائص التي ينبغي ان تتوفر عليها النموذج المثالي للبيروقراطية كمايلي :



- 1- " تقسم وتوزع نشاطات التنظيم على الاوضاع المختلفة فيه في ضوء القواعد او القوانين او التنظيمات الادارية ، بحيث يكون لكل موظف مجال محدد من الاختصاصات هي واجباته الرسمية التي يلتزم بادائها .
- 2- لابد من وجود قانون ينظم اصدار الاوامر الى الموظفين كي يقوموا بواجباتهم الرسمية ، بحيث ينظم العمل بصورة عامة ، ولا شك ان هذه القوانين تعمل على التنسيق بين الانشطة المختلفة ، كما تجعل العمليات التي تتم داخل التنظيم مستمرة مهما حدث من تغير في التنظيم مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار داخل التنظيم .
- 3- تقوم السلطة العليا بتعيين الافراد الذين تتوافر لديهم المؤهلات والخبرة المناسبة عن طريق اجراء اختبارات خاصة ، ويستثنى من ذلك كبار الموظفين الذين تم انتخابهم للتعبير عن ارادة الناخبين .
- 4- لكل وظيف او وظيفة سلطة محددة ، ولكنها تختلف عن بعضها البعض من حيث ملها من سلطات ، وتترتب هذه الوظائف في شكل هرمي ، فكل موظف يشغل وظيفته اشرافيا يمارس سلطة على الموظفين الذين يراسهم ، وهو بالتالي مسؤول امام رئيسه عن قراراته وافعاله فضلا عن قرارات وافعال مرؤوسيه ، ويتطلب ذلك ضرورة توضيح مجال سلطة الرؤساء على مرؤوسيه .
- 5- تفصل البيروقراطية بين الملكية والادارة ، وتفصل النشاط الرسمي للموظف عن حياته الخاصة ، كما تفصل الاموال والادوات العامة عن الممتلكات الخاصة للموظف .
- 6- تتطلب البيروقراطية تدريبا متخصصا ، وينطبق هذا الامر على المديرين التنفيذيين كما ينطبق على الموظفين .
- 7- يتطلب اداء النشاط الرسمي قدرة الموظف الكاملة على اداء العمل ، بغض النظر عن الوقت المحدد له .
- 8- يجب على الموظف الا يستغل وظيفته و يتبادل الخدمات مع زملائه من الموظفين ، لان معنى اداء الوظيفة هو ان يقبل الموظف القيام بالتزام خاص نحو الادارة في مقابل الحصول على مورد الرزق .
- 9- يستمر الموظف مدى حياته في البيروقراطيات العامة والخاصة على السواء ، غير ان هذا يشير الى حق الموظف في ملكية وظيفته ، كما يحصل الموظف على بعض الامتيازات القانونية التي تحميه من النقل او الفصل التعسفي ، وعلى التعويض المالي المنتظم في صورة مرتب ومعش للشيخوخة ، كما ان الموظف يتنقل من الوظائف الدنيا الاقل مرتبة الى الوظائف العليا ، على تتم الترقية على اساس الاقدمية او الدرجات التي يحصل عليها في الاختبار." (10)

جامعة سطيف - 2 -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية